

امبريالية المساعدات

تـأليف : تـيريـزا هـَا يـتر
ترجَمَة : مجـُدي نصَيف

خالد علي بورقيبة

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

إمبريالية المساعدات

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

الغلاف للفنان حلمي التوني

خالد علي بورقيبة

تيريزا هايتر

إمبريالية المساعدات

ترجمة
مجدي نصيف

دار ابن رشد

الطبعة الاولى ١٩٧٩

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

تيريــزا هايتر

- ولدت عام ١٩٤٠ بشنغهاي ، وذهبت مع والديها الى واشنطن ولندن وباريس وموسكو ، وتلقت دراستها التقليدية التي تتلقاها الشريحة العليا من الطبقة المتوسطة ، بما في ذلك ثلاث سنوات أهدرت بجامعة اكسفورد ، حيث حصلت على مرتبة الشرف الثانية فيما يسمى بالتاريخ الحديث ، نتيجة « حظها وذكائها الفطري » لا أكثر كما قال أستاذها .

- بدأ تعليمها بالسفر حول العالم في ستة عشر شهرا بحثا عن عدم الامان في فترة ما قبل سفريات الهيبي ، واتضح لهــا آنذاك وجود حضارات وقيم غير تلك التي تسير وفقا لها البورجوازية البريطانية . وقد عملت بدون انقطاع بين ١٩٦٣ و ١٩٦٨ بمعهد التنمية لما وراء البحار ، الذي كلفها بكتابة دراسات عــن المساعدات الفرنسية ومساعــدات البنك الدولي في امريكا اللاتينية . نشرت الدراسة الاولى ولم تنشر دراستها الثانيــة .

- أرسلها المعهد الى افريقيا الغربية وامريكا اللاتينية وباريس . ثم عملت بعد ذلك بطريقة متقطعة بكلية نافيلد التي أرسلتها الى كينيا ، وقامت بتمويل محاولــة مجهضة لاجــراء دراسات عليا عــن الاقتصاديات البورجوازية . وهي الآن عضو « بالجماعة الماركسية الدولية » وعضو بمجلس تحرير مجلة « ريد مول » . Red Mole

مقدمة

انتهى الاعتقاد بأن المساعدات شكل من الكرم الدولي المنزه عن الغرض. وأولئك الذين ما زالوا يتعلقون بوجهة النظر هذه ، يواجهون قرائن واضحة عن دور المساعدات كسلاح للسياسة الخارجيـــة للدول التي توهبها . ومن العجيب انه ليس هناك سوى اليسير من المحاولات لتمويه هذه الحقيقة . فقد قال الرئيس كنيدي عام ١٩٦٠ على سبيل المثال : « ان المساعدات الخارجية هي اسلوب تحافظ به الولايات المتحدة على وضع النفوذ والسيطرة حول العالم ، وتقيم شأن بلاد كثيرة كانت ستنهار بالتأكيد أو تدخل في زمرة الكتلة الشيوعية » . واعترف اقتصادي كبير سابق بوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية هو البروفيسور هـ. ب. شينيري بأن : « المساعدات الاقتصادية هي احدى أدوات السياسـة الخارجيـــة التي تستخدم لمنع الظـــروف السياسية والاقتصادية من التدهور في البلاد التي يكون الحفاظ على الحكومة القائمة فيها — ذا قيمة لنا » .

ان دوافع مثل هذه ، تفسر لماذا منحت الولايات المتحدة فيتنام الجنوبية قدرا من المساعدات أكبر من أي بـــلد آخر . وهذه ليست حالة شاذة ، انها تظهر ببساطة ، باسلوب قبيح للغاية ، الاهداف التي يمكن ان تستغل بهـــا المساعدات ، والاختلاف بين هذه الحالة والحالات الاخرى هو مجرد انه في فيتنام توجد أمة تقاوم تلك الاهداف .

وهناك أناس كثيرون — أزالت هذه الحقائق أوهامهم ، لديهم الآن آمال عراض لاعادة توجيه المساعدة من خلال وكالات دولية مثل « البنك الدولي » . ومن المأمول أن تفقد المساعدات بهـــذه الطريقة صلتها بالسياسة الخارجية للامـــم .

وسيصاب المتعلقون بهذه الآمال بصدمة قاسية لدى قراءتهم لهذا الكتاب، فالبنك الدولي ينمو بسرعة، تغذيه أساسا الاعتمادات من أسواق المال الغربية، ومعظم قروض هذه الاسواق بفوائد تجارية . وفي السنوات الخمس التالية « سيمنح » البنك بالتأكيد « مساعدات » أكثر من حكومة الولايات المتحدة .

والتسديد الكامل للقروض هو شيء أساسي لاستمرار وجود البنك ، لذلك فلدى البنك مصلحة ذاتية ضد السياسات الاشتراكية أو الوطنية ، التي يمكن أن تؤدي الى التأميم والامتناع عن تسديد القروض . وفي امريكا اللاتينية على وجه الخصوص ، فان التزامات الحكومة بأن تسدد وتدفع فوائد القروض القديمة ، وطلبات الشركات الرأسمالية الكبرى باخراج أرباحها ، يفوقان قدرة اقتصاد تلك البلدان على كسب العملات الصعبة . ويجعل هذا الوضع من التأميم والامتناع عن دفع الديون اغراء متزايدا لاي بلد لا تتسلط عليه الامبريالية .

ان وجود البنك نفسه يتطلب ايقاف أي شكل من أشكال الامتناع عن تسديد القروض . وليس لدى البنك في حالة الطوارىء أية قوة مادية لمنع هذا ، غير أن هذا في وسع الولايات المتحدة الامريكية ، والحكومات الغربية الاخرى . لذا فان سياسة البنك لا بد أن تكون ، لهذا السبب من بين أسباب أخرى ، جزءا متكاملا من السياسات الخارجية للدول الغربية الرأسمالية تجاه البلدان الأقل تطورا . وعلى المرء أن يتوقع ان تستغل سلطة نفوذ البنك ، بطريقة مماثلة للرأسمالية وللتجارة الحرة ، وضد الاشتراكية والسياسات الاقتصادية الوطنية . وفي الوقت الحاضر يظهر بأجلى وضوح ، كما تبين لنا تيريزا هايتر بأجلى وضوح ان هذا هو ما يفعله البنك في بلدان أمريكا اللاتينية.

ان هذه الافتراضات لا يمكن البرهنة عليها ، بالاحالة الى أرقام في تقارير سنوية أو الى ميزانيات الدول . فاننا اذا سلمنا بصحة هذا النوع من القرائن فقط كما يفعل اقتصاديون كثيرون ، فاننا سنساهم بذلك في تشويه الحقيقة . ان عرض الوثائق في هذه الحالة ، يتطلب البحث والاستقصاء الدقيق ، يساندهما تحليل عصري لعمل الميكانيزم السياسي .

وهذا هو ما توصلت اليه تيريزا هايتر في هذه الدراسة التي تجذب الاهتمام ، والتي توفرت للقارىء الآن ، بعد تأخير مؤسف نتيجة لرفض «معهد التنمية لما وراء البحار » نشرها . ولا يمكن ارجاع التأخير في النشر الى مستوى العمل . فقد قام خمسة من الاقتصاديين المتخصصين في العالم الثالث بقراءة مسودة الكتاب بعناية وقرظوه ، سواء لدى تيريزا هايتر أو لدى « معهد التنمية لما وراء البحار » . لقد شعروا جميعا بأن الكتاب يساهم مساهمة قيمة ونفاذة في معرفتنا بنشاطات المؤسسات المالية الدولية في امريكا اللاتينية ، تلك المؤسسات التي تدعي لنفسها دورا رئيسيا في الحرب على الفقر العالمي.

كان « البنك الدولي » سعيدا بنشر التحفظات التي تنم عن روح الصداقة التي قدمتها لجنة بيرسون . وعلى العكس من هذا تماما ، فقد بذل « البنك » كل ما في وسعه لكبت دراسة تيريزا هايتر . ولحسن الحظ فشلت المحاولة . ويمكن أن تؤخذ قوة المحاولة كمقياس على دقة التحليل .

د. ب. ساتكليف اكسفورد ١٩٧٠

المدخل

كتبت هذه الدراسة حينما كنت عضوا في هيئـــة معهد التنمية لما وراء البحار (أودي) . وكانت النية أن يقوم المعهد بنشرها . ومول الدراسة أساسا « البنك الدولي » الذي دفع مرتبي في « الاودي » ونفقاتي في امريكا اللاتينية وواشنطن . وباستثناء بعض التغيرات التحريرية غير الاساسية ، بالذات في الجزء الاخير من الفصل الرابع ، واضافة ملاحظات في مؤخرة الكتاب ، فان الدراسة منشورة هنـــا بنفس الشكل الذي قدمت بـــه الى « الاودي » ، ورفضتها .

تأسس البحث في « الاودي » عـــلى افتراض ان المساعدات « شيء » طيب ، وان الهدف الاساسي « للمساعدات » يمكن ان يتوقع بطريقة معقولة بأن يكون التنمية في العالم الثالث ومن أجـــله ، وعلى انه يمكن توجيـــه النقد للمساعدات بانها قد قصرت عن الوصول الى هذا الهدف ، فتقدم اقتراحات لتحسين مساهمتها في التنميـــة . ولكن الافتراض الاساسي كان أن البـــلاد الامبريالية « تساعد » العالم الثالث على التنمية . اما الامكانية بأن المساعدات على النقيض كانت تصيب التنمية في العالم الثالث بالعجز وتشوهها ، من خلال الاستغلال، وان العالم الثالث لا يمكنه أن ينمي نفسه الا بعد تحطيم الامبريالية، فلم تكن تؤخـــذ في الحسبان ، ولم يكن من الممكن أن تؤخـــذ في الحسبان لان « الاودي » ، مثله مثل المساعدات ، هو مجرد الوجه الناعم للامبريالية .

يدعي « الاودي » انه « هيئة مستقلة غير حكومية تهدف الى التأكد من العمل الحكيم في مجال التنمية فيما وراء البحار » . وتمول معهد « الاودي » مؤسسة فورد وشركات بريطانية ذات مصالح في العالم الثالث ، وتموله أيضا بطريقة متقطعـــة مؤسسات مثـــل مؤسسة نفيلد ومؤسسة روكفيلر والبنك الدولي . ويتألف مجلس المعهد في معظمه من ممثلي الشركات البريطانية التي تهبه المال بالاضافة الى ممثلي الطبقة الحاكمة التي تتأرجح ليبراليتها . ولدى ممثلي الشركات البريطانية مصلحة مالية مباشرة في زيادة حجم المساعدات . أما ممثلي الطبقة الحاكمة فيفترض ان لديهم شيئا من قبيل الاهتمام الانساني

بالمساعدات مع أو بدون اهتمام باستتباب الامن والاستقرار الدوليين ، أو عموما في الوجود المستمر للرأسمالية . ومن المحتمل ألا يكــون أي عضو بالمجلس مستعدا لمجرد التفكير في انهيار الرأسمالية ومعظمهم كرس نفسه بشدة للحفاظ عليها ، ومن هنا يأتي تأييدهم للمساعدات .

كانت هيئة البحاث في « الاودي » تتألف أساسا من الليبراليين المهتمين بتشجيع الرخاء المتزايد في العالم الثالث ، بينما هم في نفس الوقت لا يعرفون طريقهم بتاتا ، ويلفهم الغموض في وسائل التوصل الى ذلك . وكنت أنا من بين هؤلاء .

كان من الممكن لهيئة « الاودي » أن تعمل لحساب المسؤولين في «الاودي» بدرجة لا بأس بها من التوافق والرضا ، طالما كانوا فاشلين في فهم ان الرخاء في العالم الثالث لا يمكن أن يتعايش مع التواجد المستمر للاستغلال الامبريالي. وكنت قد كتبت كتابا عن المساعدات الفرنسية ، دخل بسهولة في حدود الاطار المذهبي « للاودي » . فبينما كان الكتاب يعطي انطباعا زائفا بالوصف الواقعي، فانه كان يخفي الطبيعة الحقيقية للعلاقة بين فرنسا والدول شبه المستعمرة (بفتح الميم) التابعة لها في افريقيا .

ويحاكي ذلك انني خلال وصف كتبته عن سير أعمال أحد المؤتمرات ، أشرت بطريقة متعاطفة الى فكرة ان المساعدات يجب ان تستخدم « كرافعة » تحفز متلقيها على تبني سياسات اقتصادية بذاتها . وكنت ، بالاضافة الى غيري في هيئة « الاودي » ، مستعدة للنظر الى تلك الفكرة على انها «تقدمية»، خطوة الى الامام في مجهود التنمية العالمي .

ومنذ ذهبت الى امريكا اللاتينية ، أدركت بالتدريج ان تلك الافتراضات والقيم تشكل بنــاء معقدا للخداع ، خـــداع من النوع الـــذي يمكن الطبقات الرأسمالية في كل انحاء العالم من استغلال الجماهير مـــع احساس رقيق في نفس الوقت بعدالة موقفها ونبل مقاصدها .

ان دراسة « المساعدات » يجب أن تبدأ من فحص أكثر أمانة للواقع . واني اعتقد الآن أن وجود « المساعدات » يمكن ان يفسر فقط على انه محاولة للحفاظ على النظام الرأسمالي في العالم الثالث . « والمساعدات » ليست أداة فعالة على وجـــه الخصوص للوصول الى هـــــذا الغرض . من هنـــا يأتي اضمحلالها الحالي .

ولكن طالما انها ما زالت فعالة فان مساهمتها في رخـــاء شعوب العالم الثالث لهي مساهمة سلبية ، لانه ليس من مصلحة تلك الشعوب أن يستمر الاستغلال . ان أي مساهمة في رخاء تلك الشعوب تأتي من خلال «المساعدات» مساهمة عارضة لاهداف « المساعدات » الاساسية ، ويجب أن توضـــع في الميزان أمام التأثير السلبي العام .

ويمكن أن ينظر الى المساعدات على انها أتاوة تدفعها القوى الامبريالية لتمكينها من الاستمرار في استغلال البلاد شبه المستعمرة ، وهي شبيهه في آثارها بالاصلاحات التي تتم داخل البلاد الرأسمالية ، من ناحيه ان الطبقات المستغلة (بكسر الغين) تتخلى عن الحد الادنى الذي لا بد منه لكي تحتفظ بمصالحها الاساسية . ان توفر « المساعدات الرسمية » تزيد من احتمال سماح حكومات العالم الثالث باستمرار الاستنزاف الضخم للارباح الخاصة والفوائد على القروض السابقة . وقد تساهم تلك المساعدات في دعم مثل تلك الحكومات بتوفير بعض الحلول القصيرة المدى لمصاعبها الاقتصادية . وقد تساهم أيضا في خلق طبقة والمحافظة عليها داخل بلاد العالم الثالث ، طبقة تعتمد على الوجود المستمر للمساعدات والاستثمار الخاص الاجنبي . وبذلك تصبح تلك الطبقة حليفة للامبريالية .

ومن وجهة نظر أولئك الذين يتلقونها فان للمساعدات عددا من المساوىء الاضافية . فمثلا يمكن استخدام المساعدات مباشرة كرشوة للتأكد من تبني اجراءات موائمة لمانحي المساعدات وغير موائمة لمتلقيها . وقد يمكن ان تستخدم المساعدات مع سبق الاصرار أو بدونه في مشروعات تفقر جماهير السكان . وهي في العادة تضيف الى حمل الديون التي تحملها الدول التي تتلقاها ، ومن هنا تزيد من تبعيتها . ومن ناحية فان المساعدات لهي مجرد شكل من أشكال الدعم للشركات الدولية يقدمه دافعو الضرائب في البلدان الامبريالية .

والحالة الواضحة هي حالة « المساعدات » المربوطة بالصادرات من البلد الذي يهب المساعدة . وفي بعض الاحوال كما في حالة الولايات المتحده تكون المساعدة مربوطة باستيراد بضائع لا تتحمل المنافسة في الاسواق العالمية . والبضائع التي تمولها « المساعدات » المقيدة هي عادة أكثر كلفة بكثير عن تلك التي يمكن شراؤها من مكان آخر .

وتمول « المساعدات » أيضا جزئيا الارباح والفوائد التي يعاد اخراجها بكميات متزايدة من العالم الثالث.وقد توسع في اسواق ما وراء البحار بالنسبة لمنتجات الشركات الخاصة للقوى الاستعمارية . ويمكن استعمالها للاطمئنان الى انجاز تسهيلات مثل الطرق والموانىء ومعاهد التدريب وتجنيد مصادر الثروة الذاتية في العالم الثالث لمثل تلك المشروعات ، وهكذا تجعل من عمليات تلك الشركات أكثر ربحية .

وفي دور المساعدات العام كمحافظ على النظام الرأسمالي يمكن أن تعمل بطرق أكثر التواء وتعقيدا من كونها مجرد رشوة أو أتاوة لتحلية جرعة الاستغلال . فقد يمكن استخدامها لبناء نظم اجتماعية واقتصادية تعتبر قابلة للاستمرار ومقاومة للتغيير الثوري . وكان منحها في بعض الاحيان مشروطا

بتبني اصلاحات معينة داخل بـــلاد العالم الثالث وبالذات في مجال الضرائب والتعليم وحتى في الاصلاح الزراعي ، ويؤمل من وراء ذلك تشتيت الظروف الثورية الكامنـــة . ويمكن للمساعدات أن تستخدم أيضـــا في محاولة باضافة شروط خاصة) لضمان تحسين سير عمـــل الانظمة الحاكمة . وهكذا يضمن تسديد الديون واعادة اخراج الارباح وازالة القيود على الواردات. . . ويمكن أيضا استخدامها في منع حدوث الازمات المتفجرة .

وتهتم هـــذه الدراسة أساسا بمحاولات « البنـــك الدولي » (أو البنك الدولي للتعمير والتنمية IBRD « أبرد » وصندوق النقد الدولي (IMF امف) ووكالة الولايات المتحـــــدة للتنمية الدولية (AID ايـــد) لاستخدام المساعدات في آخـــر الاغراض السابقة . وتهتم الدراسة ايضا بفشل تلـــك الوكالات في استخدام المساعدات ـــ كما كنت افترض قبل قيامي بالدراسة ـــ للتوصل الى اصلاحات . والدراسة أساسا نقد ليبرالي لسياسة المساعدة ، تطورت الى محاولة لفضح عدم ثبات تلك السياسة والدوافع المتعارضة معها . ولكنني في فترة كتابتي لتلك الدراسة لم أكن قد خرجت من دائرة الغموض بعد . ويعيب الدراسة انني صدقت قيمة التصريحات الرسمية عن المساعدات ونقدت وكالات المساعدة الدولية لانها لم تفعل ما كنت ساذجة (بما فيه الكفاية) لاتوقع منها أن تفعله . وقد كتبت الدراسة على أساس الافتراض بأن رخاء شعوب العالم الثالث كان ، أو عـــلى الاقـــل سيكون ، الاهتمام الاولي في سياسات « المساعدات » . وبما أن هذا الافتراض غير صحيح فان كثيرا من المناقشات عن أخطاء الوكالات الدولية ، في الفصل الرابع مثلا ، يسودها جو غير واقعي . كتبت الدراسة بعناية وحذر وقدر معين من التمييع حتى يبدو لها على الاقل المظهر القابل للنشر من قبل « الاودي » ثم أعيد كتابتها حسب طلب « الاودي » من أولها لآخرها ، « حتى تقـــدم وجهة نظر الوكالات بطريقة أكثر عدلا » ـــ (انظر الملاحظات الاخيرة) ومع هذا كله لم تنشرها « الاودي » . ولم يكن هذا مدهشا فقـــد كان مجـــرد تأييد لنظرياتي عـــن الطبيعة الحقيقيـــة ومقاصد « المساعدات » والمؤسسات المساندة لها مثل « الاودي » . وكون « الاودي » قد أخذ مثل هذا الوقت الطويل ليقرر عـــدم نشر الدراسة (انظر الملاحظات الاخيرة) ربما يظهر أيضا زيف العـــالم الذي يعيش فيه مديرو وهيئة موظفي « الاودي » .

ان التاريخ الطويل لتذبذب راي « الاودي » والضغط المالي للبنك الدولي الذي أتيت على ذكره في الملاحظات الاخيرة ، يمكن ان يعني فقط أولئك الذين

يهتمون بحرية الكلام والذين يحبون الفضائح الصغيرة حول تلك المسألة . على انه يوفر نظرة اضافية الى اسلوب عمل « البنك الدولي» بالذات . ومن هذه الناحية فله بعض الصلة بمحتوى الكتاب . فاذا مـــا أخذنا في الحسبان التزايد الضخم في وزن ما يسميه مستر ماكنمارا بالاداة الجديدة للحفاظ على « العالم الحر » ، فان نظرات مثل هذه لها كما أعتقد بعض الاهمية .

قائمـــة الرموز

AID	« ايد » ـــ وكالة التنمية الدولية .
BID	« بيد » ـــ بانكو انتراميريكانو ديسارولو (أو « يادب ») .
CEPAL	« سيبال » ـــ اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية (أو «ايكلا»)
CIA	« سيا » ـــ وكالة المخابرات المركزية الامريكية .
CIAP	« سياب » ـــ اللجنة الامريكية للتحالف من أجل التقدم .
CIDA	« سيدا » ـــ كوميتي انترامريكانو دي ديسرالواجريكولا .
CORFO	« كورفـــو » ـــ كوربوراسيون دي فومينتو دي لابرودسيون (شيلي) .
ECLA	« اكلا » ـــ اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية (أو سيبال) .
FAO	« فاو » ـــ منظمة الاغذية والزراعة .
FRAP	« فراب » ـــ جبهة العمل الشعبي (شيلي) .
IADB	« يادب » ـــ بنك انتراميريكان للتنمية (أيضا «بيد» أو «ادب») .
IA - ECOSOC	« ايـــا اكوسوك » ـــ انتراميريكان ايكونوميك انترسوشيال كونسل .
IBRD	« ابرد » ـــ البنك الدولي للتعمير والتنمية .
IDA	« ادا » ـــ اتحاد التنمية الدولي .
IDB	« ادب » ـــ بنك انتراميركان للتنمية (أو « يادب ») .
IMF	« امف » ـــ صندوق النقد الدولي .
IFC	« افس » ـــ انترناشونال فينانس كموربوريشن .
OAS	« أواسي » ـــ منظمة الدول الامريكية .
IPC	« يبس » ـــ الشركة الدولية للبترول .
OECD	« أوسد » ـــ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .
ODI	« أودي » ـــ معهد التنمية لما وراء البحار .
UNCTAD	« انكتاد » ـــ مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

الفصل الاول

مفاهيم وطبيعة المناقشة

لم تكن « المساعدات » أبدا انتقالا غير مشروط للمصادر المالية. فعادة ما تستخدم الشروط المربوطة بالمساعدات (١) عن عمد بوضوح وطريقة مباشرة في خدمة مصالح الحكومات التي تمنحها . فمثلا لا بد وان تستخدم المساعدات عموما في شراء البضائع والخدمات ممن يعطيها ، والمساعدات التي تهبها الولايات المتحدة لا بد أن تشحن في سفن تابعة للولايات المتحدة . وطبقا لقانون هيكينلوبر ، لا تمنح مساعدات الولايات المتحدة للبلدان التي تؤمم المصالح التي يمتلكها مواطنو الولايات المتحدة ولا تقوم باتخاذ الخطوات اللازمة (٢) لتصحيح الوضع خلال ستة أشهر .

« والمساعدات » التي يمنحها « البنك الدولي » لا تقدم — طبقا لمذكرة داخلية غير منشورة عن سياسة البنك — للبلدان التي تؤمم المصالح المملوكة لاجانب بدون تعويض ، أو التي لا تدفع ديونها ، أو التي توجد عليها مطالبات من قبل مستثمرين أجانب ويعتقد البنك انها يجب أن تسوى .

وتقدم المساعدات عموما للبلدان التي ينظر الى سياستها الداخلية ، وانتماءات سياستها الخارجية ، ومعاملتها للاستثمار الاجنبي الخاص ، وسجل سدادها للديون ، وسياساتها التصديرية الخ ، ينظر اليها على انها مرغوب فيها ، أو انه توجد احتمالات كامنة لكونها مرغوبا فيها ، أو على الاقل مقبولة من البلدان أو المؤسسات التي تمنح « المساعدات » ، وعلى الا يبدو منها ما يبدو ، وكأنه تهديد لمصالح البلدان التي تمنح « المساعدات » .

وبررت أيضا بعض الشروط المربوطة بالمساعدات من حيث الحاجة الى تشجيع التنمية الاقتصادية في البلدان الاقل نموا . اذ يجادل مؤيدو المساعدات بأن تشجيع التنمية الاقتصادية في البلاد الفقيرة ، هو على المدى الطويل في مصلحة البلدان المتقدمة . لذلك فعلى تلك البلاد أن تضمن حدوث (٣) التنمية

أما هدف التنمية نفسها فيمكن أن يفسر بطرق مختلفة : اذ من المحتمل تماما أن بعض أنواع التنمية في البلدان الاكثر فقرا قد تفيد البلدان الاكثر غنى، أو على الاقل تتواءم مع مصالحها . وبعض أنواع التنمية الاخرى ليست لها تلك السمة او هذا ما يفترض رسميا على الاقل . كان ، ومن المعتقد أن موضوع المساعدات سيستمر ، على قدر من التشويش والاضطراب حول الاهداف . ولكن حتى لو افترضنا ان الاهتمام الاول لمانحي « المساعدات » هو احداث تحسن في المستويات العامة للمعيشة، فما زال يمكن ان يقال أن الدول المتطورة يجب أن تبذل بعض المجهود لضمان أن المصادر التي حولتها ساهمت فعليا في رخاء البلدان النامية ، ولم تحول مثلا الى حسابات في البنوك السويسرية . خصوصا وان المساعدات تتنافس مع الطلبات الاخرى من المصادر في البلدان الصناعية .

وقد طبق هذا المبدأ في بعض الاحيان بطريقة شاذة . فقد استخدم في بعض الاحوال على سبيل المثال لتبرير منح المساعدات على شكل قروض وليس على شكل منح بدعوى الحاجة الى تشجيع الانضباط المالي في البلدان النامية (٤) . وبالمثل من خبرة تقديم المساعدات لتغطية التكاليف المباشرة من النقد الاجنبي فقط للمشاريع (٥) .

على انه نظرا الى استخدام المبدأ بطريقة أكثر قبولا في اسلوب ربط المساعدات بمشاريع معينة جرى التفاوض والموافقة على اختيارها وتصميمها في البلدان المتقدمة كوسيلة لضمان استخدام مرض للمصادر ، ولو انه ايضا في حالة مشاركة دولتين في المنح ، توفر وسيلة لضمان أن المساعدات ستشجع التصدير الاضافي من الواهبين، وتمكنهما من اختيار مشاريع ظاهرة تعتبر دعاية واضحة لهما .

وفي وقت قريب كانت هناك أهمية متزايدة لفكرة أن الدول المتقدمة أو المؤسسات الدولية يجب أن تستعمل سلطتها في حجب أو زيادة المساعدات كوسيلة للتأثير على السياسات الاقتصادية العامة للبلدان النامية في اتجاهات معينة . وتهتم هذه الدراسة بتلك الفكرة وبتطبيقاتها .

والفكرة التي تقدم هي أن النظر الى المساعدات على انها مجرد تحويل للمصادر لا تضمن عدم ذهابها هباء فحسب ، بل تفشل في الاستخدام الكامل لغرض تشجيع السياسات الاقتصادية المرضية التي توفرها المساعدات .

فحتى الاصرار على اختيار وتمويل مشاريع محددة وربما الاصرار على تبني اجراءات أخرى تتصل بالمشاريع ، لن يقرر بطريقة كافية استخدام المصادر الذاتية للبلد . فان ذلك لن يمنع الحكومات التي تتلقى المساعدات من تمويل مشاريع أخرى قد لا يكون مانح المساعدات موافقا عليها، بل قد يمكنها من فعل ذلك الا في حالة عدد قليل من البلاد الصغيرة يكون فيها مستوى الادخار منخفضا للغاية . وهكذا قد تقوم المساعدات أثناء التطبيق بتمويل المشروعات

الهامشية (٦) . ومن المحتمل فوق كل شيء أن يكون للسياسات الاقتصادية العامة للحكومة تأثير ذو مغزى أكبر بكثير من اختيارها للمشاريع ، لذلك فان المساعدات اذا استخدمت في التأثير على تلك السياسات ، يمكن أن تعمل نظريا بصفتها « عامل مساعد رئيسي » ، يشجع التنمية أو السياسات التي تعتبر موصلة للتنمية أو المهمة بطريقة أو بأخرى . ويجادل بأن الواهبين عندما يربطون المساعدات بشروط فانه يجب عليهم أن يضمنوا انها لا تعمل على هذا. (أي ألا تقوم الحكومات المتلقية للمساعدات بتمويل المشروعات الهامشية — المترجم) .

أما من ناحية استخدام المساعدات بهذا الاسلوب فان هناك عموما ثلاثة بدائل ممكنة . يمكن أن تفضل الوكالة المانحة للمساعدات في الاتفاق مع حكومة ما وتقرر أن سياساتها غير مرضية ، لدرجة ألا تقدم لها مساعدات أو توقف أو تقلل من المساعدات الموجودة (٧) .

أو يمكن أن تتفق الوكالة المانحة مع الحكومة وتمنع المساعدات لمجرد أن تمكن تلك الحكومة من تنفيذ سياساتها . وفي هذه الحالة يمكن أن تقترح الوكالة بعض التعديلات والتحسينات (٨) .

أو قد تحاول الوكالة المانحة تغيير السياسات خصوصا في البلدان التي يقدر أن فيها العدد الكافي من العناصر المرضية التي تجعل من المفيد تأييد بعض السياسات ضد أخرى ومحاولة تحسين البرنامج الكلي للحكومة (٩) .

وفي الحالتين الاوليين فان القرارات ذات الصلة بالامر تتعلق في معظمها بتحديد كمية المساعدات، أما في الحالة الاخيرة فان وكالة أو وكالات المساعدات تحاول أن تستخلص حلولها وسياساتها هي بالنسبة للبلد ثم تحفز الحكومة على تبنيها . . . وبالطبع تتشابك الحالات الثلاث معا في بعض الاحيان . فأحد الملامح الهامة بالنسبة للقرارات الخاصة بتحديد المساعدات هي تأثيرها المتوقع على السياسات التي تتبناها الحكومات الاخرى التي تأمل في الحصول على المساعدات. وفي الحقيقة فانه من الواضح لنا بطريقة معقولة ماهية السياسات الاقتصادية التي يمكن أن يوافق عليها ، وماهية تلك التي لن يوافق عليها،هذا اذا تساوت الظروف السياسية والظروف الاخرى . ولكن هناك أهمية متزايدة ترتبط بالعمل الاكثر ايجابية الداخل في الحالة الثالثة ، الا وهو التغيير الفعلي للسياسات الحكومية .

ان أولئك الذين يؤيدون سياسات من ذلك النوع يدعون عادة أن اختيار السياسات الاقتصادية هو أمر فني لدرجة معقولة يمكن للمتزنين من الناس الاتفاق بشأنه . وهم يجادلون بقولهم انه بامكان وكالات المساعدات ، وبالذات الوكالات الدولية ، ان تتخذ قرارات موضوعية متحررة من الخلفيات السياسية (١٠) . وفي أحوال كثيرة من الاسهل لتلك الوكالات أن تقرر مثل تلك القرارات وأن تضغط لتنفيذها ، من أن تفعل ذلك الحكومات الوطنية التي

تشتت أفكارها الاعتبارات السياسية الداخلية . ان دور تلك الوكالات طبقا لوجهة النظر تلك ، هو في توفير الواقعية الاقتصادية التي لولاها لما وجدت ، وان تساند أولئك الذين يشاركونها رأيها داخل البلاد .

ويدعى في بعض الاحيان ايضا انه يمكن الوصول الى تشجيع السياسات الاقتصادية « الافضل » ، من خلال المحادثات والحوار بين الحكومات ووكالات المساعدات، ومن خلال التدخل الوثيق لمقدمي المساعدات في اختيار السياسات للبلدان المتلقية للمساعدات . لكن منح المساعدات لا يجب أن يكون مشروطا باتفاق الطرفين (١١) . وفكرة الشرطية او « الرافعة » Levarage كما تسمى فكرة أساسية وربما كامنة في سياسات الوكالات المالية الرئيسية التي تهتم حاليا بالسياسات الاقتصادية العامة للدول النامية . وتلك هي « البنك الدولي » و « صندوق النقد الدولي » و « وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية » (١٢) .

وهذه المؤسسات الثلاث التي سنشير اليها « بالوكالات الدولية » منغمسة الآن بشكل عميق في وضع مبادىء « العمل العام » لاستخدام مصادرها . وتحظى الوكالات الثلاث باحترام كبير في الدول المتقدمة لانه ليس هناك الا معرفة ضئيلة ، بل والمساحات أقل التي تنشر لتبين وجهات نظر الوكالات عن التنمية واساليبها في حفز البلدان النامية على اتباعها . وهناك في امريكا اللاتينية بالذات محاولات عامة كثيرة عن سياسات « صندوق البنك الدولي » . وكان لهذه المناظرات تأثيرها على الصندوق . ولكن لا يعرف عن آراء ونشاطات « البنك الدولي » الا اقل من ذلك بكثير . فهناك بالذات احساس ضئيل بحقيقة ان كل من « البنك الدولي » و « وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية » يشجعان سياسات في امريكا اللاتينية شبيهة بسياسات « صندوق النقد الدولي » ... والاكثر من هذا انه لم ينشر الا القليل عن العمليات الفعلية لتلك المؤسسات الثلاث في هذا المجال (١٣) . ذلك ان المفاوضات لتبني سياساتها تتم في سرية مطلقة لحساسية الموضوع .

وبالمثل فانه رغم امكانية وجود قيود أكثر خارج تلك الوكالات ، الا ان الافتراض السائد في البلدان المتقدمة ان « الروافع » أو استخدام المساعدات من أجل التأثير في سياسات الدول النامية هي بطريقة أو بأخرى ، ضرورية بل ومرغوب فيها . وفكرة « الروافع » لم تناقش كثيرا (١٤) . ولكن كانت هناك مناقشات كثيرة عن الرغبة في السير في سياسات تنمية معينة ، وكانت هناك تغيرات عديدة في وجهات النظر والموضة ! وبالاضافة الى ذلك فقد كانت صلاحية تطبيق النظريات الاقتصادية التي نشأت وتطورت في البلاد الصناعية — على المشاكل الجارية في البلدان النامية وقدرة الاقتصاديين المدربين في الغرب على حلها ، كانت موضع تساؤل (١٥) .

تأسست هذه الدراسة على وجهة النظر القائلة بانه ان كان لفكرة

« الرافعة » ان تقبل عموما من قبل مؤيدي المساعدات فانها يجب أن تفحص بعناية أكبر . وكمساهمة في الحوار تحاول الدراسة أن تصف نشاطات «البنك الدولي » « وصندوق النقد الدولي » و « وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية» في امريكا اللاتينية (١٦) .

وامريكا اللاتينية منطقة تظهر فيها المسائل بقوة متميزة لاسباب ثلاثة :
الاول : التعقيد النسبي لاقتصاد بلدان امريكا اللاتينية .
والثاني : ان مشاكلها الاقتصادية والمالية ملحة .
والثالث : الاهمية الواضحة بالذات للمسائل السياسية والاجتماعية .

وتهتم هذه الدراسة فقط بالمجهودات التي تبذل للتأثير على السياسات الاقتصادية العامة ، وليس مثـــــلا بطريقة تمويل مشاريع « البنك الدولي » و « وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية » .

ومن هذا تستخلص بعض الاستنتاجات حول موضوع «الروافع» عموما، وتختلف هذه الاستنتاجات الى حد كبير عن افتراضاتي الشخصية السابقة ــ من بين أشياء أخرى . وهذه الاستنتاجات مبينة في الفصل الرابع ، ويصف الفصل الثاني الوسائل التي يتبعها « صندوق النقد الدولي » و «البنك الدولي» و « وكالة الولايات المتحدة للتنميـــة الدولية » في التأثيـــر علـــى السياسات الاقتصادية العامة في البلدان النامية ، والمبادىء التي تحكم تدخلها . وتغطي الدراسة اشارة الى السياسات التي تفضلها تلك المؤسسات وتصف باختصار دور « بنك التنمية بين الدول الامريكية » IADB و « لجنة التحالف من أجل التقدم للدول الامريكية » CIAP اللتان تناقشان أحيانا في هذا المجال ، وان كان من المحتمل أن نفوذهما ليس لـــه نفس المغزى ولا يحس به بوضوح في امريكا اللاتينية كنفوذ المؤسسات الثلاث الاخـــرى . ويصف الفصل الثالث نشاطات الوكالات الثلاث الرئيسية وموقفها من سياسات البلاد الاربعة التي قمت بزيارتها ربيع عام ١٩٦٧ وهي البرازيل وشيلي وكولومبيا وبيرو .

وبسبب قلة المعلومات المنشورة (١٧) فان الدراسة كان عليها أن تعتمد في معظمها على مصادر مكتوبة غير منشورة وغير قابلة للاقتطاف منها ، وفوق كل شيء على عدد كبير من المقابلات مع موظفي البنك الدولي والـــ « أيد » و « الامف » ، « ايادب » و « اللجنة الاقتصادية لامريكـــا اللاتينية التابعة للامم المتحدة » (« سيبال » أو « ايكلا ») ، وحكومات امريكا اللاتينية ، ومع سياسيين وأكادميين وصحفيين ورجال اعمال وما شابه ، أساسا في البرازيل وشيلي ، وكولومبيا ، وبيرو ، وواشنطن ، ولكن ايضا في بريطانيا ، وفي وقت قريب في كوبا . وعند استخدام علامات الاقتطاف في الكتاب فان هذا يعني أن تعليقا أو تصريحا قيل في أحد تلك المقابلات يذكر كما قيل . والاسناد بالطبـــع غير ممكن ، ولكن يمكن الاعتماد على أن المصادر المنقول عنها مصادر رسمية و/أو يركن اليها و/أو ممثلة .

هوامش الفصل الاول

١ ـ كلمة « مساعدات » Aid تستخدم حاليا لوصـــف تحويل المصادر من الحكومات أو المؤسسات الرسمية الى البلاد النامية ٠

٢ ـ « الخطوات اللازمة » يمكن أن تشتمل على « التعويض السريع » والتحكيم ٠ أنظر مثلا : « التشريع للعلاقات الخارجية مع ملاحظات تفسيرية » الذي طبع لتستخدمه لجان العلاقات الخارجية والشئون الخارجية في مجلس الكونجرس ، الشيوخ والنواب ـ مطبعة حكومة الولايات المتحدة ـ واشنطن ـ ١٩٦٥ ص ٤٤ ٠

٣ ـ فمثلا : كتيب دليل البرنامج « لوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية » يقرر: ان المساعدات كأداة للسياسة الخارجية مهيئة جيدا لتشجيع التنمية الاقتصادية والتنمية ليست هدفا في حد ذاتها ، ولكنها عنصر حرج في سياسة « الولايات المتحدة » ٠ لانه في معظم البلدان فان بعض التقدم في الرخاء الاقتصادي ضروري للحفاظ على نمـو المجتمعات الحرة غير الشيوعية ٠

أنظر أيضا الكتاب الابيض للمملكة المتحدة : « التنمية فيما وراء البحار : مهمة الوزارة الجديدة » ـ مطبعة حكومية جلالة الملكة ـ أغسطس ١٩٦٥ ـ حيث قرر أن : ولكن يجب أن نكون واضحين بخصوص الاهداف السياسية التي يمكن أن يتوقـــع أو لا يمكن أن يتوقع أن يتوصل اليها برنامج مساعداتنا ٠ ان المســـاعدات وسيلة لتشجيع التنمية الاقتصادية على المدى البعيد ٠ والمساعدات ليست وسيلة لكسب صداقة بلدان بذاتها ، ولو أننا مبتهجون لمنح المساعدات لاصدقائنا ٠ ومع هذا فاننا يجب ان ندرك أن الفقر في عالم من الثروة المتزايدة ينتج عنه السخط وعدم الاستقرار اللذان تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي الرد الوحيد عليها ٠ لذلـــك يجب علينا أن نكون مستعدين لاقتسام ثرواتنا ومعرفتنا لكي نساعد على تشجيع التقدم ونقوي من استقرار البلدان النامية بزيادة الرخاء المادي لشعوبها ٠

٤ ـ يعتمد مدى تأثير هذا النظام على الاعتراف المستمـــــر من البلدان النامية بالتزامها بتسديد ديونها ٠ بخصوص حمـــل الديون على البلدان النامية أنظر الجزء الخاص بالاصلاحات في الفصل الرابع ٠

٥ ـ وينتج من هذا الاسلوب اختيار مشاريع تتصف بشدة التركيز على الاستيراد من الخارج ـ أنظر جولييت كيلفورد : « تقييد المساعدات ومشكلة التكاليف المحلية »

ـ مجلة دراسات التنمية Journaly Development Studies عدد يناير ١٩٦٦ ٠

٦ ـ ان ربط المساعدات بمشروعات محددة ، خصوصا عندما تمول فقط التكاليف المباشرة النقد الاجنبي للمشروع ، له مضار أخرى منها بالذات امكانية جعل المشاريع أشد استهلاكا لرأس المال ، ومعتمدة أكثر على الاستيراد اكثر ممـــا كان يمكن أن تكون ، ومنها أيضا تشـــويه نمط الواردات ٠ وبذلـــك لا تستغل القدرات الموجودة استغلالا كاملا ٠

٧ ـ تصرف « البنك الدولي » و « صندوق النقد الدولي » و « وكالة الولايـــات المتحدة للتنمية الدولية » مثلا بهذه الطريقة مع كوبا ، ومع البرازيل ، عندما كانت تحت حكم جولارت ، ومع الارجنتين عندما كانت تحت حكم ايليا ، ومع هايتي ٠

٨ ـ كان ذلك هو حال « البنك الدولي » و « صندوق النقد الدولي » و « وكالـــة الولايات المتحدة للتنمية الدولية » في البرازيل عندما كانت تحت حكم الرئيس كاستيلو برانكو ودكتور كامبوس ٠

٩ ـ كان هذا هو الحال عموما بالنسبة لشيلي خـــلال السنوات الاولى لحكومة فري ـ كما كان هو الحال في بلاد كثيرة أخرى ٠

١٠ ـ انظر ايرفنج س٠ فريدمان في خطابه الافتتاحي بحلقة دراسية عقدها أربعة من موظفي « البنك الدولي » للاقتصاديين البرازيليين ٠ وقد ظهر ذلـــك الخطاب في نشرة «البنك الدولي» المسماة « بعض ملامح الفلسفة الاقتصادية للبنك الدولي » سبتمبر ١٩٦٨ ، حيث قال : « أولا ان ما يلفت نظري بصفته شيئا شديد الاهمية هو أن كل من المؤسستين (« البنك الدولي » و « صندوق النقد الدولي ») قد أقيمتا لاهداف بعينها ولاغراض محددة ٠ يوضح هذا انه ان كان للمؤسستين أن تعملا عملا مضبوطا، فيجب عليهما أن تقوما باجراء أحكام اقتصادية في مجالات بعينها من المسئولية الدولية ٠ ويجب أن تكون تلك الاحكام الاقتصادية مؤسسة على تحليل اقتصادي موضوعي ٠ ومن الواضح من نشأة كل من هاتين المؤسستين وأيضا من كلمات بنود اتفاقهما ، أنهما لم تقاما كمؤسستين سياسيتين ، بل أقيمتا كمؤسستين تكنيكيتين ٠ ومنذ أول الامر كان هناك تأكيد كبير على الحاجة الى العمل العلمي والاقتصادي كأساس لاتخاذ القرار ٠ أنظر أيضا المقتطف في الجزء الخاص بالبنك الدولي ٠

١١ ـ أنظر مثلا جون هوايت « الالتزام بالتنمية » Pledged to Development وبالذات صفحات ١٨٠ ـ ١٨٦ حيث يقترح أن مهمة مانحي المساعدات يمكن ان تكون « المعارضة المخلصة » حيث لا يحاول المانح « فرض رأيه » بل يشير الى مسائل جديدة واختيارات جديدة ـ انظر أيضا اندرزيج كراسو فسكي « علاقة المساعدات » The Aid Relationship ـ أودي ١٩٦٨ ـ وبالذات البـــاب الاول حيث يناقش هذين الموضوعين بتوسع ولنقد الاساليب الحالية « لوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية » على أساس أنها تشتمل على محاولة اكبر من اللازم للتحكم في سياسات الدول المتلقية للمساعدات ٠

١٢ ـ لا ينظر الى «صندوق النقد الدولي» عادة على انه مؤسسة للمساعدات ، واتجاهات نشاطاتها مختلفة لحد ما عن « ايد » و « البنك الدولي » · ولكن النشاطات نفسها في هذا الحقل متشابهة ·

١٣ ـ ولكن انظر مثلا المساعدات الفعالة Effective Aid ـ أودي ـ ١٩٦٦ ـ اندرزيج كراسوفسكي الابواب من ٣ ـ ٦ ،جون هوايت نفس المرجـــع ، « المساعدات الخارجية للولايات المتحدة U.S. Foreign Aid in Action: A Case Study وهي تعمل دراسة حالة مقدمة من السيناتور ايرنستجرونيج الى اللجنة الفرعيةالخاصة بنفقات المساعدات الخارجية المتفرعة من لجنة عمليات الحكومة ـ مجلس شيوخالولايات المتحدة ـ واشنطن سنة ١٩٦٦ ـ بالذات ص ١٠٢ ـ ١١٤ · ونشرات مختلفة لـ «ايد» (انظر الفصل الثاني ـ الجزء المخصص لـ « ايد ») · م· هوفمان « سلم المساعدات The Scaffoldingy Aid آشيان ريفيو ـ ابريل ١٩٦٨ ـ ودافيد جوردون « رسالة البنك الدولي في شرق افريقيا Mission in Eastern Africa The World Banki فينانس اند ديفيلوبمنت (ذي فند آند بانك ريفيو) رقم ١ سنة ١٩٦٨ ريشارد فيوتون جاردنر«دبلوماسية الاسترليني والدولار» Sterling - Dollar Diplomacy ـاكسفوردـ مطبعة كلارندون سنة ١٩٥٦ · رايموند ف· مايكسيل « الاقراض العام الدولي من أجل التنمية « International Lending for Development Public راندوم هاوس نيويورك ١٩٦٦ ·

ريشارد ل· موللين :« الخلاف بين كولومبيا و «صندوق النقـــد الدولي » الذي حدث في نوفمبر وديسمبر ١٩٦٦ ـ استنباط لمكانة السياسة الكولومبية » مذكرة رقـــم ·ر·م· ٥٣١٤ · و س· مؤسسة « راند » ـ ١٩٦٧ ·

مارتالويسا بينافينت : « صندوق النقد الدولي ، ميكانيزم أعماله وموقف جمهورية الارجنتين » ريفيستا تريمسترال البنك الدولي لجمهورية الارجنتين ـ يوليو ، سبتمبر ١٩٦٦ ·

نيل ـ هـ ـ جاكوبي « مساعدات الولايات المتحدة لتايوان » سلسلة بريجر عـن الاقتصاديات الدولية والتنمية ١٩٦٦ ·

هاري ماجدوف « عصر الامبريالية ، اقتصاديات السياسة الخارجية للولايات المتحدة » مونثلي ريفيوس برس ١٩٦٩ الباب الرابع عن المساعدات والتجارة · ادوارد بنس· ماسون « المساعدات الخارجية والسياسة الخارجية » نيويورك ١٩٦٤ وبالذات ص ٤٧ ، ٤٨ ·

رسالة سيصدرها « الاودي » كتبها فيليب اوبريان عن عمليات يواس « ايد » في شيلي ·

١٤ ـ ولكن أنظر نشرات « اودي » المذكورة في الحاشية رقم ١١ وانظر أيضـــا مؤتمر مانشستر عن تعليم اقتصاديات التنمية ـ ١٩٦٤ « تعليم اقتصاديات التنمية ـ

وضعه في الموقف الحالي للمعرفة » ـ منشورات المؤتمر ـ تقديم كورت مارتين ورجون كتاب ، كاس ١٩٦٧ ·

وأنظر على وجه الخصوص بحث دولي سيرز « حدود الحالة الخاصة » ، « نحو استراتيجية للتعاون من أجل التنمية » ـ منشورات مؤتمر عن التنمية الاسيوية عقده معهد هولندا الاقتصادي ـ مطبعة جامعة روتردام ١٩٦٧ « المساعدات الخارجية ـ نقد واقتراح » · البرت أو· هيرشمان ، م بيرد ـ مقالات في التمويل الدولي رقم ٦٩ يوليو ١٩٦٨ جامعة برنستون منشورات «ايد» المذكورة في الفصل الثاني الجزء الخاص «بايد»·

١٥ ـ أنظر مثلا مؤتمر مانشستر عن تعليم التنمية الاقتصادية جونـــار ميردال «دراما آسيوية : تساؤل عن فقر الامم» ـ ٣ اجزاء ـ آلن لين ـ مينجوين برس ١٩٦٨ ·

١٦ ـ لاسباب تتعلق بالتركيز على تلك المؤسسات الثلاث والى حد ما اهمـــال المؤسسات الاخرى للنظام بين الدول الامريكية ـ أنظر الفصل الثاني ·

١٧ ـ وهذا أيضا ما يذكره تقرير جروفينج المقتطف منه هذا الفصل حاشية رقم ١٣ ـ حيث قال في صفحة ٧ من مدخله : « ان النشرات التي تصدرها الهيئات الدولية لا فائدة منها في الحقيقة فهي مليئة بالتورية لكي لا تغضب أحدا · وقد اصبحت بـــلا طعم وغامضة لدرجة انها اصبحت لا معنى لها ، ولم تعط جلسات استماع الكونجرس سوى بعض الدلائل القليلة غير الشافية ، وهكذا لم تعط الشذرات المأخوذة من القطع المنشورة الا رؤيا مفتتة ·

الفصل الثانى

السياسات ومبادىء العمل والمناهج

يرجع اهتمام « البنك الدولـــي » و « وكالة الولايـــات المتحدة للتنمية الدولية » في التأثير على السياسات الاقتصادية العليا في امريكا اللاتينية الى وقت قريب نسبيا . وقد سبقهما في هذا المجال « صندوق النقد الدولي » وجاء تداخل « البنك الدولي » و « وكالة الولايـــات المتحـــدة للتنميـــة الدولية » و « صندوق النقد الدولي » عبـــر سبل متغايرة ، واختلفت أيضا مناهجهم في محاولة فرض الحلول التي يقدمونها . ومع هذا فان المؤسسات الثلاث تعمل الآن في تقارب شديد ويقال في احوال كثيـــرة ان هنـــاك « تطابقا عريضا في وجهات نظرها » . وهذه المؤسسات وليس غيرها ضمن مؤسسات النظام الموجود في الدول الامريكية ، هي بالفعل التي تسير المفاوضات مع حكومات امريكا اللاتينية حول السياسات الاقتصادية العامة ، وحول ربط منح المصادر المالية بتبني سياسات معينة .

ومن الحقيقي ان فكرة ربط المســـاعدات « بالاداء » كانت قد قننت الى حد ما والتزمت بها الاطراف المتعددة نظريا في اطار « التحالف من أجل التقدم » الذي أبرم بعد الثورة الكوبية .

وقد تضمن ميثاق بونتا ديل است الموقع عـــام ١٩٦١ من قبل الولايات المتحدة وكل حكومات امريكا اللاتينية عدا كوبا ، تعهدات من الولايات المتحدة بان توفر مستويات أعلى من المصادر وتعهدات مشابهـــة من حكومات امريكا اللاتينية بان تستثمر المصادر ، وان تصلح من بنائها الضريبي ونظم استغلال الاراضي ، وان تحسن مـــن الشؤون الصحية والاسكـــان والتعليم . وأقيم مجلس التسعة المكون من اقتصاديين من الولايات المتحـــدة وامريكا اللاتينية لكي يستعرض خطط التنمية في امريكا اللاتينية . وفي عام ١٩٦٣ شد من أزر المجلس الاقتصادي والاجتماعـــي بيـــن الدول الامريكيـــة IA - E Cosoc

أيا ــ أكوسوك « بخلق » لجنة التحالف من أجــل التقدم بين الدول الامريكية « (سياب) CIAP » بغرض التمثيل المتعدد الاطراف للتحالف من أجل التقدم .

ونتج عن محاولة تمت عام ١٩٦٦ لاذابة « مجلس التسعة » في (سياب) « لجنة التحالف من أجل التقدم » بفرض السيطرة على نشاطاتهم ، استقالة التسعة . ولكن « سياب » نفسهـــا بها تمثيل قوى لامريكـــا اللاتينية ، وقد أظهرت قدرا من الاستقلالية في وجهـــات النظر . وتقـــوم « سياب » باجراء استعراض لسياسات حكومات امريكا اللاتينية، ويسمح لها «بتقديم النصائح» حول الاحتياجات وتوزيع المساعدات . اما الاتفاقيـــات بين « وكالة التنمية الدولية » وحكومات امريكا اللاتينية حول « صفقات المساعدات والسياسات » المتجسدة في خطابات النوايا ، فتوجه رسميا الى « سيـــاب » . ويمثل البنك الدولي ، و « بنك التنمية للدول الامريكية (« أيادب » ، « أدب » أو « بيد ») و « وكالة التنمية الدولية » « وصندوق النقد الدولي » بانتظام في اجتماعات « لجنة التحالف من أجل التقدم لدول امريكااللاتينية » (سياب) .

لكن « سياب » رغما عن المجهودات التي تبذلها امريكا اللاتينية لم تمنح سلطة توزيع المصادر المالية بما فيها مساعدات الولايـــات المتحدة التي تقدم نظريا تحت ستار « التحالف من أجل التقدم » . . .

ولذلك فان اجتماعات « سياب » ليســـت الا قناة اخـــرى من قنوات الاتصال ، وعلى أحسن الفروض المنبر الذي يمكن اجراء محاولة فيه للتوفيق بين وجهات نظر حكومات امريكا اللاتينية والوكالات المالية الرئيسية . ذلك انه لكافة الاغراض العملية فـــان على الحكومـــات ان تتصـــل مباشرة بتلك الوكالات . أما « بنك التنمية للدول الامريكية » (أيادب) فرغم كل الآمال التي عبر عنها من وقت الى آخر من انه قد يشجـــع أغراض « التحالف من أجل التقدم » ، فانه حتى الآن قد أظهـــر أنه غير مستعـــد لوضع شروط « الاداء العام » ــ فيما يتعلق بالمشروعات ــ على استخدام مصـــادره . أما وجهات النظر التي قد يعبر عنها بالنسبة لسياسات التنمية فلهـــا عادة طبيعة عامة ولابداء النصح ولذلك فان المؤسسات الوحيدة التي يكون لوجهات نظرها عن السياسات الاقتصادية العامة امكانية حقيقية في التأثير على حصول حكومات امريكا اللاتينية على المساعدات هي « البنك الدولي » و « الوكالة الدولية للتنمية » (أيد) و « صندوق النقد الدولي » (أمف) .

وأي حكومة امريكية لاتينية تأمل في تلقي المساعدات على أساس « حسن الاداء » في النواحي الاقتصادية عليها أن تتفق مع « صندوق البنك الدولي » . وفي بعض البلدان يعتمد « البنك الدولي » و « وكـــالة التنمية الدولية » على « صندوق النقد الدولي » لتقسيم أداء الحكومة ثم يقومان بمجرد اضافة ضغطها لوزن « صندوق النقد الدولي » بجعل تأييدهما مشروطا بوصول الدولة المعنية الى اتفاق مع « صندوق النقد الدولي » . وفي بعض الحـــالات حددت « وكالة

التنمية الدولية » شروط « صندوق النقد الدولــي » التي تهم « وكالة التنمية الدولية » ، وتلك التي لا تهمه . وادعى البنك الدولــي انه يعمل كوسيط بين الحكومة « وصندوق النقد الدولي » (١) . ولكــن في الحالات التي يقوم فيها البنك الدولي و/او « وكالة التنمية الدولية » لتحدي خبرات « صندوق النقد الدولي » أو يكون لهما وجهــات نظر خاصــة عن سياسات اقتصادية عليا مرغوب فيها ، فان الهدف يصبح بشكل متزايد هو أن تصل المؤسسات الثلاث الى اتفاق معا قبل اجراء المفاوضات مع الحكومة المعنية . والاتجاه السائد هو أن يكون « صندوق النقد الدولي » هــو المفاوض الاساسي ، ولكن طبقا للظروف وللشخصيات الداخلية في المفاوضات . فان طبيعة طلباته يمكن أن تكون نتيجة لميوله الخاصة أو لضغط أحد المؤسسات الاخرى . والبنك الدولي و « صندوق النقد الدولــي » اللذان يتشاركــان في مبنى واحد في واشنطن ويقومان أيضا بنشر دورية مشتركة هي « التمويل والتنمية » Finance and Development ،لديهما الوسائل شبه الرسمية للتشارر في هذه المسائل (٢) . وتمت ايضا محادثات بين بعثات المؤسسات الثلاث في مبنى سفارة الولايات المتحدة في البلد المعني .

ويسهل من هذا التعاون حقيقة بأن هنــاك قدرا كبيرا من الاتفاق بين المؤسسات الثلاث حول السياسات التي يدعون أنها فاصلة بالنسبة لامريكا اللاتينية وحول الشروط المبدئية الاساسية للتنمية . وفضلا عن نشاطات منح القروض من اجل المشاريع التي يقوم بها « البنك الدولي » و « وكالة التنمية الدولية » فان المؤسسات الثلاث ركزت جميعها أساســا على « الاداء » في المجالات النقدية والمالية التي كان « صندوق النقد الدولي » يهتم بها تقليديا . ويوضع تأكيد خاص على الوسائل للحصول الى / أو للحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وعلى ازالة القيود على الواردات والقيود النقدية والتحكم في الاسعار . ورغم بعض المطالبــات بالتخطيط وبالذات من اجــل استثمارات القطاع العام ، كان هناك هدف رئيسي هو الاعتماد المتزايد على ميكانيزمات السوق للتوصل الى النمو . لكن الوكالات كانت تحاول فوق كل شيء أن تقنع الحكومات بأن تتبنى سياسات ـــ تعتقد الوكالات انه سينتج عنها الاستقرار المالي والنقدي .

وكانت مثل هذه المسائل في لب كل المفاوضــات وليس فقط المفاوضات مع « صندوق النقد الدولي » وينتــج عنها الشروط الاساسيــة التــي تصر عليها كل الوكالات الدولية . وفي بلدان امريكا اللاتينية التي ليس لديها مشاكل في ميزان المدفوعات أو تضخم مثل بعض بلدان امريكا الوسطى ، وتلك التي لا يوجد بها قيود كثيرة ، فــان الوكالات الدوليــة تكون راضية عموما عن السياسات الموجودة أصــلا ، رغم أن « البنــك الدولي » و « وكالة التنمية الدولية » ، يهتمان أيضا في بعض الاحيان بسياسات الاستثمار والسياسات الضريبية وبتمويل المشروعات بطبيعة الحــال . وفي البلاد التي ليس لديها

مثل تلك المشكلات يكون الهدف الاول للوكـــالات الدولية عـــادة هو الحد من الزيادات في المستوى العام للطلب . وينظر الى العجز في الميزانية والزيادات في خلق القروض كالاسباب الرئيسية للتضخم . ويعمل صندوق النقد الدولي تقليديا من خلال التحكم في السيولة النقدية . ويتوقع من الحكومات أيضا أن تقلل من عجزها في الموازنة العامة ، ويفضل أن يكون ذلك بالتقليل أو الحد من المصروفات في الاغراض « غير المنتجة » ، وأيضـــا بزيادة الايرادات بتقليل الاستثمار العام ان كان ذلك ضروريا . ومن الناحية النموذجية تبذل مجهودات لتحقيق الحد من الاجور والزيادات في المرتبات في القطاعين العام والخاص ، وفي بعض الاحيان تخفيض الدعم للمشروعـــات العامة . وبمـــا أنه كان على الوكالات الدولية أن تتعايش مع مستويات معينة للتضخم ، فهي تضغط أيضا في أحيان كثيرة لاجراء خفض في قيمـــة العملة كوسيلـــة للتحكم في العجز في ميزان المدفوعات وأيضا بأمل تشجيع الصادرات وتشتمل البرامج عادة على وسائل « لازالة التشوه في هيكل الاسعار » وبالذات بازالة التحكم في أسعار المواد الغذائية ، ومرة ثانيـــة بخفض قيمة العملـــة . وفي أحيان كثيرة تطلب تعهدات لازالة او تبسيط القيود على الواردات وعلى تحركات رأس المال ، وفي بعض الاحيان يطلب أيضا توحيد سعر الصرف أو الاقـــلال من الدعم (٣) على بعض السلع .

ويقوم « البنك الدولي » و « وكالة التنمية الدوليـــة » في بعض الاحيان باجراء مفاوضات منفصلة مـــن اجل تبني سياســـات خاصة . ومشغوليات المؤسسات الثلاث لا تتطابق دائما بالطبع . « فالبنك الدولي » لانه يفترض أنه هو نفسه مشغول بتمويل مشروعات استثمار الحكومة . فهو يهتم بالتأكيد من أن تلك البرامج تمول عن طريق المدخرات وليس عن طريق الديون قصيرة الاجل أو عن طريق طبع النقد . ويقـــال بأن المؤشر الحالي للبنك عن كفاءة الاداء هو « نسبة » الاستثمار العام الذي يمول من المدخرات على الحسابات الجارية . والبنك ضد المصروفات الحكومية الجارية الكبيرة ، وبالذات على الشؤون الادارية ، وأيضا ضد المجالات الاخرى « غير المنتجة » مثل الاسكان. والبنك يصمم على المقدرة المالية للمشاريع العامة وبالذات تلك التي تقدم لها القروض . ويمكن للبنك أن يطالب بأن تقدر تلك المشروعات لانتاجها رسوما أعلى ، أو أن تقوم بفصـــل بعض موظفيهـــا (٥) وذلك بغرض تقليـــل الدعم الحكومي لتلك المشروعات . ويهتم البنك بالتوسع والتنويع في الصادرات . ومن الناحية النظرية « فان فلسفته أكثر توسعا من فلسفة « صندوق النقد » الذي يهتم أساسا بالتوازن (عند أي مستوى) ، ولو أن هناك أمثلة ضغط فيها « البنك » مثلمـــا ضغـــط « الصندوق » أو أكثر من أجـــل تنفيذ سياســـات انكماشية (٦) . والبنك أخيرا أكثر اهتماما من الصندوق في التعامل مع القطاع الخاص وبالذات الاستثمار الاجنبي الخاص ، وله مصلحـــة أساسية في قيام الحكومة بالمحافظة على دفع فوائد ديونها الخارجيـــة وذلك من وجهة نظره

الخاصة (اي البنك) كدائن سابق ولاحق ، وايضا بسبب أن بنود اتفاقه تحفزه على مساندة سريان الاستثمار الدولي (٧) .

أما من ناحية « الوكالة الدولية للتنمية » (الايد) فيجب أن تظهر بعض الاهتمام لتبني اصلاحات من الصنف الذي اخذت حكومة الولايات المتحدة نفسها أن تؤيده تحت راية ، « التحالف من اجل التقدم » ويقل هذا الاهتمام حاليا ، ولكن في وقت مبكر من الستينات كانت « الايد » تضغط من اجل نظم اكثر تقدما في الضرائب وفي الاصلاح الزراعي وهكذا . وبعض مظاهر هذا الاهتمام باقية بالذات في حقل التعليم ، ولكنها ليست مركز الثقل بالنسبة لطلبات « الايد » . و « الايد » أيضا مهتمة بالذات ببرامج تحرير الواردات ، ولو انها في بعض الاحوال لم تشجع ازالة قيود التبادل ، لان ذلك يجعل من الصعب التأكد من أن مساعدات الولايات المتحدة تستعمل في الاستيراد من الولايات المتحدة ، وبالاضافة فان « الايد » كان عليها في أحوال كثيرة أن تضغط من اجل مصالح شركات امريكية بالذات مؤسسة في البلد المعني ، ومن أجل مصدري الولايات المتحدة أو من أجل شركات موجودة في الولايات المتحدة تهدد بغزو أسواقها دولة نامية (٨) . وفي البلاد التي تريد حكومة الولايات المتحدة بسبب دواعي « الامن » ان تؤيد حكومة بالذات ، فان « الايد » سيتوقع منها أن تكون اكثر مرونة في حكمها على حسن الاداء اكثر مما قد يكون في حالات اخرى . ومن الممكن أن يتم اقناع « صندوق النقد الدولي » « والبنك الدولي » أيضا بطلب شروط أقل كثمن لمساندتها .

ولكن اذا وضعنا الاعتبارات السياسية من هذا القبيل جانبا ، فان هناك تطابقا عريضا في وجهات النظر عن الملامح الاساسية « لحسن الاداء » في امريكا اللاتينية . وتشرح الوكالات الدولية أولويتها الحالية بأن تشير الى الحاح وآنية مشاكل اكثر بلدان امريكا اللاتينية ممثلة في التضخم والعجز في ميزان المدفوعات والديون . وهي تجادل بأن تلك المشاكل يجب أن تحل أولا ، ثم بعد ذلك يمكن اعطاء اهتمام أكثر بالمسائل الاخرى وتشمل التنمية على المدى الطويل . وفي هذه الاثناء فان دور تلك الوكالات كما ترى هي في التأكد من أن النظام القائم يستمر في العمل ، وفي تجنب الازمات الرئيسية ، وفي حالة « البنك الدولي » بالذات أن الديون ستسدد . وهي تجادل في بعض الاحيان أيضا بأن مسائل اخرى بالذات لها طبيعة اجتماعية وسياسية وخصوصا المشاكل التي خلقت لبلدان امريكا اللاتينية من جراء انحدار شروط تجارتها في الخمسينات والستينات ، لهي خارج مجال وقدرات الوكالة الدولية ومن الصعب

عليها التأثير فيها . وهناك أيضا صعوبة اضافية في تقليل الاهداف الاجتماعية والسياسية الى اهداف محددة ومقدرة كميا (٩) .

وفي بقية هذا الفصل تجري محاولة لوصف تاريخ ومبادىء عمل واساليب التدخل في السياسات العامة بالنسبة لكل من المؤسسات الثلاث كل بمفردها. وهناك ايضا فصول قصيرة تصف دور ومواقف « بنك التنمية للدول الامريكية » (أيادب) و « لجنة التحالف من أجل التقدم » بين الدول الامريكية (سياب) .

صندوق النقد الدولي

من بين الوكالات الدولية الرئيسية الثلاث ينفذ « صندوق النقد الدولي » في محاولته للتأثير على سياسات أعضائه دورا معـــدا له بوضوح شديد في تشريعاته ، ومكرس له « رسميا » اشد تكريس . ومن ناحيــة اخرى فان سياسات « صندوق النقد الدولي » قد تطورت بقدر كبير منذ أن اقيمت أول الامر ، وأصبحت أولوياتها مختلفة الآن عن تلك التي كانت مقصورة في بريتون وودز . (مقر عقد المؤتمر التأسيسي « للبنك الدولي » و « صندوق النقــد الدولي » عام ١٩٤٦ ــ المترجم) على الاقل من ناحية بريطانيا وبعض البــلاد الاخرى . واكثر من هـــذا فان « صندوق النقد الدولي » لم ينشأ ليضع في حسبانه البلاد النامية ، ولم يكن من المتوقع أن يصبح « صندوق النقد الدولي » متداخلا بذلك العمق في سياسات الدول غير الصناعية ، وفي امريكا اللاتينية بالذات .

كان القصد المبدئي للصندوق أن يشجع ظروف التبادل المنظمة وبالذات بين بلدان شمال الاطلنطي التي كانت قد تضررت من غياب مثل ذلك النظام في الثلاثينات . وتقرر بنود اتفاق الصندوق أن اغراضه هي : تشجيع التعاون النقدي الدولي ، وتسهيل التوسع في التجارة الدولية وبذلك تساهم في الحفاظ على مستويات عالية من التوظيف والدخول، وتشجيع استقرار التبادل والحفاظ على ترتيبات تبادل منظمة ، وتجنب التخفيض التنافسي لمعدلات التبــادل ، والمساعدة على تعدد أطراف المدفوعات ، والمساعدة على ازالة قيود التبادل الخارجي على المعاملات الجارية ، وجعل مصادرها متوفرة في ظل ضمانات كافية حتى يمكن تصحيح عدم التوازن في ميزان المدفوعات بدون اللجوء الى احداث انكماش .

وتوفر مصادر الصندوق عن طريق اشتراكات أعضائه المعتمدة عــلى حصص سبق التفاوض بشأنها في بريتون وودز ، وقد حدد حجم كل حصة في معظم الاحوال على أساس حجم احتياطات الاعضاء والدخل القومي لكل منهم

ومدى اعتمادهم على التجارة الخارجية ، وأيضا الى حد ما عـلى اعتبارات سياسية . وفي وقت اتفاق بريتون وودز كانت المصادر المتوفرة بتلك الطريقة قد وصلت الى ٨٨٠٠ مليون دولار . وبحلول عام ١٩٦٨ وبعد زيادة ٥٠٪ في كل حصة واضافة أعضاء جدد ، وبعد اجراء التعديل في حصص متفردة وصلت المصادر الى ٢١١٠٠ مليون دولار . وكان من المتوقع أن يدفع كل عضو ٢٥٪ من حصته (أو ١٠٪ من قيمة احتياطياته ان كانت تلك أقل) عـلى هيئة ذهب والباقي بعملته الخاصة . ويتوقع من الاعضاء أن يعيدوا شراء عملاتهـم أو « يسددوا » قروض « صندوق النقد الدولي » من العملات في مدة من ٣ الى ٥ سنوات عادة (١٠) . وتفرض بنود الاتفاق رسوم متزايدة على تلك المسحوبات يقصد بها التأكد من أن استخدام مصادر الصندوق مؤقت . وتبدأ تلك الرسوم بنصف في المائة وتزيد بالوقت حتى ٥٪ على انه يتوقع من العضو قبل الوصول الى ذلك الوقت (أي ٥٪) أن يتشاور مع الصندوق على تخفيض مـا يمسكه الصندوق من عملة العضو . ومنذ عام ١٩٥٣ كان في مقدور الصندوق أن يقوم « بترتيبات تحت الطلب » يتفق طبقا لها بأن البلد يستطيع أن يقوم بمسحوبات من الصندوق عندما احتاج لذلك حتى قدر محدد ، وخلال مدة محددة ، عادة ما تكون سنة واحدة ، بدون التفاوض على اتفاقات جديدة مع الصندوق .

وتحدد حقوق التصويت لاعضاء الصندوق طبقا لحجم حصصهم وتقرر بنود الاتفاق أن الصندوق سيرأسه مجلس من المحافظين كل منهم يمثل حكومة عضو ، وبمديرين تنفيذين يختارهم الاعضاء . ويعين خمسة من أولئك المديرين من قبل الاعضاء الخمسة الذين يمتلكون أكبر الحصص . ويعين واحد من قبل بلد لها فائض في ميزان مدفوعاتها ، أما المديرون السبعة الباقون فيتم انتخابهم عن طريق مجموعة الاعضاء التي ليس لها الحق في تعيين المديرين . وسلطة التصويت فيكل من هاتين المجموعتين يتناسب عموما مع حجم حصص الاعضاء. وبالنسبة للقرارات الخاصة بحصول الاعضاء عـلى مصادر الصندوق فان التصويت يكون في مصلحة الدول ذات الفائض (١١) . وأثنـاء التطبيق يأخذ المديرون التنفيذيون قدرا كبيرا من الاهتمام بالعمل اليومي للصندوق وهـم يستشارون حول معظم المسائل . وقد عنى نظام التصويت التفاضلي بالاضافة الى حقيقة أن الصندوق موقعه في واشنطن ، بأن أهداف القوى الاقتصادية الرئيسية والولايات المتحدة بالذات قـد انعكست انعكاسا شبه تام على نشاطات الصندوق .

كانت فكرة كينيز الاصليـة « اتحاد نقدي » يوفر التوصل الاتوماتيكـي لمصادر يزيد حجمها ثلاثأو أربعمرات عنتلك التي اتفقعليها بالنسبة«لصندوق النقد الدولي » ، في بريتون وودز وبحيث يكون له سلطات اشرافية لها طبيعة فنية فقط في حقل معدلات التبادل ، وقد تم التخلي عن تلك الفكرة في مرحلـة مبكرة مـن المفاوضات . فلـم تجعـل مصادر « الصندوق » أصغر ومقدمـة بأسلوب يجعل من الصعب زيادتها فقط (١٢) ، بـل ان التوصل الى المصادر

أيضا جعل مشروطا بعدد من الشروط طبقا لبنود الاتفاقية . وأحد هذه الشروط بالذات المذكورة في البند الخامس بالجزء الخامس ، يسمح بتفسير واسع هو « كلما كان من رأي » «الصندوق» أن أحد الاعضاء يستعمل مصادر «الصندوق» بأسلوب يتعارض مع أهداف « الصندوق » ــ فانه (أي الصندوق) سيقدم للعضو تقريرا يوضح وجهات نظر « الصندوق » ويحدد وقتا مناسبا للرد . وبعد تقديم مثل ذلك التقرير للعضو يمكن « الصندوق » أن يحدد من استعمال العضو لمصادره . فاذا لم يصل رد من العضو على تقرير «الصندوق» في الوقت المحدد أو اذا كان الرد غير مرض فانه يمكن للصندوق أن يستمر في الحد من استعمال العضو لمصادره أو يمكنه بعد أن يعطي تنبيها معقولا للعضو أن يعلن انه غير مؤهل لاستخدام مصادر « الصندوق » (١٣) .

اما فيما يتصل بمعدلات التبادل فان بنود الاتفاق قد وضحت انها يجب أن تحدد على المدى القصير ، ولكن يمكن أن تعدل من وقت لآخر للتكيف مع تغيرات الاسعار ، وان تساعد على منع الاختلال في ميزان المدفوعات. وطبقا للبند الرابع فان اعضاء « صندوق النقد الدولي » لا يمكنهم أن يغيروا من قيمة نقدهم بأكثر من ١٠٪ من القيمة الاصلية المتفق عليها مع « الصندوق » بدون التشاور مع الصندوق . وفي أية حالة لا يجب عليهم أن يقترحوا تغييرا الا لتصحيح « اختلال أساسي » . وعند التطبيق فان « الصندوق » استخدم حقه في التصرف في أن يحاول بنشاط تطوير التغيرات في معدلات التبادل وبالذات في أمريكا اللاتينية (١٤) .

وبالاضافة الى ذلك فان أعضاء « الصندوق » طبقا للبند الثامن يتوقع منهم أن يتجنبوا القيود على المدفوعات الجارية، وأن يتجنبوا الترتيبات النقدية التفصيلية أو التعدد في اساليب التعامل النقدية ، وأن يحافظوا على قابلية التحويل للحساب الجاري . ويتوقع منهم كذلك أن يوفروا المعلومات « للصندوق » حول تلك المسائل وغيرها عندما يطلب منهم ذلك ، معلومات مثل : ما يمتلكونه رسميا من الذهب والعملات الاجنبية ، وميزان مدفوعاتهم، ودخلهم القومي ، وتحركات الاسعار الداخلية . وكان من المقبول نظريا في السنوات التالية للحرب العالمية الثانية مباشرة ان معظم البلدان لن يكون في استطاعتها تنفيذ محتويات البند الثامن (١٥) .

ولذلك فطبقا للمادة الرابعة عشرة سمح للدول ــ خلال فترة انتقالية ــ بالحفاظ على قيود على التبادل واساليب عمل نقدية متعددة . ومنذ عام ١٩٥٢ كان على أي بلد تحافظ على تلك القيود أن تتشاور بطريقة دورية مع « الصندوق » ، وكانت تلك المشاورات تتم عادة كل عام . ومن حق « الصندوق » أن يوصي في تقريره لمجلس المديرين أن يقوم بلد ما بالغاء قيوده، ويمكن للصندوق أيضا اذا فشل بلد ما في تنفيذ توصياته أن يعلن عدم أهليته

لاستخدام مصادر « الصندوق » . ويتبع ذلك أن يطلب منه أن ينسحب من عضوية « الصندوق » . وتتم عملية التشاور سواء كان البلد في حاجة ملحة للمساندة المالية من الصندوق أم لا . وما تزال معظم البلدان النامية معرضة لمواد البند الرابع عشر .

ورغم ادخال هذه الشروط ، فان بنود الاتفاق في حد ذاتها لا توفر أساسا واضحا لتدخل « الصندوق » الذي حدث بعد ذلك في السياسات المحلية لاعضائه . كانت وجهة نظر بريطانيا عن مهمة « الصندوق » قد أجملت جزئيا في بنود الاتفاق وكانت أساسا : ان الصندوق يجب أن يوفر لاعضائه بهذا الشكل أو ذاك التوصل الاوتوماتيكي لمصادره ، ليساعدهم على أن يتعاملوا مع مشاكل ميزان المدفوعات بدون أن يلجأوا الى الانكماش الاقتصادي القاسي، وأنه لا يجب أن يكون للصندوق تأثير مباشر أو سيطرة على السياسات الوطنية لاعضائه .

وكانت وجهة نظر الولايات المتحدة انه يجب على « الصندوق » أن يقوم باجراء التحكم والمراقبة على كل المسحوبات ، وانه يجب أن يكون له الحق في تحديد ما يعتبرها السياسات المحلية المناسبة في البلدان أعضائه (١٦) .

وفي عام ١٩٤٦ صدر اعلان استجابة لطلب « احاطة » من مجلس المحافظين بأن المديرين التنفيذين « لصندوق النقد الدولي » يفسرون بنود الاتفاق بانها تعني أن سلطة استخدام مصادر الصندوق محددة بالاستخدام المطابق لاغراضه في تقديم المساعدة المؤقتة لتمويل العجز في ميزان المدفوعات على الحساب الجاري ، وذلك من أجل عمليات الاستقرار النقدي (١٧) .

وشجع الصندوق وجهة نظر الولايات المتحدة بوضوح وبدأ في النظر الى هدفه الاساسي على انه ليس توفير سيولة دولية اضافية يكون في امكان الاعضاء الحصول عليها ، بل على انه التوصل الى تعدد الأطراف في التجارة والغاء قيود النقد (١٨) . ومنذ عام ١٩٤٩ نشر الصندوق « تقارير سنوية » عن قيود التبادل ، وبدأ في الضغط بنشاط على أعضائه لالغاء القيود ومضاعفة معدلات التبادل .

ومنذ اوائل الخمسينات أوضح « الصندوق » بطريقة متزايدة ، انه يجب أن ينظر الى استخدام مصادره على انها وسيلة للتعامل مع المصاعب المؤقتة من ناحية ميزان المدفوعات من خلال مقدمات « مشروطة » قصيرة الاجل . وازداد اهتمام « الصندوق » بسياسات الاعضاء المحلية ، وبالذات بتلك السياسات التي ينتظر منها تشجيع التضخم مثل الاستثمار الواسع أو برامج الضمان الاجتماعي .

وفي عام ١٩٥١ اخبر المستر ايفور بوث مدير ادارة « الصندوق » الاعضاء ان مصادر « الصندوق » ستكون متوفرة فقط على اساس شروط معينة ، وانه يجب على الاعضاء أن يتبنوا برامج للتحكم في التضخم وانهم يجب ان يقللوا القيود على التجارة (١٩) . وفي وقت لاحق (٢٠) تم الايضاح بأنه رغم انه من المستبعد أن يرفض « الصندوق » الاذن بمسحوبات تساوي اشتراك العضو من الذهب (الشريحة الذهبية أو ٢٥٪ من حصته) فان المسحوبات على الشرائح التالية ستنطوي على شروط متشددة بطريقة متزايدة . وفي وقت لاحق طلب « الصندوق » عادة من الاعضاء الراغبين في اتمام مسحوبات منه أو اجراء ترتيبات تحت الطلب ، أن يقدموا خطابا بما ينوونه يبين ببعض التفصيل ، السياسات التي ينوي اتباعها ،و في حالة ترتيبات تحت الطلب يمكن للعضو أن يقوم بمسحوبات من « الصندوق » فقط في حالة اذا ما اعتبر « الصندوق » ان هذا يتمشى مع الخطاب (٢١) .

تركزت نشاطات « الصندوق » وضغوطه في اوروبا وكان اهتمامه الاول كما ذكر هو سير العلاقات النقدية بين القوى الاستعمارية الرئيسية لشمال الاطلنطي بشكل سهل ... ومع هذا فقد تدخل في امريكا اللاتينية في مرحلة مبكرة . كانت بلدان امريكا اللاتينية « هي بعض اسوأ المذنبين » في اساليب العمل النقدية المتعددة . وكانت أيضا تشتكي بحدة من مشاكل ميزان المدفوعات والتضخم وبالذات في الخمسينات أثناء فترة الهبوط السريع لاسعار المواد الاولية . وقد ذهبت بعض الحكومات الى « صندوق النقد الدولي » لمجرد النصيحة بدون أن تطلب بالضرورة مسحوبات منه . كانت أغلبية ترتيبات تحت الطلب « للصندوق » مع بلدان امريكا اللاتينية . ورغم ان تقاريره عن البلدان المطبق عليها البند الرابع عشر ما زالت تنتهي رسميا بالتوصية بأن يسمح للبلد بأن يستمر في تحديد قيود التبادل ، وربما تشتمل أيضا على القول بأن بعض القيود ستلغى،الا ان التقارير أصبحت متكاملة بطريقة متزايدة . والمقصود من هذه التقارير كما يقول موظفو « الصندوق » هي : « مساعدة الدول على الحفاظ على وضع نقدي مستقر » . ويجب على الحكومات التي تريد استخدام مصادر « الصندوق » الآن ، أن توافق على برنامج اجراءات محددة مخطط للوصول الى الاستقرار المالي والنقدي . وهذا البرنامج عادة موجود في صلب خطاب الطلب الموجه للمديرين التنفيذين المعنيين بصورة قريبة باتخاذ القرارات حول استخدام مصادر « الصندوق » . وقد حفز الحكومات على التوجه للصندوق ــ السياسة التي يتبعها « البنك الدولي » و « وكالة التنمية الدولية » بجعل تأييدهما مشروطا بالاتفاق مع « الصندوق » . ويمكن أن يكون رضى « الصندوق » عن حكومات امريكا اللاتينية شرطا لوصولها الى اشكال اخرى من التمويل الرسمي والخاص .

كان « الصندوق » ذا نفوذ في عمليات اعادة جدولة الديون (٢٢) وبدون شك أيضا ، تجد الحكوماتالتي لديها مشاكل اقتصادية وسياسية خطيرة أن

من المغري أن تحيل تلك المشكلات على « صندوق النقد الدولي » وبقية المجتمع الدولي وأن تلومهم على الصعوبات التي ستنتج بسبب الحل الذي سيقدمه « الصندوق » . وأخيرا فان رغبة حكومات امريكا اللاتينية في ان تظل في وضع دولي افضل ، هي رغبة واسعة الانتشار تماما .

وعلى أية حال فخلال الخمسينات والستينات كان هناك كثير من « برامج الاستقرار » « لصندوق النقد الدولي » . وقد اصبحت هذه البرامج موضوعا لقدر كبير من الجدل . فرغم أن « الصندوق » لا يقوم بنشر تقاريره أو خطابات النوايا الموجهة له ، الا انه من المعروف جيدا أن تلك موجودة ، ولذلك فان هناك فكرة عما تحتويه . وقد نشر بعضها أو اصبحت في المتناول في البلدان المعنية . وفوق ذلك فان «الصندوق» نشر في بحوث هيئة موظفيه وفي الدورية التي تنشر بالاشتراك مع « البنك الدولي » — « التمويل والتنمية » — مقالات يمكن أن تؤخذ على انها تمثل موقفه حول سياسات الاستقرار النقدي (٢٣) . وكان هناك أيضا عدد من الروايات حول برامج « صندوق النقد الدولي » نشرها غرباء وتلك الروايات تجادل عادة بأن برامج « الصندوق » التقشفية لها تأثير يؤدي الى هبوط التشغيل والانتاج ، بدون توصل الى استقرار طويل المدى (٢٤) .

وقد اتسعت مجالات برامج « الصندوق » الى أبعد من اي مدى تصورته بنود اتفاق « صندوق النقد الدولي » . وكانت احدى أولى التوسعات في اهتمام « الصندوق » هي في مجال سياسات ائتمان البنك المركزي — التي كانت السيطرة عليها وما تزال — ينظر اليها على انها احدى الطرق الرئيسية للتعامل مع مشكلات ميزان المدفوعات .

وتتدخل برامج « الصندوق » بطريقة متزايدة الى تفاصيل السياسة المالية وسياسة الاجور وحتى في بعض الاحيان السياسة الزراعية ، كما تؤكد على اهتمام « الصندوق » التقليدي بمعدلات التبادل وقيود التبادل . ويجادل « الصندوق » بان الاستقرار المالي والنقدي لا يمكن أن يضمن الا بالاهتمام بتلك المسائل . وقد ادعى « الصندوق » ايضا في السنوات الماضية القريبة بانه يهتم بمشكلات التنمية بالمثل . ونتيجة للنقد الواسع لآثار برامج «الصندوق» الاستقرارية على اقتصاديات امريكا اللاتينية، اتجه « الصندوق » جزئيا الى المجادلة بأن سياساته لن تتحقق فقط من خلال الاستقرار ، ولكن بأن مثل ذلك الاستقرار شرط مسبق للتنمية (٢٥) . على ان المسؤولين في « الصندوق » أكثر استعدادا الآن من اي وقت مضى ، لادراك ان مطالبهم الملحة القصيرة الاجل ، يمكن أن يكون لها تأثيرات عكسية على السياسات الطويلة الاجل ، وانه يجب عليهم أن يأخذوا تلك الآثار في الحسبان ، عند تقديمهم الطلبات للبلادالتي تريد استخدام مصادر « الصندوق » وأكثر من هذا فقد أصبح هناك تقبل محدود للآراء البنيوية (٢٦) حول أهمية أزمات التموين

في مشاكل التضخم . « والصندوق » أكثر اهتماما الآن عمـــا كان في الماضي بمشكلات الانتاج ونشاطات الحكومة .

ومع هذا فان « الصندوق » يهتم كما يقول أحد مسؤوليه بالتنمية ، ولكن « على بعد خطوة واحدة » . وكمثال قيل ان اهتمام « الصندوق » بزيادة دخول الحكومات من الضرائب — اذا كان هناك مثل ذلك الاهتمام — كان نتيجة لعدم مقدرته على ضمان خفض مصروفات الحكومات، وأكثر من هذا فان «الصندوق» عندما يسمح بسياسات لها طبيعة توسعية فانه يقال في بعض الاحيان انه يقدم « تنازلات » . وبكلمات أخـــرى يتنازل أمـــام رغبة بلدان امـــريكا اللاتينية واحتياجاتها لتشجيع التنمية السريعة ، حتى ولو كان معنى ذلك — من وجهة نظر « الصندوق » — معدلات أعـــلى للتضخم وبالتالي عدم استقرار أكثر في ميزان المدفوعات ومعـــدلات التبادل ، وربما كان يعني أيضـــا الحاجة الى الاحتفاظ بقيود التبادل وتشديدها .

وهكذا هناك صراع كامن بين أغراض « الصندوق » ، وبالذات كمـــا تفسرها الولايات المتحدة ، وبين هدف التنمية . ومحاولة « الصندوق » التكيف مع ذلك الصراع بالقول بأن الاستقرار المالي والنقدي هو شرط مسبق لتحقيق التنمية لهي محاولة مصطنعة الى حد ما ويمكن لبلدان امريكا اللاتينية أن تجيب على هذا القول بالموقف الذي اتخذه البريطانيون في بريتون وودز وما بعدها ، بأن الغرض من « الصندوق » يجب أن يكون توفير المصادر بحرية لتلك البلدان، لتمكينها من حل مشاكل ميزان مدفوعاتها دون اللجـــوء لسياسات انكماشية قاسية ، على الاقل من الصنف الذي يحبذه « الصندوق » . ويمكن أن يدعي أن « الصندوق » يأخذ في حسبانه الآن ، أكثر مما كان في الماضي ، متطلبات التنمية . ولكن لا يجب أن يدعي كما يحدث في بعض الاحيان ، أن تلك المتطلبات لها أولوية من أية ناحية أخرى في عمليات « الصندوق » ، بل عـــلى العكس من ذلك فانه اذا وضعنا في الحسبان الاغراض ذات الطابع الدولي «للصندوق» والطبيعة المتحيزة لادارته — لامكن التأكيد على انه سيتم التضحية بمصالح البلدان النامية باستمرار . ومنذ البداية أظهرت الولايات المتحدة تصميمها على استخدام « الصندوق » لتشجيع أهدافها الخاصة وهي : عـــدم التمييز ضد صادرات الولايات المتحدة ، والغاء القيود على التجارة وتثبيت معدلات التبادل، والتحكم في التضخم . ويبدو أن الموقف الحالي للدول الاوروبية التي تمتلك فائضا في ميزان المدفوعات ، موقف متشدد ، وعلى الاقل بنفس درجة تشدد الولايات المتحدة في مجال الحاجة الى سياسات مضادة للتضخم ، وتشجيع مثل تلك الاهداف اذا كان صدقا انها ضرورية لضمان السريان السهل لتعامل

النظام الدولي ، ولتجنب الازمات التي تؤدي الى انكماش أكثر قسوة وتخفيض في مستويات التجارة ، ويمكن ان يقال أن تلك الاهداف مفيدة بطريق غير مباشر لكل أعضاء « الصندوق » . أما بالنسبة للبلدان النامية فان السريان السهل لتعامل النظام الدولي مفيد فقط الى المدى الذي يكون فيه ذلك النظام مفيدا لتلك البلدان . واذا كان للمرء أن يحكم حسب ظروف القوى غير المتكافئة التي تطور خلالها النظام ، وأيضا طبقا للوضع الحالي للبلدان النامية فهذا المدى ليس بعيدا . ان ما يهم من وجهة نظر تلك البلدان اذن ـ هو التأثير المباشر لسياسات « الصندوق » على مستقبل التنمية في كل منها (٢٧) .

البنك الدولي

« البنك الدولي » مؤسسة نشاطها الرئيسي والمعروف اكثر ، هو المساهمة في تمويل المشروعات (٢٨) . وآراء البنك عن التأثير في السياسات الاقتصادية العامة للبلدان النامية ، واساليبه في تحقيق ذلك ما زالت في طور التشكيل . فلم يتم تعميمها أو تكرس رسميا، ولم تكن مرسومة في لوائح البنك « الاصلية »، وهذه الآراء معروفة بدرجة قليلة جدا للرأي العام ، ورغم هـذا فهي مهمة بطريقة متزايدة .

وقد انشيء « البنك الدولي للانشاء والتعمير » ـــ صحة الترجمة هي : « البنك الدولي للتعمير والتنمية » وان كانت الصحف العربية قد درجت على تسميته « بالبنك الدولي للانشاء والتعمير » ـــ المترجم . (« ايرد » أو « البنك الدولي ») في بريتون وودز ليتكامل نشاطه مـــع نشاطات « صندوق النقد الدولي » لتشجيع التدفق الثابت للاستثمار الدولي من أجـل تنمية المصادر الانتاجية . وكان من المعتقد أن يساهم « البنك » بهـذه الطريقة في تحقيق الاستقرار الدولي ، وانه باشتراكه في تحمل المخاطر سيضمن أن تؤدي البلدان التي لديها فائض ، مهمتها الاستثمارية . وتقرر بنود اتفاق البنك ان أهدافه هي : المساعدة في اعادة التعمير في فترة ما بعد الحرب بتسهيل الاستثمار . وتشجيع الاستثمار الفردي الاجنبي باعطاء ضمانات والمشاركة عند الضرورة في تكملة ذلك الاستثمار بتوفير التمويل للاغراض الانتاجية من رأس ماله الذاتي أو من الاكتتابات التي يجمعها أو من مصادره الاخرى. وتشجيع التجارة وتوازن ميزان المدفوعات بتشجيع الاستثمار الدولي من أجل تنمية المصادر الانتاجية ، وضمان الاهتمام بالمشاريع ذات الاولوية أولا، وتسيير عملياته آخذا في الاعتبار اثر الاستثمار الدولي على ظروف العمل في أراضي أعضائه .

وعضوية « البنك » مثلها مثل عضوية « صندوق النقد الدولي » . فقد ساهم أعضاؤه في الاساس بمبلغ عشرة آلاف دولار في رأسماله وذلك بالتناسب مع حصص معظمها مساو لحصص كل عضو في « صندوق النقد الدولي » . وضوعفت حصص « البنك » عام ١٩٥٩ في نفس الوقت الذي زيدت فيه حصص « الصندوق » . وكانت الاشتراكات الاصلية في رأس مال « البنك » على ثلاثة اجزاء : يدفع ٢٪ منها بالذهب أو بالدولارات الامريكية ومتوافر بحرية للاقتراض ، و١٨٪ يدفع بعملة الاعضاء ويمكن أن يطلب بعد ذلك بموافقة باقي الاعضاء ، أما الـ ٨٠٪ الباقية فليس متوفرا للاقتراض ولكن يمكن أن يطلب بغرض الوفاء بضمانات أو لمواجهة التخلف عن سداد القروض . وكانت كل الزيادة التي تمت عام ١٩٥٩ في الاشتراكات ستبقى تحت الطلب . وفي الحقيقة لم تتم أعمال « البنك » من خلال اعطاء ضمانات للمقروضين الخاصين (٢٩) . فقد منح قروضا من مصادره الخاصة ومن رأس ماله المكتتب به وبجمع المال لحسابه من أسواق رأس المال الخاصة ، وقام أيضا ببيع أجزاء من قروضه للمستثمرين الخاصين . فمن ضمن مجموع الـ ٩٩٨٥ مليون دولار المتوفرة للاقراض حتى يونيو ١٩٦٨ كانت هناك ١٩٠٦ مليون دولار من الاشتراكات القابلة للاستخدام، ٥٦٦٧ مليون دولار حصل عليها من الاقتراض وبيع القروض ١٥٠٠ مليون دولار من تسديد لاصل القروض ، ٩١٢ مليون من دخل عمليات « البنك » . وحتى يونيو ١٩٦٨ كان « البنك » (٣٠) قد قدم قروضا مجموعها ٧٢٣٤ مليون دولار . وقروضه طويلة الاجل وتسدد عادة في مدد تتراوح بين ١٥ الى ٢٥ عاما . وقد رفعت الفائدة عليها في أغسطس ١٩٦٨ الى ٦،٥٪ ومنذ عام ١٩٦٢ ومن خلال « اتحاد التنمية الدولي » (ايد)أمكن « البنك » ان يقدم قروضا بشروط مخففة فقروض « ايدا » يمكن تسديدها على خمسين سنة بمصاريف خدمات قدرها ٠،٧٥٪ .وتدار قروض « ايدا » بنفس الاسلوب التي تداربها القروض من مصادر « البنك » العادية وتستغل لنفس الاغراض . وتعتمد القرارات تحديد امكانية الاقراض من مصادر « ايدا » على الموقف الاقتصادي العام للدولة ، وعلى قدرتها على خدمة الديون وليس على طبيعة مشاريع بعينها .

ويمكن ان تصرف أرباح قروض « البنك » سواء كانت من مصادره العادية أو من خلال « ايدا » ، في أية بلد من أعضائه . وتقرر بنود الاتفاق ان تكون تلك الارباح تحت الطلب ، ما عدا « في الظروف الاستثنائية فقط ، للمشاريع التي يوافق عليها البنك» وتخصص للنفقات المباشرة للعملات الاجنبية لتلك المشاريع فقط . وقد قام « البنك »خلال عام ١٩٤٧ أثناء مهمته« كبنك » لاعادة التعمير ، بتقديم بعض « قروض البرامج » للبلدان الاوروبية. ومنذ وقت قريب قدم قروضا قليلة على هذه الشاكلة من أجل مجموعات محددة من السلع الى الهند وباكستان،وقد قرر أيضا أنه مستعد في حالة الضرورة لتمويل النفقات غير المباشرة للنقد الاجنبي لتلك المشروعات (٣١) . ويجب ان تمنح كل قروض « البنك » لحكومات أو أن يكون لها ضمان حكومي . وفي الحقيقة فان « البنك » لم يفعل الا القليل لتشجيع الاستثمار الانتاجي مباشرة في القطاع

الخاص ، ولو انـــه قدم قروضا بضمان الحكومات الـــى بعض بنوك التنميـــة الخاصة ، والـــى بعض شركات السكك الحديديـــة الخاصة وشركات القوى الكهربائية وما على شاكلة ذلك. وفي وقت أكثر قربا قدم قروضا لبعض المشاريع التجارية في القطاع الزراعي . وقد كان « البنك » عموما مهتما أشد الاهتمـــام بتشجيـــع الاستثمار الاجنبـــي الخاص . وبمعاملة الحكومات الوطنيـــة لذلك الاستثمار (٣٢) . وكانت معظم قروض « البنك » موجهة للقطاع العام للبنـــاء التحتي الاقتصادي عادة . وقد انتهت مهمة « البنك » في اعادة التعمير وهـــو الان أساسا مؤسسة تهتم بتنمية البلدان الاقل تطورا . على انه في السنوات من ١٩٦٥ الى ١٩٦٨ ، وقعت عقود مع أسبانيا والبرتغال واليونان وجنوب افريقيا ونيزيلاند وأيسلاند واسرائيل واليابان .

وتشبـــه ادارة « البنـــك » ادارة « صندوق النقـــد الدولـــي » فلـــه مجلس محافظين يمثل كل محافظ عضـــوا ، واثنا عشر مديرا تنفيذيا ، خمســـة منهم يعينهم الاعضاء الخمسة ذوو أكبر الحصص ، والسبعـــة الآخرون ينتخبهم الاعضاء الباقون . وتتمشى سلطة التصويت مع حجم الحصص . وهكذا كان للولايات المتحدة عـــام ١٩٦٨ ، ٢٥،٩٢٪ مـــن سلطة التصويت ولبريطانيـــا ١٠،٧٣٪ (٣٤) .

وقام « البنك » منذ البداية بمجهودات كبيرة لضمان أن تكون مشروعاته ذات أولوية. واسلوبه في المفاوضات لقروضه معقدة ومطولة. فقد قرر في تقريره السنوي لعام ١٩٤٩ ــ ١٩٥٠ : « لكي يكون للاستثمارات أقصى تأثير ممكن ، يجب أن تخصص لتلك المشاريع التـــي ستوفر أكبر مساهمة في تقوية اقتصاد البلد المقترض » . وقد وصفت تقارير تالية ببعض التفصيل أساليب « البنك » في اختيار ومفاوضة المشروعات والاسس التي يتم عليها الاختيار. وأضاف على قروضه بطريقة متزايدة شروطا يقصد بها زيادة قابلية المشروعات للاستمرار ووسعت المجالات التـــي تغطيهـــا تلك الشروط . كان « البنك » يبذل الجهود لتحسين تنظيم المؤسسات المسؤولة عن ادارة مشروعاته كجزء هام من اقراضه: وهي ادارات السكك الحديدية وشركات الكهربـــاء وهكذا . وقام « البنك » ــ بالذات في أمريكا اللاتينية ــ بقدر كبير من المجهودات لزيادة الحيوية الماليـــة للمشاريع العامة والخاصة التي تقرضها بالذات باقناع الحكومات بالسماح لتلك المشروعات بأن تقرر أسعارا لخدماتها . وأصر عموما في البنك الذي يعقد فيه قروضه ، أن تكون الرسوم المقروضة للخدمات التي تقدمها المشاريع كافية تماما لتغطية تكاليفها . وقد كان « للبنك » بعض التأثير على اختيار المشاريع، حيث يصر مثلا انه على الدول ان تبدأ بالمشاريع التي يمكن اتمامها ــ من وجهة نظره وكان مصرا غاية الاصرار على الاعداد الكامل، والقيام بدراسات الصلاحية واستخدام المستشارين في تنفيـــذ المشروعات . وبالاضافة الـــى ذلك وسعت نوعية القطاعات التي يكون « البنك » مستعدا لتمويل مشروعات بها ، فيضع الآن بعض التأكيد عـــلى الحاجة لتمويل المشاريع في الزراعة والتعليم وهما

قطاعات كان يعتقد أصلا انهما غير ملائمين للمؤسسات البنكية . والحقيقة أنه عمليا كان مبطئا في بداية مثل تلك المشروعات ، ويظهر هذا الصعوبات التي يواجهها « البنك » في التحول عن تركيزه التقليدي على المشاريع « المأمونة » ذات القدر الادنى من الايماءات والتعقيدات الاجتماعية .

ولكن بالاضافة الى سياسات « البنك » في اقراض المشروعات ، اصبح مهتما أيضا بالسياسات الاقتصادية العامة للبلدان التي يقرضها . ويقال انه من حيث المبدأ يجب أن يرضى عن كل من المشروع والدولة قبل أن يقرر تقديم القرض . ولم يقرر بوضوح وعلانية ان ذلك هو الوضع . فتقاريره السنوية تشير الى حقيقة انه منذ بعض الوقت أصدر تقريرا عن السياسات العامة للتنمية في الدول ، ولكن تقرر أن القصد منها هو تمكين « البنك » من تحسين سياساته في اختيار القروض ، لتخدم كأساس لوضع شروط « الاداء العام » قبل أن تقدم المساندة المالية . وبما انه لم يسمح بنشر (٣٥) التقارير فمن الصعب اكتشاف ماهية وجهات نظر « البنك » عن سياسات التنمية. وتحتوي خطابات رؤساء مجالس ادارة « البنك » الى مجلس المحافظين ، اشارات عن سياسات عامة للتنمية وتعليقات موجزة عن تلك السياسات . ولكنها لا تشير الى الروافع (٣٦) . « وتقارير البنك السنوية » غير صريحة بدورها . فلاول مرة عام ١٩٦٨ ، يشير « التقرير السنوي » بالتحديد الى انه قد جعل اقراضه مشروطا بسياسات عامة يرضى عنها وذلك عندما قال :

« ... كان « البنك » يؤكد دائما على الحاجة للوصول الى أكبر استخدام مؤثر ممكن للمصادر المتوفرة للتنمية ، هذا هو مبدأه المرشد في علاقاته مع الدول المقترضة . ان اداء الدولة أثناء قيامها بتنميتها الاقتصادية لهو شرط للمساندة المالية من « البنك » أو (ايدا) (٣٧) » .

وبعد ذلك قدم « البنك » توضيحا محددا لذلك التصريح في التقرير :

« لكي يوفر الاطار العام الذي تسير داخله النشاطات التمويلية ، يبحث « البنك » في الحصول على صورة شاملة لوضع وامكانيات اقتصاديات البلدان المقترضة ومتطلبات التنمية فيها . ويجعل هذا من الممكن التعرف على القطاعات والنواحي التي يجب أن تعطى العناية المبكرة . ويمكن هذا أيضا من تكوين أحكام عن سياسات الدولة الاقتصادية والمسائل الاخرى المتعلقة بنموها الاقتصادي واستحقاقها لتمويل « البنك » أو « ايدا » .

والتحليل الاقتصادي الذي يقوم به « البنك » عملية مستمرة ترتكز على العمل في المكتب الرئيسي وعلى زيارات للبلاد المقترضة للحصول على المعرفة باقتصادياتها من مصادرها الاصلية ، والاتصالات المتكررة بالحكومات والرسميين الآخرين . وباعطاء اهتمام مستمر للوضع الاقتصادي في البلدان النامية . ويأمل « البنك » بهذه الطريقة مساعدة تلك البلدان في الاستخدام

الاكثر تأثيرا للمصادر المتوفرة تحت أيديها ، وفي الاسراع بمعدل تقدمها. ومن بين الاشياء المبدئية التي يساعد بها « البنك » أعضاءه : تشكيل سياسات التنمية وتأسيس هيئات التنمية، وتخطيط برامج الاستثمار لقطاعات ومناطق محددة ، والتعرف على مشاريع التمويل والاستعداد لها » (٣٨) .

وليس هناك في أي مكان آخر في « التقارير السنوية » الحديثة « للبنك » أي ذكر محدد للشروط العامة لقروضه ، وان كانت هناك تحت العناوين المعتادين « التنسيق » و « المساعدات التكنيكية » (٣٩) ، اشارات عديدة لنصائح « البنك » ودراساته عن موضوعات التنمية . وقد تكون هناك بعض الدلائل على مواقفه . « فالتقرير السنوي » لعام ١٩٦٦ — ١٩٦٧ على سبيل المثال مقدم بمقتطفات من خطاب لرئيس « البنك » المستر جورج وودز، ينتهي بالكلام التالي الذي يبدو بوضوح ان كلماته قد اختيرت بعناية :

« لقد انتهينا في وقت مبكر الى الرأي القائل بأن أي دولة نامية يمكن أن تستفيد من وجود نوع من أنواع البرامج كاطار للتنمية، يربط المشاريع ببعضها، آخذا في الحسبان مدى توفر المصادر المالية ويعطي تفكيرا للسياسة والاجراءات الادارية ، كما يعطيه للمشروعات المادية التي ستزيد من سرعة التنمية الاقتصادية . ولهذا السبب فاننا قد طورنا اسلوبا لتنظيم بعثات من الخبراء لزيارة كل بلد ، لكي تخرج بتوصيات شاملة تعمل كأساس لوضع برامج تفصيلية للتنمية . وما نريده في كلمة واحدة هو التشجيع المستمر للاداء الاقتصادي المتحسن لاعضائنا من البلدان النامية . فلا يستطيع أي بلد أن يحوز أو يستفيد من برنامج مفصل للتنمية ، ولكن كل بلد يمكنه أن يتطلع الى مجموعة من السياسات التي درست بشكل جيد والتي ستوفر الشروط والدوافع الموصلة للنمو الاقتصادي . وهذا هو الذي نجد أنفسنا بطريقة متزايدة نتحدث عنه مع البلدان الاعضاء وهو : سياسات أساسية تحكم قراراتها الاقتصادية اليومية . اننا قادرون على التكلم عن السياسات والتغيير في السياسات ليس كمتدخلين ولكن كمتعاونين ، وفي بعض الاحيان فاننا نقدم للسياسات المتفق عليها القدر الاخير من المساندة التي تحتاجها ليميل الميزان ناحية تفضيلها في مجالس الوزراء » .

وفي مكان تال في نفس التقرير السنوي (صفحة ٦) تحت عنوان: « تنسيق مساعدات التنمية » يبرهن « البنك » على صلاحيته لمثل هذه النشاطات :

ان مجموعة « البنك الدولي » بصفتها مؤسسات متعددة الاطراف لها سلطات واسعة المدى من الحكومات الاعضاء ، لها ميزات معينة في ادارة تمويل التنمية . ان الحكومات الاعضاء في « البنك » هي أيضا حملة الأسهم ، ويخلق هذا الوضع امكانية علاقة قريبة بطريقة غير عادية وتعاونية ، بين مجموعة « البنك » والبلدان النامية ... وبعد ٢١ عاما من قيام « البنك » بعملياته ، ولان « للبنك » هيئة موظفين دولية مختارة بدقة للكفاءة المهنية ،

فقد حصلت مجموعته على خبرة خاصة وكفاءة عمل في حقل التنمية . وليس للمجموعة أي أغراض سياسية أو تجارية أو اية أغراض اخرى غير التنمية ، تشتت نظرها عن مهمتها في مساعدة النمو الاقتصادي لاعضائها من البلدان النامية . ان « مجموعة البنك » من خـــلال قيامها بتوفير التمويل الخارجي لمشاريع ذات أولوية اقتصادية عالية ، وبعرض النصيحة لمدى واسع مـــن مشاكل التنمية في البلدان الاقل نموا ، فانها يمكن أن تساعد في القيام باستخدام أكثر تأثيرا للمصادر المحلية وفي جعل المساعدات متوفرة في ظل البرامج الثنائية.

ويوجد تصريح آخر منشور « للبنك » يمكن أن يؤخذ على انه يعبر عن وجهة نظره في تلك الموضوعات وان كان التصريح الاول لا يتناول سياسات « البنك الاقراضية ذاتها ــ وهذا التصريح هو تقرير موجـــه من « البنك » لـــ « انتكاد » عن « الاجراءات المالية الاضافية » (٤٠) . ومن المفيد الاقتطاف من ذلك التقرير لانه يشرح الدور الذي يمكن أن تلعبه « وكالة » كان القصد من انشائها ان تكون « البنك » نفسه ، حيث قيل بطريقـــة غير رسمية ولكن مـــن مصادر مسؤولة ــ ان وصف الشروط التي ستقوم تلك « الوكالة » بمقتضاها باطلاق مصادرها ، يعكس اسلوب التعـــامل الحالي للبنك من ناحية قراراته بمنح القروض . فمثلا يقترح التقرير أن التمويل الاضافي للتعامل مـــع المشاكل النابعة من التحركات السلبيـــة في موارد التصدير « للدول النامية » يجب أن يكون متوفرا متى تحققت الشروط التالية :

١ ــ قبل القصور في الصادرات فان العضو قـــد تشاور مع « الوكالة » للتوصل الى تفاهم مشتـــرك بخصوص المستهدف من التصـــدير ومجموعة السياسات المبنى عليها ذلك .

٢ ــ أثناء الفترة بين التشاور والقصور فان « الوكالة » لم تخبر العضو انه لا يستطيع الاعتماد على المساعدات من « الوكالة » بسبب عدم احترامـــه للسياسات المتفق عليها .

٣ ــ ان الصادرات الفعلية قد انخفضت الى أقل من الصادرات المستهدفة وان حجم القصور قد زاد عن المتوسطات السابقة أثناء الفترة الجارية المستهدف فيها التصدير (٤١) .

والشرطان الاول والثاني متطابقان مع أسلوب عمل « البنك » في محاولة الاتفاق على مجموعة سياسات ومتطلبات المساعدات ، وفي الاشراف على تنفيذ السياسات ــ مع الدول التي ستقترض منهـــا . وبالاضافة الى ذلك يقتـــرح التقرير أن المساعدة من «الوكالة» يجب أن تكون متوفرة اذا ما ظهر ان القصور في الصادرات قد سبب تخريب برامج التنمية وسبب ذلك الشرط كما يقال هو : « ضمان ان هذا المشروع سيلبي حاجة التنمية وليس وهما للتساوي مع دول اخرى أو أهداف اخرى مهما تكن جدارتها » .

وهناك بعد ذلك قسم بعنوان « مفهوم برنامج التنمية » (٤٢) حيث ذكر:

« ما دامت البلدان النامية تعتمد على المساعدات الاجنبية ، فيجب عليها قبول الاقتراح بأن تشجيع التنمية هو مهمة مشتركة يتداخل فيها الذي يقدم المساعدات والذي يتلقاها ، ولن تثمر هذه الشركة التي تجري وراء النمو الاقتصادي ، اذا ما كان الذين يقدمون المساعدات يستهدفون أغراضا أخرى عدا التنمية ، وأيضا لن يثمر اذا ما كان لدى الذين يتلقون المساعدات حساسية زائدة عن الحد من الاقتراحات الصادرة من خارج حدودهم الوطنية . فاذا ما افترضنا ان هناك تبادلا ذا معنى للآراء حول الاهداف، وأن الشركاء سيتناولون المسألة بطريقة مهنية براجماتية ، لاصبح من الممكن الاتفاق على مدىوطبيعة خطة للتنمية . ولكن تكون المشاورات الدورية بين « الوكالة » والاعضاء محصورة في موضوع التنبؤ بالصادرات ، بل ستكون المجال الذي يتوصل فيه الى اتفاق على الاهداف الرئيسية المبنية عليها برامج التنمية ، بما فيها الاجراءات اللازمة لتنفيذ تلك الاهداف . وسيساعد هذا على ضمان توظيف مصادر المساعدات من الدول المتقدمة توظيفا مؤثرا . ومن الضروري أيضا حشد المصادر المحلية الى الحد الاقصى من أجل التنمية ، وبالذات من أجل مستوى المدخرات العامة من أجل الاستثمار (٤٣) .

وبعد مناقشة عن مزايا خطط التنمية يقول التقرير : « نخلص فنقول ان المشروع يهتم بضمان تنفيذ برامج تنمية قابلة للتنفيذ وللتشغيل ويشتمل على مجموعة من السياسات المقبولة من الاعضاء من الدول النامية ، كما انها مقبولة أيضا من المجتمع الدولي (٤٤) . ومن المعترف به انه سيكون هناك اختلافات كبيرة في شمولية الخطط ولهذا السبب :

« فان الكثير سيعتمد على المعرفة التي تحوزها « الوكالة » عن البلد المعني ، وعن تصميمها لضمان أن المصادر المؤتمنة عليها قد استعملت في الاغراض المتفق عليها . وتشير الخبرة السابقة (٤٥) الى ان الاداء الاقتصادي من حيث علاقته بالتنمية يمكن الحكم عليه حكما صحيحا حتى ولو كانت الدقة غير ممكنة من الناحية التكنيكية .

أما عن الدلائل الاخرى المنشورة عن موقف « البنك الدولي » من سياسة الروافع فيمكن أن توجد في محاضر اجتماعات مؤتمر « الاودي » عن المساعدات المؤثرة . فمثلا :

وقد قبل الناس النقطة العامة التي تقول ان تقديم المساعدات يشتمل بالضرورة على التدخل ، (في المؤتمر) وقد ساند ممثل « البنك الدولي » بالذات الاستنباط الذي تلا ذلك والذي يقول بان البلاد التي تقدم المساعدات مسؤولة عن التأكيد بأن التدخل ايجابي وليس سلبيا . كان « البنك الدولي » يحاول الحصول على تعهدات أكبر للسياسات الملائمة للتنمية في الدول المتلقية منذ بعض الوقت . وقد سمعت في الماضي شكوى من « التعدي على السيادة » في

وقت أكثر تبكيرا في عملية الاقراض . ورغم أن تدخل « البنك » ربما كان مؤلما في البداية ، الا أن ذلك التدخل أصبح مرحبا به أكثر فأكثر . كان وزراء المالية يذكرون في بعض الاحيان في خطابات الميزانية في بلادهم ، الاتفاقيات المعقودة مع « البنك » حول الاجراءات السياسية (المالية) . وقد كان من المهم التعرف على المدى الذي وصلت اليه هذه العملية (٤٦) بالفعل .

ورغم هذه النظرة المتفائلة فان سياسة « البنك » العامة كانت ؛ على الاقل حتى وقت قريب، تجنب الاشارة العلنية أو مناقشة مثل هذه الموضوعات. وفي الحقيقة فقد قيل عام ١٩٦٧ أن هيئة موظفي « البنك » خلافا عـــن هيئة موظفي « صندوق النقد الدولي » ، لم تخير مجلس المحافظين أو أي انسان آخر بالمجهودات التي كانت تقوم بها لتحسين (من وجهـــة نظر البنك) الاداء الاقتصادي العام لاعضائها . ويرجع هذا جزئيا الى ان نشاطاتها في هذا المجال كانت وما تزال كما قيل تجريبية ، جزئيا بسبب تجارب « صندوق النقد » الغير سعيدة بالدعاية المضادة ، وجزئيا بسبب شعور هيئة موظفي « البنك » — على حق بدون شك من وجهة نظرهم — بان دبلوماسية « البنك » سيكون نجاحها أكثر احتمالا اذا ما تمت بسرية مع عدد محدود عادة من كبار موظفي الحكومة المأمول تعاطفهم مع وجهة نظر « البنك » المتداخلة في المفاوضات ، وعلى أية حال فان المراجـــع المنشورة « للبنك » والتقـــارير المنشورة عن نشاطاته في هذا المجال قليلة العدد للغاية ومعظمها لا تبدأ باظهار مدى تداخل « البنك » . واستثناء من ذلك ، الكتيب الذي نشره « البنك » في سبتمبر عام ١٩٦٨ بعنوان : « بعض ملامح الفلسفة الاقتصادية للبنك الدولي » (٤٧) ، والذي يمكن أن يمثل قرارا لجعل نشاطات « البنك » في هذا المجال معروفة على مدى أوسع . وعلى أية حال فذلك الكتيب صورة معدة ومقدمة بعناية لتفكير « البنك » ان لم يكن لاسلوب عمله ، حول موضوع الروافع . والدراسة من تأليف أندرو . م . كامارك عن : « فحص الاداء الاقتصادي للدول » (٤٨) وتحتوي على سبيل المثال ما يلي :

كان أحد الدروس الرئيسية التي تعلمتها « مجموعة البنك الدولي » من خبرة عشرين عاما هو أن التنمية الاقتصادية أو النمو في دولة مـــا ، يعتمد في الاساس على التحسن المستمر في فعالية استعمال دولة لمصادرها الاقتصادية. ويبدو أن نشاط البحوث في الجامعات قد أدى الى استنتاجات مشابهة . وقد اشارت مقالات كتبها اقتصاديون مثل أوكرست ودينيسون ودومار وسولوف، الى انه رغم وجود مصاعب جمة في القياس ، فان الزيادة في توفير رأس المال وفي قوى العمل غير المتغيرة المستوى لا تفسر في حدها الاقصى أكثر من نصف النمو المقدر للناتج القومي الكلي ، في البلدان الكثيرة التي درست (٤٩) . . .

ان ذلك يعني أن تحسين « الاداء الاقتصادي » أو العمل لزيادة فعالية استخدام المصادر يجب أن يكون بؤرة الاهتمام في سياسة التنمية . فالتنمية الاقتصادية تأتي من خلال استخدام أكثر فعالية لكل المصادر وتحسين ادارتها:

راس المال الموجود وكذا راس المال الجديد ، والقوى العاملة ، والاراضي والمصادر الطبيعية الاخرى . ولا يعني هذا ان توفير رأس مال جديد ليس مهما ، بل الحقيقة أن توفير قدر اكبر من راس المال ضروري لتمكين الحكومة من اتخاذ الاجراءات الضرورية لتحسين الاداء الاقتصادي . (يقــول كالدور واقتصاديون آخرون أن المعرفة الجديدة تقدم أو تحقق في عملية النمو ، وذلك اساسا نتيجة لادخال معدات جديدة) . والمسألة هي أن التركيز أساسا على زيادة كمية راس المال كالعنصر المركزي في عملية النمو الاقتصادي ، يمثــل التناول الخاطىء للتوصل الى نمو اسرع ...

وفي الاساس فان تحسين الاداء الاقتصادي لهو شيء يمكن القيام به فقط بواسطة حكومة وشعب البلد المعني ، ولا يمكن فرضه من الخارج . ولكن رأس المال الخارجي يمكن استخدامه كحافز للحكومة لتنصرف الى تحسين الاداء الاقتصادي للبلد ، أن يمكن مساعدتها على التغلب على بعض الضغوط الداخلية ، وأن تتخذ اجراءات تشعر بانها ضرورية ولكنها غير قادرة عــلى اتخاذها بدون تلك المساندة الخارجية . لقد تبنى « البنك الدولي » منذ بدايته مساعدة الدول على تحسين ادائها الاقتصادي كهدف رئيسي . ورغم انــه كانت هناك تطورات في الاساليب المتبعة على مدى مساحة الاقتصاد المتأثرة وحتى في التأكيد عليها ، فقد ظل بدون تغيير (٥٠) .

واثناء دراسة دولة بالذات فان ما يجب عمــله في الاساس هو اجراء تحليل كاف للاسلوب الذي يسير به الاقتصاد الوطني فعلا ، والتعرف على عنق الزجاجة التي تؤثر في اتجاهاته وفي معدل التنمية ، وأخيرا التعرف على ما تستطيع الحكومة عمله لتحسين ظروف النمو سواء مباشرة أو مــن خلال سياسات تنشيط الاقتصاد (٥١) ...

ولكي يقوم رجل الاقتصاد الدارس للتنمية بهذا العمل خير قيام ، عليه أن يعرف البلد تماما . ويجب عليه على وجــه الخصوص أن يبدأ باكتساب المعرفة بمصادرها الطبيعية والبشرية ، وبنيتها الانتاجية ووضعها المــالي والتجاري الدولي وتاريخها الاقتصادي . ويجب عليه أن يكتسب تفهم وتقدير بنائها التحتي الاجتماعي ولمؤسساتها — اي انه يجب أن يتعرف عــلى أعناق الزجاجات الرئيسية والظروف المسبقة الحرجة للنمو . وعلى أساس تلك المعرفة يجب على المحلل أن يقيم خطة التنمية التي وضعتها الحكومة أو اذا لم تكن موجودة أن يقوم بعمل استراتيجية للتنمية سواء كانت تحمــل في ثناياها اقتراحات معينة أو قاطعة او يمكن أن نقول عنها بالتقريب خطة تنمية بعيدة المدى . ويجب على هذه الخطة أن تتعرف عــلى السياسات قصيرة المدى والاجراءات التي تستطيع الحكومة اتخاذها لتنفيذ استراتيجية التنمية بعيدة المدى . وأخيرا يجب أن تقارن نشاطات الحكومة الجارية وخطط سياستها بما تحتاج اليه للتنمية الاقتصادية . والاختبار الرئيسي لسياسة التنمية اذن هو تقييم المدى الذي تتخذ فيه خطوات فعليــة كبرامج تبدأ لازالة أو لتقليل

أعناق الزجاجات الرئيسية في النمو ولخلق ولتحسين الظروف الضرورية ومؤسسات النمو . (ولا يعني هذا الاقتراح بأن رجل الاقتصاد الدارس للتنمية يجب أن يتناول الموضوع بطريقة جامدة . فمن المهم أن يكون مستعدا لاعادة تقييم ما توصل اليه اذا ما أظهرت الاحداث والحقائق الجديدة ان هذا ضروري. على أن ما هو ضروري هو أن يحكم على أعمال وخطط الحكومة بالرجوع الى استراتيجية التنمية المسنودة كلية بالتحليل الاساسي) (٥٢) .

والاسئلة المحددة التي تحتاج الى اجابة عند تقييم الاداء الاقتصادي لبلد معين يجب بالتأكيد أن تشتمل على معظم الموضوعات التالية :

أ ــ ماذا يحدث لنمو الانتاج والدخل ؟

ب ــ ما هو مدى تعبئة المصادر من أجل التنمية ، وهل تزداد نسبة المدخرات القومية الى الناتج القومي الكلي (GNP) باطراد ؟

جـ ــ ما مدى كفاءة استخدام المصادر الموجودة ؟

د ــ ما مدى التوافق بين الاطار الاجتماعي واطار المؤسسات القائمة مع التنمية ؟

هـ ــ هل هناك مشكلة زيادة سكانية ؟ وان كان الوضع كذلك فمم تتألف تلك المشكلة وما هي المجهودات ــ ان كانت هناك مجهودات ــ التي تبذلها الحكومة لمواجهة تلك المشكلة ؟

و ــ هل التنمية تعطى الاهتمام الكافي بالمقارنة مع الدفاع مثلا ؟

ز ــ ما مدى نجاح الدولة في الحفاظ على الثقة بعملتها وقيمة مدخراتها المقبلة ؟

حـ ــ ما هي سرعة تزايد القدرة على الاستيراد ، أي ما هو معدل زيادة الصادرات والدخول الاخرى من التبادل الخارجي ؟

ط ــ ما مدى كفاءة الدولة في توفير مصروفات الواردات ؟

ى ــ ما مدى كفاءة الادارة لميزان المدفوعات والدين الخارجي ؟ مثلا ، هل لدى الدولة طريقة مؤثرة للتسجيل والتحكم في الديون التي حصلت عليها الهيئات والمشروعات الحكومية ؟

ك ــ ما هو الاصرار الداخلي على ــ التنمية والسياسات المالية ؟

وما يجدر ملاحظته أن القائمة السابقة من الاسئلة لا تشمل على وجه الخصوص « خطة تنمية » ــ فان خطة تنمية جيدة سوف تتداخل فيها كل تلك العوامل . والبلد الذي يحصل على تقدير عال في الاجابة على تلك الاسئلة سوف يكون بلدا لديه أيضا خطة تنمية جديدة ، سواء أكانت قاطعة التحديد ،

أو أن سياستها تحمـل في ثناياها تلك الخطة . ومثل تلـك الخطة هي تجسيد لمجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية الجيدة وليست بديلا عنها (٥٣) .

والوضع الحالي اذن ــ هو أن « مجموعة البنك » في كل القروض التي تقدمها :

أ) تحاول بطريقـة مباشرة ــ ربط قروضها بشروط ــ أن تحسن مـن استخدام مصادرها في تلك المشروعات أو القطاعات أو المؤسسات التي يكون تمويلها فيه متدخلا بطريقة مباشرة .

ب) تحاول أيضا عمل تحليل مبدئي للمشاكل الاقتصادية ولامكانات الدولة المستقبلية بالتعاون مع حكومة الدولة . ويلي ذلك واعتمادا على هذا التحليل يجب على « مجموعة البنك » أن :

١ ــ أن تتأكد بالتعاون مـع الحكومة ، ممـا يؤخر النمو الاسرع ، ومن الاجراءات التي تستطيع الحكومة القيام بها لتصحيح ذلك الوضع .

٢ ــ ما هي الخطوات التي تتوقع « مجموعة البنك » ــ لحد معقول ــ أن تقوم بها الحكومة في اتجاه التوصل الى اداء اقتصادي محسن يسير في نفس الوقت مع تقديم مجموعة البنك المساعدات للدولة (٥٤) .

وعلى طرف نقيض فان هناك بلدانا تلعب فيهـا « مجموعة البنك » دورا صغيرا للغاية ويمكن أن يكون السبب هو أن البلد المعني قد وصل الى المرحلة التي لا يحتاج فيها الا الى القليل جدا من المساعدة من الخارج ، أو أن الوضع السياسي أو الحكومي لا يمكن الحكومة من التوصل الى شيء كثير من تحسين الاداء الاقتصادي ، أو أن معظم راسمالها الخارجي يأتـي من مصدر لا يهتـم بأية استنتاجات توصلت اليها مجموعة البنك أثناء تحليلها الاقتصادي . وفي مثل تلك الحالات ــ ان كان يمكن عمل شيء على الاطلاق ــ فان « مجموعـة البنك » قد تجد ان عليها أن تقصر نفسها على التأثير في عملية التحليل الاقتصادي الاساسي ، أو في التحسينات التـي يمكن أن تصل اليها من خلال تمويل قطاع معين أو سلسلة من القطاعات .

وعلى النقيض الاخر فان هناك بلدانا تصبح فيها « مجموعة البنك » هي المصدر السائد لراس المال الخارجي ، وهناك عدد كاف من العناصر في الحكومة متوثبة وقادرة على العمل على تحسين الاداء الاقتصادي بعدة طرق ، اذا مـا ساندتها « مجموعة البنك » في جعـل الحكومة توافق رسميا علـى مثل تلـك الاجراءات . وفي مثل هذه الحالات ، يمكـن أن تتفق « مجموعة البنك » مع الحكومة بشكل رسمي ، الى هذا الحد أو ذاك ، على برنامج للاقراض في عدد من القطاعات ، وان تكون هناك مفاهيم لسياسة العمل ستقوم بها الحكومـة لتحسين الاداء في المجالات الهامة . ومعظم الدول بالطبع تقع بين هذين النقيضين .

وتختلف الاجراءات الواجبة لتحسين الاداء ــ المرغوب فيها اقتصاديا والممكنة ــ من بلد الى اخر . وحيث ان بؤرة التركيز تكون عادة على بلد معين بالذات ــ مشاكله وامكانياته ــ فان خطوات العمل التي يجب التأكيد عليها تختلف من بلد الى اخر وتتغير من زمن الى اخر في نفس البلد . ان على مجموعة « البنك الدولي » ان تنظر الى عملية التنمية بكاملها ، ويجب أن تستخلص النتائج في مسار التحليل الاقتصادي ، عن ماهية المساحات أو القطاعات ذات الاهمية القصوى في وقت معين ، والتي يمكن ويجب ان يتم التقدم فيها . وقد يكون أهم اجراء في بعض الدول هو التوصل الى مستوى اسعار أكثر ثباتا ، أو سياسة نقدية أو مالية أفضل . وتعمل « مجموعة البنك » في تلك الدول في خط مواز مع « صندوق النقد الدولي » . والشيء الذي يحاول « البنك » و « صندوق النقد » أن يتوصلا اليه ، يمكن أن يكون متطابقا ، وأن يكون عمل أحدهما مكملا لعمل الاخر . وفي دول أخرى فان اجراءات اخرى في قطاعات مختلفة تماما يمكن أن تكون هي الاجراءات الاستراتيجية الواجب اتخاذها . فمثلا في بلد ما في أفريقيا انتهى تحليل « مجموعة البنك » الى أن أهم وأكثر الاجراءات التي يجب اتخاذها الحاحا هو زيادة الاسعار التي تدفع للفلاحين لقاء محصول الفول السوداني ، وهو أهم صادراتذلك البلد . ولان الحكومة حافظت على مستوى منخفض أكثر من اللازم للسعر الذي تدفعه هيئة التسويق الحكومية للفلاحين ، فقد خفض الفلاحون انتاجهم من الفول السوداني ،وكانت النتيجة أن تناقصت العملات الاجنبية التي تحت يد الحكومة بغرض استخدامها في تمويل استيراد المعدات بكمية أقل من اللازم . وهنا كان أهم شيء هو ثمن الفول السوداني ، فكرست « مجموعة البنك الدولي » جهودها لتلك المشكلة . . ويجوز أن يكون التحسين الحرج في السياسة الصالحة والتي يحتاج اليها بلد اخر ، هو ترتيبات عامة لادارة الصناعة وتمويل المرافق العامة أو الزراعة الخ (٥٥) . .

والمقتطفات السابقة من مقال كامارك لا تظهر المدى وبالذات التصلب ، في اصرار « البنك » على سياسات معينة ولكنها تقرر علانية أن « البنك » متداخل بعمق الآن في عملية وضع « شروط اداء عامة » على قروضه ، ويوجد بين هيئة موظفي « البنك » وجهات نظر متعددة عن كيفية الوصول الى ذلك الوضع ومن الواضح أن العملية تمت على فترات متقطعة ، واعتمدت لحد ما على الشخصيات وضربات الحظ . فهناك في داخل « البنك » من يرى اتجاها عاما لا مفر منه يجب أن يتحرك خلاله « البنك » من وجهة نظر بنكية ضيقة في الاصل ، ناحية احساس أكبر بكثير بمشاكل التنمية عموما . وهناك آخرون يشيرون بأصابعهم الى حوادث معينة وأزمات معينة .

وعلى أية حال فان نشاطات « البنك » في هذا المجال لم توضع بعد في قالب محدد . فما زالت هناك بعض المعارضة الداخلية لهذا ، وما زال هناك تباينا في الاداء . ولذا فمن الصعب اقتفاء أثر تاريخ تدخل « البنك » وتفسير عملياته الحالية بأي شكل متماسك .

فمنذ أيام « البنك » المبكرة قام — من وقت لآخر — بعمل فحوص عامة عن السياسات الاقتصادية للدول ... وكمثال على ذلك فان « البنك » عام ١٩٤٩ كان قد بدأ يذكر لشيلي انه يجب عليها أن تبذل جهودا لخفض التضخم كشرط مسبق لاقراضها . وكان « البنك » من حين لآخر يتقدم بطلبات محددة فوافقت بيرو في الخمسينات مثلا على ألا تقبل المزيد من التسهيلات الائتمانية القصيرة الاجل من الموردين ... ونجح « البنك في بعض الاحيان في اقتناع حكومة ما برفع الرسوم التي تفرضها على شركات السكك الجديدية أو شركات القوى المحركة ، أو تقليل عدد الموظفين فيها حتى وان لم يكن هناك مشروع بالذات يموله « البنك » له صلة بتلك القطاعات . وفي عدد من المرات توقف « البنك » عن التعهد بالاقراض : كما حدث في كولومبيا تحت حكم روجاس بينيلا من عام ١٩٥٦ الى ١٩٥٨ مثلا ، وفي البرازيل تحت حكم جولارت منذ عام ١٩٦٢ وحتى استلام الحكومة العسكرية الجديدة للسلطة عام ١٩٦٤ ، وفي الارجنتين تحت حكم ايليا وأثناء الشهــور القليلة الاولى للحكومة العسكرية الجديدة التي تبعته حتى قامت تلك الحكومة بتعيين دكتور كريجر فازينا وزيرا للمالية ، وفي جواتيمالا ، أوائل الستينات ، وكان سبب توقف « البنك » هو موضوع ديون جواتيمالا بالاسترليني . وفي بوليفيا لفترة بعد ثورة ١٩٥٢ ، وفي كوبا .

وبالاضافة الى ذلك — فخلافا للمرات التي اثيرت فيهــا مسألة توقف « البنك » عن الاقراض ، فانه ايضا أصبح اكثر استعدادا لعرض مشورته وخبرته في أمور لا تتصل مباشرة بمشروعات محددة . ففي الخمسينات بذلت جهود لاقامة مكاتب للتخطيط القومي في كولومبيا وبيــرو وشيلي . وأرسلت بعثة زراعية الى اوروجواي في عام ١٩٥٠ والى شيلي عام ١٩٥١ . واستمر تدخل « البنك » في كولومبيا منذ فترة طويــلة والى حد ما . وفي عام ١٩٥٦ أقام « البنك » معهــد التنمية الاقتصادية « ايدي » التــابع له وذلك بغرض أساسي هو اعطاء سلسلة محاضرات عن المشاكل العامة ، ولو ان التأكيد انتقل الآن الى تعليم أساليب تقييم المشروعات .

وربما الاهم من ذلك ان « البنك » بدأ في اصدار تقارير عامة عن أوضاع الاقتصاد في الدول . وكانت تقاريره مثلها مثل تقارير « صندوق النقد الدولي » لها هدف رسمي . كانت تقارير « صندوق النقد الدولي » تنتهي نهاية رسمية بالتوصية الى المديرين بأن بلدا ما يسمح له باستبقاء قيود تبادل معينة . وكانت تقارير « البنك » تدريبات لتحديد صلاحية البلد للمديونية وكانت تنتهي ومــا زالت تنتهي عادة بالقول بأن « البنك » ومقرضين ممكنين آخرين سيكون لديهم المبرر لاقراض الدولة المعنية . وتعطي تلك التقارير عموما بعض التقدير لكمية القروض اللازمة والمبررة . ومن هذا التركيز الضيق لحد ما على الصلاحية للاستدانة ، تطورت التقارير الى تحاليل عامة لاقتصاديات الدول . وخــلال الخمسينات نشر « البنك » بعض التقارير الكبيرة عن عدد من الدول وانبثقت تلك التقارير مما كان يسمى ببعثات المسح العام التي قصد بها المساهمة في

تشكيل برامج قوية للاستثمار والتي نشرتها دار جون بكنز . كانت تلك التقارير ذات طبيعة مختلفة تماما عن التقارير التالية ، وكانت عموما تغطي مجالات أوسع . وكانت ايضا تكتب بمساعدة أو تحت اشراف مستشارين من خارج « البنك » . وتقارير « البنك » الحالية لا تعد لغرض النشر ، ولكن كدليل عمل لسياسة « البنك » وتوزيعها مقصور على حكومة البلد المعني ومجلس ادارة « البنك » وبعض الافراد القليلين من ذوي المكانة . وتغطي معظم التقارير الآن عادة ليس مجرد قدرة البلد على الاقتراض ، واحتياجه للقروض ، ولكن مسائل اخرى مثل سياساته النقدية والمالية ، وسياسة الاستثمار ، وميزان المدفوعات ، والاسعار ، والاجور ، ومعاملة القطاع الخاص ، واحيانا أيضا السياسات الزراعية والتعليمية . وهي تحتوي عادة على تنبؤات للمستقبل ، وبالذات عن ميزان المدفوعات والقدرة على تسديد الديون ودفع الفوائد ، وجداول احصائية كاملة . ويقوم « البنك » بانتظام لا بأس به باصدار تقارير في « العمق » للبلدان التي تنظم من أجلها الاتحادات المالية والمجموعات الاستشارية ولبعض الدول الرئيسية التي تقوم بالاقتراض الضخم من « البنك » — مثل البرازيل . وبالنسبة للبلاد الاخرى فعادة ما تكون التقارير قصيرة ، وان كان حجم تقارير « البنك » لا يتناسب تماما مع حجم البلد الذي يوضع عنه التقرير . لقد كان هناك في وقت قريب تقرير كبير للغاية عن جوايانا حيث يفترض أن من المهم (٥٦) أن تنجح سياسات الحكومة الاقتصادية هناك . وهدف «البنك» هو ارسال بعثات ذات حجم متباين ، وعلى فترات مختلفة لكل البلاد التي يقرضها .

وهناك تطور آخر غاية في الاهمية في نشاطات « البنك » ، هو تكوين (الكونسورتيوم) الاتحادات المالية والمجموعات الاستشارية التي يشرف عليها بنفسه (٥٧) . كان أول كورنسورتيوم — وهو كونسورتيوم الهند الذي اقيم عام ١٩٥٨ — قد أنشيء كنتيجة بنت ساعتها للوضع الحرج لموقف التبادل الاجنبي في الهند . وبعد ذلك اهتم بالمشاكل العامة للتنمية في الهند . وترجع نشأة كونسورتيوم الباكستان الى رغبة الباكستان في أن تلقى نفس المعاملة التي تعامل بها الهند . وكانت المجموعات الاستشارية التي كونت بعد ذلك قد قصد منها بطريقة اكثر وعيا ، أن تشير الى اهتمام « البنك » — والمأمول أيضا اهتمام المقرضين الآخرين — بتنمية البلدان التي انشئت المجموعات من أجلها . ففي امريكا اللاتينية اقيمت مجموعات من أجل كولومبيا وبيرو ، وفكر « البنك » من وقت لآخر ، في انشائها بالنسبة لشيلي والبرازيل . وعندما يوافق « البنك » على تسيير مجموعات استشارية لبلد معين فمعنى ذلك انه يظهر رضاءه العام عن سياسات ذلك البلد ويحاول التأكيد بأن السياسات الاقراضية للبلاد والوكالات الاخرى ، ستوصل الى النجاح . وقد قام «البنك» أيضا بتوفير الوثائق للحماية ، وبوجه عام عرض ان يعمل كمستشار خاص للدولة المعنية .

وبشكل جزئي وكنتيجة لتلك التطورات وربما ايضا كمساهمة في دفعها اعيد تنظيم قسم الاقتصاديات في « البنك » عام ١٩٦٥ وتمت تقويته بدخول عدد كبير من الاقتصاديين . والسبب الآخر لتوسيع قسم الاقتصاديات كان تقوية موقف الاقسام الاقليمية بالنسبة لموقف قسم المشروعات ، باعطاء أقسام الاقاليم وضعا أكثر مركزية في بنية « البنك » . على أن قسم المشروعات كان وما زال الى حد معين « قلب البنك » كما عبر أحد كبار موظفيه . وعموما فان أقسام الاقاليم في « البنك » مسؤولة عن اختيار وتطوير المشروعات في مناطقها، وكذلك عــن الدراسات التي تتــم عن الدول وعــن البعثات (٥٨) . وقسم المشروعات مسؤول عن قبول أو رفض المشاريع المقدمة اليه من أقسام المناطق على أساس تقييم تكنيكي لقابليتها للتنفيذ . وقسم الاقتصاديات مسؤول عن تقديم تقارير العمل ، والتحاليل الاقتصادية ، والاقتصادية القياسية الاكثر تخصصا . وقسم الاقتصاديات منشغل تماما الآن ايضا في محاولة تحديد ظواهر « حسن الاداء » . ويوفر القسم ايضا في بعض الاحيان موظفين من أجــل البعثات الى الدول المتلقية للقروض ولمجموعات الخدمة الاستشارية .

وقد تضاعفت هيئة موظفي البنك في السنوات القليلة الماضية . وهناك شكاوى من عدم الكفاءة والبطء وفي تصلب أكثر في أساليب العمل . ويشتكي قطاع الاعمال الخاصة من عقلية موظفي الحكومة وعــدم الاستعداد لاتخاذ القرارات السريعة ... وبالاضافة الى ذلك يوجه النقد الى ضيق مدى الكفاءة والاعداد القليلة من الوطنيين في هيئة موظفي « البنك » ، وبالذات في المستويات العليا . ومعظم موظفي « البنك » من رجال البنوك والاقتصاديين من امريكا الشمالية وأوروبا الشمالية (٥٩) .

وجرت في السنوات القليلة الماضية محاولات تتميز بقدر أكبر من التدبير المسبق والتنظيم للتأثير في سياسات الدول المقترضة ، ومن ناحية المبدأ يتوقع « البنك » أن يصل الى قدر من الاتفاقات على السياسات الحالية والمقبــلة مع البلدان المحتمل أن تمول مشاريعها ، وأن تجري مناقشات مستمرة حول تلك السياسات ، وعن الاهتمام بها . وفي الدولة ذات المشاكل الاقتصادية الحادة بالذات من وجهة نظر « البنك » يطلب في بعض الاحيان مذكرة تفاهم رسمية عن مسائل محددة ، ويشبه ذلك خطابات النوايا التي يطلبها « صندوق النقد الدولي » . ولا تناقش مسألة الاداء العام للدولة بالضرورة ، وبالذات فيما يتعلق بالمفاوضات لتقديم قروض المشروعات ، ومتى وقع « البنك » الاتفاق فان احتمال أن يوقف صرفه شيء بعيد . ومن الناحية النظرية فانــه يجعل قراراته بخصوص القروض جزئيا على أساس وجهة نظره عن اداء الدولة العام . ولن يناقش « البنك » برنامجــا للاقراض ، الا اذا كــان راضيا عن السياسات العامة للبلد . ويجوز كما يقال أن يرفض مشروعا ممتازا على أساس أن السياسات العامة للدولة « لا تؤدي الى التنمية الاقتصادية والاستثمار » .
وقد تجسمت وجهة النظر هــذه عن الاشياء في تغيرات أسلوب العمل

الرسمية التي أجريت داخل « البنك » عام ١٩٦٥ . فآنذاك تكونت لجنة اقتصادية موازية للجنة القروض الموجودة من قبل . فالقروض التي يجب أن توافق عليها هيئة موظفي « البنك » يجب في الوقت الحالي قبل أن تحال الى مجلس الادارة أن تقبل أولا من اللجنة الاقتصادية التي تستعين بالمذكرات التي تحدد مسائل السياسة ــ المحولة من أقسام المناطق واللجنة الاقتصادية التي تقدم توصيات عن قبول أو رفض الاقتراح بعقد قرض على أساس وجهة نظرها في الاداء الاقتصادي العام للبلد المعني . وتقوم اللجنة الاقتصادية أيضا باستعراض الدراسات والتقارير الاقتصادية « للبنك » بغرض ضمان توحيد أكثر في الشكل وعدم التعارض فيما بينها (٦٠) . ومهمة لجنة القروض هي أن تقرر اذا كان مشروع معين مرض . وعلى هذا فيجب أن توافق على القروض كل من اللجنتين قبل أن تقبل في النهاية .

ويعتمد التطبيق المؤثر لهذه الافكار واساليب العمل على درجة تداخل « البنك » في بلاد بعينها وعلى الشخصيات الداخلة في الموضوع . وتقبل هذه الافكار في الوقت الحالي على أية حال في قسم نصف الكرة الغربي بأكثر ما يقبل بها في أي مكان مع الاستثناء الجائز بأولئك الذين يهتمون بشبه القارة الآسيوية الجنوبية . أما في البلاد التي لم يكن « للبنك » اهتمام خاص بسياستها العامة، فيجوز أن يكون فحص اللجنة الاقتصادية ، شكليا أكثر منه حقيقيا (٦١) .

وهناك مسألة هامة الا وهي انه اذا كانت هناك أية نية « للبنك » لتغيير سياسات البلدان التي يمكن أن تقرضها ، وكذلك اذا كانت علاقة « البنك » بالبلد المعني علاقة بعيدة أو ليست بعيدة ، فيمكنه ببساطة أن يقرر أن يقرض أو لا يقرض وينتهي الامر . ويمكن أن يكون القرار حافزا لذلك البلد أو لبلدان اخرى على تبنيها لسياسات يكون الاحتمال الاقوى أن يرضى عنها « البنك » . وفي أحوال أخرى يمكن أن ينشغل « البنك » فعلا بالمفاوضات مع الدولة ، بهدف تحسين سياساتها بالنسبة « للبنك » . ومن الناحية المثالية من وجهة نظر « البنك » تمكن تلك المفاوضات أكبر عدد ممكن من البلدان لان تصبح صالحة للاقتراض من « البنك » ، وأن يحال أقل عدد ممكن منها الى « القائمة السوداء » التي يضعها .

على ان أساليب « البنك » للتفاوض لا توصل دائما الى هذا الهدف . فالفكرة من الناحية النظرية ، هي انه يجب على « البنك » أن يتوصل الى اجراء تحسينات في سياسات الدول المقترضة عن طريق « المحادثات والحوار » وباتباع اسلوب « خذ و هات » . ومن خلال الاسلوب ، يظهر « أفضل » حل بشكل موضوعي . وتحدث عملية الحوار تلك أحيانا بدون شك داخل حدود ما هو مقبول بالنسبة « للبنك » (انظر ما تحت) . ولكن في أحيان كثيرة يعطي « البنك » انطباعا بانه قد قر رأيه بالنسبة للمسائل المطروحة ، في بعض الاحيان بعد القليل جدا من المحادثات المبدئية مع الحكومة المعنية ، ثم يبدو

« البنك » بعد ذلك مجرد مصمم على اقناع الحكومة بتبني سياساته (٦٢) . ويمكن أن تتم العملية نفسها بهـذا الشكل أو ذاك . وبالتأكيـد فان سمعة « البنك » انه جامد وانه يضع شروطا محددة يتوقف قرارات اقراض «البنك» على القبول بها من عدمه ، وذلك بدون محاولة ضمان أن الحكومة تتفهم الغرض من تلك الشروط وتتعاطف معهـا . وهناك ادعاء آخـر ينادي به مسؤولو « البنك » ، وهـو أن المسألة ليست فرض سياسات بـل في التوصل الى « الاشخاص المناسبين لمساندتهم » ، وهذا الادعاء ليس خادعا بشكل ما ، لان الغرض من العملية (ايجاد الاشخاص المناسبين لمساندتهم) سيتمخض عن تسهيل مهمة هؤلاء « الناس المناسبين » (والبنـك طبعا) في فرض وجهات نظرهم عـلى الاعضاء الآخرين في الحكـومة وفي القطاعات الاخـرى من السكان (٦٣) .

ولم يوضع دور تقارير « البنك » مثل تطبيق أفكار « البنك » عن التداخل في صورة تنظيمية بعد ، وهي تتغير من بلد الى آخر ، ومن بعثة الى بعثة . وبعض التقارير لها صيغة عملية أكثر من بعضها الآخر ، بمعنى انه يقصد بها اعطاء الاسس التي ستتكون طبقا لها وجهة نظر « البنك » عن اداء الدولة . وتمر مثل تلك التقارير عادة خلال عدد من المسودات . وعادة ما تطلع الحكومة المعنية على المسودة الاولى فقط وقد تحتوي بعض النقد الشديد لسياسات الحكومة ، وبعض المقترحات لتغييرها . والهدف عندئذ هو انه يجب أن يصبح في الامكان الغاء الاسباب الداعية للنقد من خلال التفاوض على اجراء تغييرات في السياسة . فاذا لم تنجح تلك المفاوضات ، فقد لا يصل التقرير ابدا الى المرحلة التي يعرض فيها على المديرين ، وحتى قد لا يصل الى مرحلة النشر المحدود المشار اليه آنفا . ويقال ان هذا الوضع قائم بشكل جزئي لان «البنك» يفضل الا يقدم تقارير غاية في السلبية للمقرضين المكنين . والنتيجة هي انه لا يطلع على التقرير ويعرف التوصيات المحددة التي يقدمها « البنك » سوى حكومة البلد المعني فقط وهيئة موظفي « البنك » . وبعض التقارير الاخرى لها صيغة عامة وغير ضارة منـذ البدايـة . وستساهم المعلومات والآراء والاسقاطات التي تحتويها افتراضا ، في تشكيل السياسة ، وذلك الى مدى كبير أو صغير ، واعتمادا على ما اذا كانت الحكومة ستقوم بقراءتها (٦٤) .

أما التقارير التي قدمـت وتوجد فيها أو كانت توجـد فيها مجموعات استشارية عاملة ، فيمكن أن يقصد بهـا بالتحديد ارشاد سياسات مقدمي القروض الآخرين ، كما يقصد بها ارشاد سياسات الدولة المعنية . وكل تقارير « البنك » في حـدود ما يمكن الاطلاع عليه ، يمكن بالطبع أن تخدم هـذا الغرض (٦٥) .

وتقارير « البنك » وان كانت في بعض الاحيان تقدم أكثر التحاليل المتوفرة شمولية عن الوضع الاقتصادي وامكانيات المستقبل بالنسبة للبلد ، الا انها

تتعرض للنقد لهذا أو تقرظه . اذ ينبع القلق داخل « البنك » عادة من الخوف الا تكون مقاصد تقارير وبعثات معينة والتأثير المقصود منها على السياسات — واضحة بطريقة كافية . والقرارات عادة في يد رئيس البعثة . ومن بين القلائل خارج « البنك » الذين أطلعوا على تقارير له ، هناك أيضا انتقادات لانماط التحليل الاقتصادي فيها — وأيضا لنقص التقييم النقدي للاحصاءات الرسمية التي توفرها الحكومة المعنية والمعاد نشرها في التقارير . وهناك نقد أيضا لوجود عدم تطابق بين التقارير (٦٦) . وهناك سمة عامة لتقارير « البنك » هي انها من النادر ما تقوم بتوضيح الافتراضات التي تؤسس عليها الاسقاطات الاقتصادية والاقتراحات ، وهي لا تحتوي أيضا على أثر تلك الافتراضات على عدد من المسائل ، ولا تقترح أهدافا تبادلية ، ولا حتى سبل تبادلية للوصول الى الاهداف الموصى بها ، وذلك عندما تقدم اقتراحات بمجموعة من السياسات لكي تنفذها الحكومة المعنية (٦٧) .

فكيف حدث هذا التدخل الكبير « للبنك » في سياسات الدول النامية ؟

هناك تفسيران رئيسيان ساريان في « البنك » ، كما أن هناك عددا من التفسيرات الجانبية . وأحد هذين التفسيرين ، هو أن اهتمام « البنك » ظهر في البداية بسبب المديونية المتزايدة الثقل للدول الاعضاء ، وهي مشكلة تهم « البنك » مباشرة كمقرض دولي كبير ، وأدت الى ضرورة ضمان أن تكون البلاد المقترضة في موقف يسمح لها بتسديد الديون في المستقبل . والتفسير الثاني هو أن « البنك » ، مثله مثل المؤسسات الدولية الاخرى ، أصبح بلا مفر يركز بطريقة متزايدة على مشكلة التنمية الاقتصادية في البلدان أعضائه . فكان عليه أن يأخذ في حسبانه بطريقة أكثر ، احتياج تلك الدول الى التنمية ، ولذا بدأ في محاولة أيجاد حلول لمشاكل التنمية ، وفي بعض الحالات لاقناع الدول بتبني تلك الحلول . وأكد بعض الاشخاص في « البنك » بالقطع أن أحد التفسيرين صحيح والآخر غير صحيح ! والعكس أيضا قد حدث (٦٨) . وهناك بالتأكيد عدة أمثلة على تدخل « البنك » في السياسات الاقتصادية العامة لبلد ما ، كنتيجة مباشرة لمشاكل الديون . وربما تكون الهند هي أبرز الامثلة . وفي وقت قريب حصلت كل من غانا واندونيسيا على اهتمام « البنك » بعد عمليات رئيسية لاعادة جدولة الديون ... وعندما ارادت كولومبيا عام ١٩٥٥ ، التعاقد على دين آخر من موردين فرنسيين أصاب « البنك » القلق من مستوى الدين العام ، وقرر استعراض أهداف الدين ، وقام بدراسة برامج الاستثمار العام في كولومبيا (٦٩) . ومن ناحية اخرى ، تزايد القلق في السنوات الاخيرة، عن فاعلية المساعدات ، وبالذات في واشنطن . وبدأ منظرو وممارسو المساعدات في الكلام المتزايد عن مبادىء « مساعدة الذات » وروافع المساعدات « ومقاييس الاداء » . كان الناس في « ايد » و « وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية » — وبعض الناس في « البنك الدولي » يجادلون بأن الاستثمار المادي وحده لن يساهم مساهمة فعالة في التنمية ، اذا كانت سياسات البلد

« خاطئة » . فسيولة رأس المال قد تساعد ، ولكن يتوقع التأثير الاكبر من المساعدة التقنية و « الانضباط » الذي يأتي مع سيولة راس المال . كان من الضروري مساندة الاشخاص في الحكومة الذين يحاولون فرض التصرفات « الصحيحة » . وعندما تندفع سياسات البلد في الاتجاه الخاطىء فيمكن أن يكون لوكالات الاقراض أعظم فائدة بالقول انها ستتوقف عن تقديم القروض ، الا اذا تغيرت السياسات . وكان من الطبيعي أن يلعب « البنك » كمؤسسة قيادية في التنمية دورا قياديا في هذه المدرسة الجديدة للتفكير .

وربما ساهمت كل من هاتين الظاهرتين في تطور « البنك » . وهناك بدون شك تفسيرات أخرى وأسباب متشابكة للمساهمة . لقد أصبح من المهم أكثر بالنسبة « للبنك » ، أن يشعر أن مشاريعه الخاصة على الاقل لها الاولوية ، وذلك بسبب مديونية الدول بشكل جزئي . وكان هذا يعني انه كان من الضروري محاولة النظر للمشروعات كجزء من برنامج استثمار كلي . وكان قسم نصف العالم الغربي من نواح عدة ، هو القسم الاكثر اهتماما بوصل المشاريع بالسياسات الاقتصادية العامة . ويمكن تفسير تقدم هذا القسم على الاقسام الاخرى في هذا المضمار أساسا بحقيقة أن هذا القسم كان يتعامل مع بلدان نصف صناعية دخل الفرد فيها أعلى منه في أفريقيا وآسيا ، واقتصادها أكثر تعقيدا . كانت بلدان امريكا اللاتينية بالذات في أغلبها من البلدان النامية الاولى التي خبرت شكلا حادا لمشاكل التضخم والديون الثقيلة وأزمات ميزان المدفوعات . وأخيرا فان الولايات المتحدة أكثر اهتماما بأمريكا اللاتينية ، و « البنك » نفسه كان متداخلا في أمريكا اللاتينية لوقت أطول من اي مكان آخر .

وفي وقت أقرب كان على « البنك » أن يهتم بموضوع اعادة تمويل «ايدا» . فهناك شعور في واشنطن بالذات بأن الطريق الى اقناع الدول الغنية بتقديم اموال أكثر ليس فقط من خلال اظهار أن المال نفسه ينفق « بشكل معقول » ، ولكن أيضا من خلال أن البلدان النامية تبذل كل ما في وسعها ، مما يمكن أن يوصف بأنه مجهودات مرضية ، لمساعدة نفسها . من هنا يأتي أسلوب « البنك » في اظهار قدر المصادر الاضافية التي يمكن للبلدان النامية أن تمتصها بفاعلية . ومن هنا أيضا تأتي جزئيا المجهودات لاقناع دول امريكا اللاتينية بالذات بتبني سياسات « عاقلة » . وبالاضافة فان هنالك أولئك الذين يرون ، بانزعاج أو بدون انزعاج ، المجهودات المتزايدة لاقناع البلدان النامية « بمساعدة نفسها » كبديل عن الاستعداد لزيادة مستوى المصادر المالية التي توفرها البلدان الغنية . ويشير آخرون الى تطابق تغيير اتجاه « البنك » مع رئاسة مستر وودز . ويشير آخرون الى تطابق تغيير اتجاه « البنك » مع توسيع قسم الاقتصاديات (وقد يكون ذلك جزئيا النتيجة وجزئيا السبب) .

وعلى أية حال يحدث التغيير بالتأكيد لمدى اكبر بكثير مما يفترض عموما . وأولئك الذين يعارضون التغيير داخل « البنك » انما يفعلون ذلك على أساس

ان « البنك » يصبح بذلك طموحا أكثر من اللازم ، وانه يتحول بعيدا عن اغراضه الاصلية التي عبر عنها في لوائحه ، وانه من غير المحتمل على اية حال ان يكون فعالا في تغيير السياسات . ان قدرة البنك على القيام بضغوط تعتمد أساسا على قدرته على توفير المصادر المالية . ولكن من بين الثلاث مؤسسات المتدخلة في عملية توجيه الضغط ، فان الاسلوب التقليدي « للبنك الدولي » في توفير المال هو أقلهم قابلية للتواؤم مع الاستخدام » كرافعة » .

فالبنك لا يستطيع أو على الاقل لا يفكر في ربط الصرف الفعلي لقروض المشروعات ، بشكل مباشر مع تنفيذ شروطه عن الاداء العام . أنه يستطيع فقط أن يعطل التعهد . وعادة ما يتفاوض « البنك » حول كل من المسألتين على حدة . وتظهر مشاريع القروض على فترات غير منتظمة رغم ان بعثات « البنك » تزور الدول بانتظام نسبي . وقد يحدث ان يرغب « البنك رغبة خاصة في أن يكون له تأثير على السياسة في وقت لا يقدم فيه مشروعا لقرض . وعلى أية حال ففي بعض الاحيانتكون المساهمة المالية للبنك في المشاريعليست عادة بالاهمية الكافية التي تجعل الحكومة مستعدة لتغيير سياستها لكي تحصل على المساعدة ، خصوصا وأن قسم المشروعات في « البنك » يمكن أن يكون له تأثيره السلبي القوي مهما كانت وجهات نظر أقسام المناطق في تفضيل تأييد برنامج للحكومة . فالاصرار على « شروط أداء » عامة قد لا يعني أداء أفضل . انها قد تعني فقط أنه لن تقام مشروعات للبنك . ولهذا فان هناك في البنك بعض الذين قد يحبون أن يكونوا قادرين على تقديم قروض للبرامج على مستوى أكبر بكثير . ومسألة ما اذا كان « البنك » سيقوم أو لا يقوم بتقديم مثل تلك القروض مسألة تجري مناقشتها حاليا (٧٠) .

وهناك آخرون يقولون ان البنك هو « بنك » ويجب ان يتمسك بما يجيد أداء أي : المشاريع .

وفي وقت قريب كان « البنك « يضيف — بوعي أو بلا وعي — الى أسلحته . ففي الدول المتداخل فيها الى حد كبير والتي تحتاج الى التمويل الخارجي ، فان الاكثر احتمالا أن يبحث « البنك » في اقامة مجموعات استشارية . والغرض من ذلك قد يكون من الناحية النظرية حافزا على الوصول الى اتفاق مع « البنك » ولو أنه أثناء التطبيق — في أمريكا اللاتينية على الاقل — لم يتحمس حماسا ملحوظا لانشاء المجموعات الاستشارية . وفي البلدان التي يوجد بها فعلا أو كان بها مجموعات استشارية (٧١) يستطيع « البنك » بل ويقوم فعلا بتعطيل دعوة المجموعة الاستشارية للاجتماع ، حتى يصبح راضيا عن سياسات الدولة . وبمعنى أقل رسمية فان موافقة «البنك» أو عدم موافقته على بلد ما ، قد يكون له بعض التأثير على سياسات بعض المقرضين الاخرين كما هو الحال مع « صندوق النقد الدولي » .

وهناك اتجاه يمكن ان يسير فيه « البنك » هو أن يصبح المنسق وحتى

المتحكم في الاشكال الاخرى للتمويل الخارجــي . وهناك في امريكا اللاتينية بالفعل علامات على وجود جبهة متحدة من الوكالات المقرضة — على الاقل بين الوكالات الثلاث الرئيسية ، « والبنك الدولي » بالطبــع ليس هو دائما صاحب الكلمة العليا في هذه الجبهة ، ولكنه كذلك في بعض البلاد .

وقد عرف عن البنك الدولي أيضا محاولته لاقناع « الانتر اميركان بانك » بأن يتوقف عن اقراض دولة أو على الاقل أن يضغط عليها لتجري تغييرات في السياسة يرى « البنك الدولــي » أنها ضرورية . وحتــى الآن قوبلت تلك المحاولات بنجاح جزئي . ففي احدى الحالات ابلغ « البنك الدولي » البنوك التجارية في نيويورك أن يتوقف عن اقراض دولة — ونجحت المحاولة (٧٢) . وتقل قدرة دول امريكا اللاتينية على الاختيار بين مقرضين ذوي سياسات مختلفة ، بشكل ما .. وتزداد حاجتها بشكــل مساو في نفس الوقــت الى الاتفاق مع هيئة واحدة .

كان اقتراح « الاجراءات المالية الاضــافية » (٧٣) — اذا كان قد قبل بالشكل الذي وضعه به « البنك » واذا كــان « البنك » قد قام بدور وكالة ادارية — كــان ذلك الاقتراح سيزيد مــن قدرة « البنــك » على التأثير في السياسات . أما مدى ذلك التأثير فليس مؤكدا : وكما قيل في « البنك » : أن « البنك يفعل ذلك على أية حال ولا يشعر أن حجم الميزانيات التي يفكر فيها بالنسبة للتمويل الاضافي ستمكن الخطة (الاجراءات) من اضافة تغيير ذي مغزى في قدرة « البنك » على القيام بسياسة الروافع . وعلى أية حال فقد خرجت الخطة من الانكتاد الثاني ، ميتة أكثر منها حية .

وفي النهاية فمما يقبل المناقشة أن المكانة الكبيرة القدر « للبنك الدولي » لها بعض التأثير في حد ذاتها . فتقارير البنك تؤخــذ من قطاعات عريضة — وان كان ذلك خطأ — كوجهــات نظر رسميــة ومحايدة خاليــة من الافكار السياسية المسبقة . والبنك أقل ترددا من الوكالات الاخرى بالتأكيد في نقد الدول الاعضاء ، وهو متحرر نسبيا من الموانع السياسية من ذلك النوع . ويقال في أحيان كثيرة ان البنــك الدولــي « منظمة مقرضيــن » بينما بنك الانتر اميريكان للتنمية « منظمة مقترضين » ولذلك فان الاخير أقل استعدادا ليكون « شرسا » . وبعض دراسات « البنك » لها وزن ذو قدر ، وقد تشتمل على حقائق لو تسربت يمكن أن تخلق مصاعــب سياسية داخلية للحكومة المعنية (٧٤) .

وزيادة على ذلك فان حكومات البلاد النامية يمكن أن تعتقد أن عليها أن تتنبه للملاحظات الواردة في تقارير « البنك » ، لكي تحصل على تمويل ، حتى ولو كانت تلك الملاحظات قد اوردت في الحقيقة بطريقة عرضية ولا يقصد بها اقامة شروط لتقديــم قرض « البنك » . وهذا حقيقــي على الخصوص لان المسودات الاولى لتقارير البعثات تقدم الى الحكومات قبل أن تناقش داخل « البنك » نفسه ... وبالاضافة الــى ذلك فان البنــك بتصميمه على جمع

الارقام فان من المحتمل ان يكون لـــه تأثير مفيـــد علـــى نوعية المعلومـــات الاحصائية . ويجوز أن يكون بفحوصه وضغوطـــه قد ساهم في الانشغال بطريقة أكبر في الضرورات الاقتصادية وان كان قد وجه اليه النقد أيضا لقيامه بنشر كميات زائدة عن الحد من الاحصائيات التي « لا معنى لهـــا » ، وأنه يقطتف من تلك الاحصائيات بأسلوب لا نقد فيه ، وانه بذلك يطيل من الاعتقاد المدمر بصلاحية تلك الاحصائيات .

ومن المؤكد أن وجهات نظر « البنك » يجب أن تقوم وهي في بعض الاحيان تقوم بالفعل بفتح الباب للمناقشات واعادة دراسة السياسات (٧٥) . وكانت هناك أيضا وجهة نظر في البنك يوافق عليها المستر ماكنمارا (٧٦) الان تقول بأن قدرة « البنك » في التأثير على السياسات يمكن أن تكون اكبر ، لو كان له تمثيل دائم في البلدان النامية . وقد كان « للبنك » من وقت الى آخر ممثلون في بلدان أمريكا اللاتينية ، وما أن جاء عام ١٩٦٧ حتى كانوا قد سحبوا جميعا ، أوعلى الاقل ، فان موظفـــي « البنك » الذيـــن كانوا مـــا يزالون في أمريكا اللاتينية ، لم يكن يشار اليهم على انهم « ممثلون » له . كـــانت وجهة النظر الرسمية « للبنك » هي انه في عصر الطائرات النفاثة فالابسط ان يطير الناس الى أمريكا حينما يكون ذلك ضروريا ، وان تركز الادارة وتخطيط السياسات في واشنطن . كان هناك شعور أيضا بأن موظفي البنك يمكن اذا ما أقاموا في البلاد النامية ، أن يتعرضوا لخطـــر فقدان الاحساس (احساس واشنطن) لتقدير الامور . ويقوم موظفو البنك بزيارة بلدان امريكـــا اللاتينية في أوقات متعددة وهم يعرفون اقتصادياتها جيدا ، ولكن يجوز انهم لو تعرضوا (مثل موظفي « الايد ») أكثر الى الاراء في البلد الذي يتعاملون معه ، لامكن ان تكون امكانية الحوار « والاخذ والعطاء » عن السياسات ، أكبر الى حد ما .

وخلافا لتلك الاسئلة عن صلاحية أو قدرات « البنك » كهيئة لكي يكون لها تأثير على السياسات الاقتصادية العامة، فان هناك قليلا من الشكوك يعبر عنها احيانا في المستويات العليا « للبنك » عـــن الاتجاهات التي يسير فيها نفوذ « البنك » وتتأسس تلك الشكوك في بعض الاحيـــان على الشعور بأن « البنك » لا يعرف بالضرورة ما هو الصحيح بالنسبة لبلد معين ، وان اقصى ما يمكن أن يقوم به هو الاشارة الى المصاعب الممكنة والحلول الممكنة . ويجب أن يتجنب التكبر والجمود في تعامله مع الحكومات . ورغم ذلك فان هناك على اية حال قدرا كبيرا من الاقتنـــاع بأن « البنك » يعرف مـــا يجب أن يفعل ، والسؤال هو كيف تقنع الحكومات بعمل ذلك .

ويقول بعض موظفي « البنك » أن هناك بعض الشكوك الموجودة من حقيقية أن اتفاقيـــات « البنك » مـــع بعض الدول وبالـــذات بلدان أمريكا اللاتينية ـــ تظهر وكأنها نسخة بالكربون من اتفاقيات تلك الدول مع « صندوق النقد الدولي » . والشيء المؤكد ان « البنك » يغزو مجـــال عمل « صندوق

النقد الدولي » . ويبرر ذلك الوضع داخل « البنك » بالقـــول بأنه في امريكا اللاتينية فان أكثر المشاكل الحاحا هي تلك التي كان « صندوق النقد الدولي » يتعامل معها لبعض الوقت . ويقال ان المشكلات قصيرة الاجل ، صعبة الحل لدرجة ان الانشغال بها لا يمكن تجنبـــه . فمشكلة التضخـــم « طاغية » ، « والبنك » يضطر للتدخل ولو فقط بسبب مشاكل المديونية المتزايدة الحدة . وبغض النظر عما اذا كان ذلك صحيحا أم لا فان هناك بالطبع دعوة لترك هذه الامور « لصندوق النقد الدولي » . ومن ناحية اخرى فهنـــاك مجادلة بان صندوق النقد الدولي » و « البنك » من وجهة نظرهما المختلفتين ، الاول من وجهة نظر الاستقرار النقدي والثاني من ناحية سياسة الاستثمار ، قد تلاقيا بالضرورة ، وان هناك مجموعة من الاسئلة — في معظمها مالية ، تؤثر على عمليات كل من الوكالتين ، وان هناك مسائل متصلة تهتم احداهما بها بشكل واضح أكثر من الآخر . وطبقا لهذه النظرية فعلى « البنك » ان يخلي الطريق « لصندوق النقد » في موضوع معدلات التبادل (أسعار الصرف) . وان على « الصندوق » أن يخلي الطريق « للبنك » في موضوع سياسة الاستثمار حتى لو اثر ذلك على الاستقرار (٧٨) . وكل من الهيئتين لديه وجهات نظره حول أسباب التضخم ، ولكن وجهات نظر « البنك » تخرج في معظمها من محادثاته مع « صندوق النقد » . وفي الحقيقـــة فان « البنـــك « عادة اما يحصل على الاجزاء المالية والنقدية لتقاريره عن بلدان معينة من « صندوق النقد » أو يدعو « الصندوق » لابداء آرائه في مسودات تقاريره . ومن المعترف به بالتأكيد ان التعاون لا بد منه « لتجنب الازدواج » وتضارب النصائح . ويدعي أن التعاون بين « البنك » « وصندوق النقد الدولي » منظـــم بطريقة لا بأس بها ، وان موظفي « صندوق النقد » يحضرون اجتماع لجنة الاقتصاديات « بالبنك » . وربما كان أحسن تبرير لاهتمام « البنك » بسياسات « صندوق النقد الدولي »، هو أن « البنك » أراد ان يضمن ان اهتمامات « الصندوق » الملحة القصيرة الاجل لا تتعارض مع اهتمامات « البنك » الطويلة الاجل . على ان « طول الاجل « بالنسبة للبنك » هو مفهوم نسبي ، لا يختلف كثيرا عن « قصر الاجل » بالنسبة «للصندوق » . و « البنك حتى وقتنا هذا اما أنه لا يناقش سياسات « صندوق النقد » أو قد يكون أكثر الحاحا من « الصندوق » حول سياسات الانكماش مثلا ، حتى انه يوصي بالتوسع .

وهناك بعض من « يود » في « البنك » أن يوجـــه نفوذه في اتجاهات مختلفة . واحد الاقتراحات المحددة هي أنه يجب أن يركز على ما يطلق عليه في بعض الاحيان « بناء المؤسسات » : اي بناء وتقوية أجهزة اتخاذ القرارات الاقتصادية في البلاد النامية تمكنها من ادارة اقتصادياتها بطريقة أكثر كفاءة ، وأن تعرف ماذا يجري ، وأن تختار الحلول — بعقلانية . وقد بني هذا الاقتراح على الشعور بأن الناس تتجه في بعض الاحيان وفي بعض البلاد الى التفكير في عملية اختيار المشروعات والتنبؤ الاقتصادي وجمع الاحصائيات ومـــا الى ذلك ، على أنه « طقوس كهنوتية » يقوم بها « البنك » ويتفرج عليها الناس

لانهم هم أنفسهم ليسوا من فئة الكهنـــة (٧٩) . ومن وجهة النظر هذه يجب على « البنك » ان يكون أقل اهتماما بحل المشكلات عنـــه بتشجيع الآخرين على حل مشاكلهم .

وهناك عدد قليل من الناس يودون لو كان « البنك » أكثر « مغامرة » — أكثر اهتماما على سبيل المثال بالمشاكل الاجتماعيـــة . ووجهة النظر تلك ليست منتشرة على أية حال في المستويات العليا « للبنك » . وفي الاحوال التي تتردد فيها تكون مشروطة في بعض الاحيان بالملاحظة بان حرية « البنك » في العمل محدودة بالحاجة الى الحفاظ على سمعته في الدوائر المالية المحافظة . والبنك يحرص على سمعته التي يشعر انه يمتلكها من خـــلال الحذر والسلامة وقابلية الاعتماد عليه . وبالتأكيد فان « البنك » لـــه سمعة أقل من الوكالات الاخرى من ناحية « تضييع » أمواله . وقد توصل الى قدر ملحوظ من الاحترام في المجتمع المالي (٨٠) . وان كان قد وجه اليه النقد حتى في تلك الدوائر بسبب حذره الزائد عن الحد .وقد يفقد « البنك » بعض ذلك الاحترام اذا كان« مغامرا » في المشروعات التي يمولها أو في السياسات التي يشجعها . ومن الواضح بشكل كاف انه لن يخسر — كما يقال في بعض الاحيان — قدرته على جمع الاموال في أسواق رأس المال الخاصة أو درجة الامتـــياز في وول ستريت . وتعتمد تلك الاشياء أكثر على حجم مساندة « البنك » للحكومة أكثر من سلامة مشروعاتها ، وهذا هو احد الاسباب التي تدعو بعض رجال البنوك ورجال الاعمال الى الشعور بأن البنك حذر أكثر من اللازم .وتساوي اشتراكات« البنك » التي لا تطلب ، سبعة أمثال دينة الظاهر (٨١) . واكتتب في سنداته بأكثر من الحاجة في احيان كثيرة ، وينظر اليها على انها استثمارات آمنة بطريقة غير عادية. وصعوبة « البنك » الاساسية في جمع الاكتتابات هي في الحصول على اذن من الحكومات بدخول أسواقها . وعلى هذا فاهتمام « البنك » الاساسي يجب أن يكون مع الحكومات . وهو يعتمد كلية بطبيعة الحال على الحكومات لاعادة تمويل الـ « ايدا » . والاكثر احتمالا ان الحكومات تبني قراراتها على أساس موقفها العام تجاه البلدان النامية ، وعلى أساس حالة أسواق رأس المال بها (أي البلاد التي يجمع منها رأس مال البنك) كمـــا تبنيها ايضا على أساس سياسات « البنك الدولي » . وأكثر من هذا فان موقف الحكومات من سياسات « البنك الدولي » يمكن أن يتوقع منها أن تكون في أحوال كثيرة أكثر تقدما من موقف المجتمع المالي الدولي أو من هيئة موظفي « البنك » نفسه .

هناك أيضا مسألة استقلال هيئة موظفي « البنك » . فليس هناك شك أن قدرا كبيرا من الاستقلالية لاتخاذ قراراتهم ، وأنه بخلاف « صندوق النقد الدولي » يتم الكثير من العمل بدون استشارة المديرين أو حتى اخبارهم . ويجوز انه رغم أن حكومات كثيرة يمكن أن تكون أكثر ميلا ناحية السياسات « التقدمية » من هيئة موظفـــي « البنك » الا أن هذا غيـــر صحيح بالنسبة لمديري « البنك » ، حيث أن معظمهم من البنوك المركزية أو موظفين في وزارات المالية ويهتمون في المقام الاول (٨٢) « بصندوق النقد الدولي » . ولكن هذا

لا يجب أن يكون عاملا له أية أهمية أساسية . فالشيء الاكثر اهمية هو أن استقلالية هيئة موظفي « البنك » لا يجادل بشأنها ، لانها تتصرف داخل اطار توافق عليه الدول الرئيسية . ولكن يبدو ان موظفي « البنك » لهم نظرة خاطئة عن المسافة التي يمكن ان يتحركوها بدون الخروج خارج ذلك الاطار ، او انهم يفعلون ما يميلون الى فعله بغض النظر عما اذا كانوا يستخدمون الاطار كمبرر أم لا .

ورغم أنه من المحتمل ان « البنك » لم يصل الى الحدود التي يمكنه أن يصل اليها ، الا انه من الواضح أن مثل تلك الحدود موجودة . « فالبنك » لا يمكن أن يكون أكثر « تقدمية » من حكومة الولايات المتحدة . والامثلة على تدخل الولايات المتحدة في قرارات « البنك » موجودة فعلا (٨٣) . فاذا ما بدأ « البنك » في مساندة سياسات في البلدان النامية قد تعتبرها حكومة الولايات المتحدة او أي حكومة أخرى ذات نفوذ لا تتمشى مع مصالحها ، فان التدخل المشار اليه يتم بشكل أكثر . فاذا ما تجاهل « البنك » التدخل فقد يمنع من جميع الاموال من اسواق رأس المال الرئيسية — ولن يتم اعادة تمويل « ايدا » .

ومع هذا فانه حتى هذه اللحظة يبدو أن اتجاه « البنك » تقرره ميول هيئة موظفيه ، بنفس الدرجة التي يتأثر بها من مصادر تمويله . واتجاه « البنك » تقرره أيضا الى حد ما ، حقيقة انه « بنك » . فاذا كان له أن يستمر في العمل ليحقق ربحا ، فعليه أن يهتم بالاستقرار المالي وبالشرعية وبالسداد المنظم للديون . وأخيرا فان « البنك » لكل تلك الاسباب ظل أمينا على لوائحه المهتمة « بتشجيع الاستثمار الخاص والخارجي » ، وضمان أن « الاهتمام الكافي » يتم بخصوص « ظروف الاعمال في أراضي أعضائه » (٨٤) ، ومثل تلك الاعتبارات تضع حدودا على مدى السياسات التي يدافع عنها « البنك » . فتلك السياسات تستبعد مثلا أي تقبل للثورة ، ناهيك عن الدفاع عنها .

٣ ــ وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية

من بين الهيئات الثلاث تشكلت نظريات وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (ايد) عن التأثير في السياسات الاقتصادية العامة للبلدان النامية ، أو « الروافع » ، بأكبر قدر من الوضوح والعلانية . ويمكن تفسير عدم حساسية « الايد » من هذه الناحية بحاجتها الى اقناع الكونجرس بفائدة المساعدات ، وكذا بحقيقة انه تقرر ان أحد أفضل أساليب الاقناع هو أن يرى الكونجرس أن « الايد » فعالة في التأثير على السياسات الاقتصادية العامة للبلدان النامية. وتقرر وثائق « الايد » ان المساعدات أداة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، وانها بشكلها هذاملائمة تمام الملاءمة لتشجيع التنمية الاقتصادية (٨٥) . وتقرر نشرة « الايد » (مبادىء المساعدة الاقتصادية الاجنبية) أن هناك ثلاثة مبادىء تحكم تخصيص مساعدات الولايات المتحدة :

١ ــ الفعالية التي يمكن بها للدولة المقترضة استعمال المصادر المتاحة ــ سواء أكانت الداخلية أم الخارجية ــ لتشجيع النمو الاقتصادي للدولة .

٢ ــ الاهمية التي تعود على الولايات المتحدة من الحفاظ على وتيرة النمو الاقتصادي للبلد المقترض ، أو زيادتها .

٣ ــ توفير مصادر خارجية أخرى متاحة للبلد المقترض بشكل ملائم (٨٦) .

وتستمر الوثيقة قائلة :

فالمساعدات الاكثر فعالية في احداث الانتقال من الاعتماد على الغير أو الركود الى النمو الذاتي اذا ما ركز على البلدان التي تبذل اقصى ما في وسعها لمساعدة نفسها . فالمساعدات في هــذه الحالة تخدم كعامل مساعد يسمح بحشد مجهود انمائي أكبر بكثير . ان مساعدة الذات هي اذن النغمة السائدة في مجهودات مساعداتنا الرئيسية (٨٧) .

وتنشر « الايد » أيضا عددا من بحوث المناقشات التي يكتبها أعضاء من هيئة موظفيها . وتصف واحدة من تلك النشرات أساليب « أيد » في التأثير على السياسات من خلال المساعدات فيقول على سبيل المثال :

« لقد أدركت « أيد » بطريقة متزايدة ان المساعدة الاقتصادية يمكن أن تشجع التنمية ليس بمجرد الاضافة الى رأس المال المحدود للدولة المضيفة والى مصادره التكنيكية ، ولكن أيضا بتوجيه التأثير علـى سياسات وبرامج الدولة المضيفة ، ولاننـا أصبحنا أكثر ادراكا بامكانيـة دور المساعدات في الاستعمال كرافعة ، فاننا قد جربنا طرقا جديدة لاداء ذلك الاستعمال باسلوب أكثر فعالية (٨٨) .

ويستمر الشرح في نفس البحث :

وعلى المدى الطويل فان « امكانية التأثير » للمساعدات أهم بكثير من مساهمتها في توفير المصادر . وهذا حقيقي لسببين : فمن المحتمل أن تكون المساعدات بأكملها من كل المصادر ، قـد ساهمت بحوالي ٢٠٪ تقريبا من الاستثمار الكلي في البلدان النامية في السنوات القليلة الماضية ، ومن الواضح ان استخدام الثمانين في المائة الباقية ، أهم بكثير من زيادة سرعة النمو ، عن استخدام المساعدات فقط . وأكثر من هذا فان السياسات وأساليب العمل — أي ترتيبات رخص الاستيراد ، وقوانين الاستثمار ، وسياسة الاسعار ، وبنية أسعار الكهرباء ، والنقل ، وقوانين الضرائب ، وهذا قليل من كثير — يؤثر كله على التنمية الاقتصادية بنفس القوة على الاقل مثل وجود أو غياب بناء تحتي كاف أو مهارات تكنيكية . فمن المحتمل أن يكـون للمجهودات الناجحة للتأثير في السياسات الاقتصادية الكبيرة وسياسات القطاعات ، تأثير أكبـر على النمو من تأثير رأس المال المضاف والمهارات المولة من المساعدات (٨٩) .

ويصف البحث تطوير « تكنيكات استخدام مفاوضات المساعدات الجارية لتشجيع اجراءات محددة للمساعدة الذاتية » ، فيفرق بين « المفهوم الاكثـر عمومية للتأثير « ، وبين « المفهوم الاضيق للروافع » .

ويمتد مـدى الروافع الى أبعد مـن التأثير والاقتنـاع الى المساعدات المشروطة قطعا أو ضمنا على أفعال محددة للدولة المضيفة . ويمكن أن تكون الروافع ايجابية أو سلبية ، والمساعدات يمكن أن تمنع الا اذا نفذت شروط معينة ، أو يمكن ان توفر مساعدات اضافية اذا وصل الاداء الاقتصادي للدولة المضيفة الى مستويات محددة . ويطلق على الروافع الايجابية في بعض الاحيان — « البرمجة بالحوافز » .

ويميز البحث بين « مكافأة الاداء العام » بتقديم مساعدات كريمة (ومن المفترض انه سينتج عن ذلك استمرار الاداء الحسن وربما حفز بلادا أخرى على تحسين سياستها) ، وبين « استخدام مفاوضات المساعدات الجاريـة

لتشجيع اجراءات محددة لمساعدة الذات » . واعتمد التقرير الصادر عام ١٩٦١ لقوة المهام الخاصة للرئيس (رئيس الولايات المتحدة) في المساعدات الخارجية على الاختيار الاول ، وأكد التقرير على الحاجة الى توزيع المساعدات بين مختلف الدول باسلوب يشجع « الاداء الحسن » ، ولكن منذ ذلك الوقت فان « ايد » حولت اهتمامها بشكل متزايد ناحية الاختيار الاخير (أي الضغط أثناء المفاوضات) ويرجع هذا بدون شك بشكل جزئي الى أن قدرة « أيد » على تحديد توزيع مساعدات الولايات المتحدة هي قدرة ضئيلة . وعلى أي حال فان أسلوب التوزيع الحالي يعتمد بوضوح على اعتبارات « أمن » واعتبارات سياسية ، لدرجة انه من الصعب اعتبارها تشجع « الاداء الاقتصادي الحسن » كما يود أن يحدده موظفو « الايد » .

وقدمت آراء مشابهة ــ عن الحاجة الى مجاراة مستويات أعلى للمساعدات « بسياسات أفضل للتنمية » في امريكا اللاتينية وفي أماكن أخرى ــ وقدم هذه الآراء الاستاذ هوليس شينيري (٩٠) « ايد » أو «كيجنال بيبرز»، فهو مثلا يوصي بأنه للتوصل الى نظام فعال لادارة المساعدات يجب التركيز على ما يلي :

١ ــ أن تكون كمية المساعدة الكلية متناسبة مع حجم وفعالية برنامج التنمية للدولة المعنية ، باسلوب يحفز على أقصى جهد محلي .

٢ ــ تمويل الموارد بشكل أفضل تصميما لمساندة أولويات التنمية .

٣ ــ استخدام أدوات تحكم ، يقصد بها الاجبار على اختيار أولويات التنمية وعلى التنفيذ الكفؤ وليس على ضمان منافع ثانوية لمانح القروض (٩١).

ويشير الاستاذ شينيري الى الاقتصاديات غير النشطة المصحوبة بارتفاع البطالة في امريكا اللاتينية ويقول : « رغم انه لم تثبت أن هناك علاقة منتظمة بين التنمية الاقتصادية والسياسية ، الا انه يمكن أن ندافع بقوة عن المقولة بأنه من المحتمل الا ينجح التطور السياسي الديمقراطي بدون شيئين ، دخل متزايد الارتفاع وتوزيع أحسن لمزاياه فيما بين الجماعات المختلفة للسكان. فاذا ما أخذنا في اعتبارنا الهدف الاضيق ، أي الاستقرار السياسي وليس التنمية السياسية والاقتصادية ، فقد يكون هناك بعض الآراء المعارضة ضد نمو اقتصادي أسرع من اللازم في مجتمعات بدائية . ولكن من الصعب أن تنطبق تلك الآراء على حالة الدول الاكثر عصرية التي تؤلف معظم بلدان امريكا اللاتينية » .

لذلك فهو يرى ان « مساعدات التنمية » يجب أن يكون لها علاقة منظمة بفاعلية المجهودات المحلية (لكي نصل الى النمو الذاتي الاستمرارية) (٩٢) .

والاداة الرئيسية التي تستخدمها وكالة « ايد » في توجيه « سياسة

الروافع » هي « نظام » قروض البرامج (٩٣) المشروطة . وقروض البرامج مقيدة بشراء بضائع مــن الولايات المتحدة ، ويمكن أن تكون مقيــدة بمجموعة معينة من السلع . على أن تلك القروض غير مقيدة باستخدام محدد في الدولة المعنية . ويمكن أن تكون الاموال الآتية من الطرف الآخر والمتولدة من بيــع العملة الاجنبية مقيدة بدورها ، ولكن عادة ما يكون استخدامها أكثر مرونة من استخدام قروض المشروعات العادية . عــلى أن الدول التي تتلقى قروض برامج يجب عليها أن تتفاوض لعقد اتفاقية مع « ايد » ويجب أن توافق واشنطن على هذه الاتفاقية . وعادة ما تغطي الاتفاقية فترة سنة واحدة وتتضمن عددا من الشروط العــامة وبعض الشروط المحددة عــلى السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يجب أن تتبناها الدولة المتلقية للقرض . وتتجســد هــذه الشروط على هيئة اتفاقية سرية مفصلة بين « ايد » والحكومة المعنية . وتوجد أيضا بتعميم أكبر في خطاب للنوايا . وفي حالة ما اذا كان البلد المقترض من دول امريكا اللاتينية ، يوجه الخطاب رسميا الى « سياب » (٩٤) . ثم يصرف القرض على شرائح ربع سنوية ، ويعتمد ذلك من الناحية النظرية على ما اذا كانت « ايد » تعتبر أن الشروط قــد تحققت بطريقة مرضية أم لا . ولهذه الطريقة في توفير التمويل مزايا ظاهرة من وجهة نظر الحكومة التي تتلقاها حيث يمكن صرف القرض بسرعة ، ويستعمل في استيراد الواردات من الصنف الذي لا يتوفر له عادة التمويل الخارجي من المصادر الرسمية . ان هذا الاسلوب في الاقراض من وجهة نظر « أيد » يوفر مرونة بقدر كبير، ويمكن تأخير الصرف بسهولة . بينما في حالة مساعدات المشروعات ، فحالما يتفق على مشروع ويبدأ العمل فيه ، من الصعب أن يوقف (٩٥) . وفي البلاد التي تقوم فيها « ايد » بتقديم قروض برامج » الآن، فمن الممكن التلويح باحتمال تقديم مثل تلك القروض أو تقديم قروض مشروعات أكثر ، كحافز للحكومة لتتناقش في سياساتها مع « الايد » .

وتتزايد امكانية حدوث مثل تلك المناقشات بقدر كبير في حالة كل بلدان امريكا اللاتينية التي يوجد بها بعثات دائمة « لايد » (٩٦) . فعادة يمكن للبعثة أن تقيم علاقة عمل مستمرة على نحو لا بأس به ، مع حكومة البلد . وتتضمن تلك العلاقة التباحث في السياسات العامة وأيضا في المشاريع التي قد تمولها « ايد » حتى ولو لم يكن هناك قروض برامج متضمنة في الامر . وتضع «ايد» ثقة كبيرة في فكرة « الحوار » وتدعي ، مثلها مثل « البنك الدولي » ، أن الامر ليس في أن « ايد »تفرض آراءها ، بــل في التوصل الى « الاشخاص ذوي الآراء الصحيحة » ، الذين يرتجى منهــم بعد ذلــك أن يساندوا المعارضة الداخلية . (والمفترض بذلك أن تزداد قدرتهم على فرض آرائهم الذاتية وآراء « ايد ») وتدعي « ايد » في بعض الاحيان أيضا أن عملية الروافع لا تتضمن التدخل المتزايد في شؤون الدول النامية ، ولكن مجرد حقيقة تقديم المساعدات يشكل مدخلا ، حيث انه يعني ــ لو لم تضف قيود معينــة ــ مساندة ما تريد الحكومة الموجودة في السلطة أن تفعله (٩٧) .

وهناك بعض الناس أيضا في « ايد » يعلقون أهمية أكبر على التباحث المنتظم ، أو التفاوض مع « الاشخاص المضبوطين » ، عن الاهتمام الذي يعلقونه على نظام قروض البرامج الذي يشتمل عـــلى تفتيش محدد على السياسات وتهديدات محددة بقطع المعونات . و « ايـــد » أكثر مرونة في التفاوض ، عن « البنك الدولي » أو « صندوق النقد الدولي » . وعلى كل فهي غير مستعدة للقيام بعمل حاد أو للاجبار على الاستجابة بالكامل لشروطها ، أي انها لا تقول خذه أو دعه . وهي تكافح للحفاظ على علاقات طيبة بحكومات وموظفي امريكا اللاتينية ، وهي حساسة أكثر تجاه الازمات السياسية . ومن النادر أثناء التطبيق وفي حالة الموافقة على قروض برامج ايقاف صرف القرض. وعادة ما تتوصل « ايد » الى اتفاق بأنه كانت هناك ظروف خاصة جعلت من الصعب تحقيق شرط معين . وعلى أية حال فقروض البرامج تغطي عادة نقطا كثيرة مختلفة لدرجة ان أي واحد منها لن تكون له الاهمية الكافية للتأثير على صرف القرض في حد ذاته .

وقد يتوقع أن تكون هذه المرونة ميزة ، بمعنى انها تجعل من نصائح « ايد » أكثر قبـــولا لدى دول امريكا اللاتينية ، وتجعـــل هناك شعبية أكثر لموظفي « ايد » . ولكن يمكن تفسير تلك المرونة في الحقيقة ليس في التفهـــم والتعاطف من جانب موظفي « ايد » بل في حقيقة أن الاسباب الكامنة وراء تأييد الولايات المتحدة لحكومة معينة ــ مهما قالت « ايد » أو حاولت أن تفعل ــ ستكون على أكثر الاحتمالات أسبابا سياسية ، وليس لها أية صلة بما اذا كانت سياسات تلك الحكومة موصلة للتنمية أو الاستقرار الاقتصادي ، أو اية أهداف أخـــرى وضعتها « ايـــد » . ويقلل من مقدرة « ايـــد » في التأثير في السياسات ، حقيقة أن هناك قدرا كبيرا من الارتباك حول ما تحاول « ايد » أن تتوصل اليـــه . فمن وقت لآخـــر ، يتوقع من « ايـــد » أن تزيد من تقديم المعونات ، أو أن تهدد بقطعها لاسباب لا صلة لها بوجهة نظرها في السياسات الاقتصادية للحكومة المعنية .

و « ايد » لها استقلالية قليلة ، ويجب أن تحول قراراتها الى واشنطن حيث يمكن أن تلغى . ويجب أن تجادل دفاعا عن آرائها من ناحية تخصيص كميات معينة من المساعدات لبـــــلاد معينة ، وتحول برامجها المخطط لها أن تتجسم في اتفاقات قروض برامج الى واشنطن حيث تناقش وتعـــدل قبل أن يوافق عليها اخيرا كأساس للمفاوضات مع الحكومة المعنية . وفي حالة أمريكا اللاتينية ــ ولو أن ذلك ليس هو الحال بالنسبة للمناطق النامية الاخرى ــ فان قسم المنطقة في ادارة « ايد » بواشنطن يندمج مع قسم المنطقة ذاتها في وزارة الخارجية الأمريكية ، وبعثة « ايد » المحلية تحت سلطة سفير الولايات المتحدة من الناحية الرسمية .

وقد اعترف رسميا كمبدأ عمل عام ، انه يمكن خدمة مصالح السياسة

الخارجية للولايات المتحدة من خلال تطوير التنمية . ولكن هذا لا يعني أن اعتبارات التنمية لها الاولوية في قرارات الولايات المتحدة حول المساعدات وتقديمها . وتقدم « ايد » قروضا للبرامج لثلاث من دول امريكا اللاتينية هي البرازيل وشيلي وكولومبيا . ولتلك الدول برامج تنمية عصرية في استطاعة « ايد » الموافقة عليها عموما . والبرازيل مثالية من بعض النواحي ، وذلك من وجهة نظر « ايد » ، لان حكومتها قوية ولها سياسة قوية مستقرة . ولكن هناك أيضا أسبابا سياسية ظاهرة للعيان تجعل الولايات المتحدة تؤيد الحكومة التي اطاحت بالرئيس جولارت . وموقف شيلي محاط بالشكوك أكثر لان برنامجها للتنمية به عناصر لا يوافق عليها « صندوق النقد الدولي » ولا « البنك الدولي » . لذلك فليس من الواضح مدى التفهم والموافقة الصادقة « لايد » ، والمدى الذي قررت حكومة الولايات المتحدة أن تؤيد به المسيحيين الديموقراطيين مهما حدث كالبديل الوحيد « لتحالف الوحدة الشعبية » (٩٨) . وفي كولومبيا قد تحدث شكوك مماثلة: فكولومبيا لها تاريخ قريب من الاضطرابات السياسية ، وأيضا من المصاعب الاقتصادية .

وهناك مصادر أخرى للارتباك . فبعض الامريكيين اللاتينيين يقول انه « يبحث دائما عن الشرك » في عروض « ايد » للمعونة . « والشرك » يمكن أن يكون رغبة الولايات المتحدة في توريد شكل معين من الماكينات تأمل أن ترسي له مكانته في السوق . وبطريقة أعم فان بعض الشروط التي ترتبط بها قروض برامج « ايد » يمكن أن تكون غامضة ، فمثلا الحماس الخاص « لايد » لبرامج تحرير الواردات ، يمكن أن يفسر — كما يفسر عادة — من ناحية المزايا المتوفرة للبلد المعني . ولكن يمكن تفسيره أيضا كما يعتقد كثيرون في امريكا اللاتينية انه يجب أن يفسر برغبة الولايات المتحدة في تشجيع صادراتها . وبمعنى أكثر فجاجة تقحم شروط في بعض الاحيان في برامج « ايد » ، ومن الواضح انه ليس لتلك الشروط أية علاقة بتشجيع تنمية البلد ، وتتداخل تلك الشروط في مسائل معاملة المستثمرين الخاصين من الولايات المتحدة ، وتشتمل الشروط على منح حقوق معينة لمصالح تجارية من الولايات المتحدة (٩٩) . وحتى لو نظرنا الى تلك الشروط أفضل نظرة ، فانها تقلل من قابلية الآخرين لتصديق خبراء « ايد » الاقتصاديين ، ومن فعاليتهم في المفاوضات .

واكثر من هذا فانه من الواضح أن سياسات « التنمية » التي تساندها « ايد » يجب أن تتوافق مع دواعي السياسة العامة للولايات المتحدة ، وتعريف التنمية يختلف، وقد مر وقت كان تدخل «ايد» فيه في السياسات العامة في امريكا اللاتينية محكوما الى مدى بعيد بأفكار « التحالف من أجل التقدم » ، التي كانت تقول انه اذا كان علينا أن نتجنب الثورة ، فلا بد من اجراء بعض الاصلاحات . كان من بين أغراض « التحالف من أجل التقدم » ، كثير من الاغراض الاجتماعية بشكل عريض ولها طبيعة « تقدمية » واضحة، وتشتمل على أهداف لزيادة الضرائب — على افتراض أن ذلك من أجل أغراض التنمية

والاغراض الاجتماعية وليس من أجل أهداف لعلاج التضخم . كانت هناك أهداف أخرى لذلك التحالف ، بينها الاصلاح الزراعي ، والتعليم والاسكان والصحة . وقد ضرب بمعظم تلك الآراء عرض الحائط ، ولا تحتوي برامج « ايد » الجارية على آثار طفيفة من تلك الآراء . ومن المحتمل أن يكون من بين الشروط شيء عن التعليم ، وأقل احتمالا أن يوجد شيء عن توزيع الدخول أو حتى البطالة أو الاصلاح الزراعي . وتظهر « ايد » في اقراضها للمشاريع اهتماما بالتعليم والزراعة والاهداف الاجتماعية عموما ، أكثر من « البنك الدولي » . وعلى العموم ففكرة التنمية التي تشجعها « ايد » ما زالت أعرض من تلك التي يشجعها « البنك الدولي » أو « صندوق النقد الدولي » . ومع هذا فكما تبين « ايد » فان الشروط الاساسية من قروض البرامج تهتم الآن بسعر الصرف والفائض الحكومي للحساب الجاري ، وبالسياسات المالية والنقدية قصيرة الاجل عموما . ويعني هذا ان الاهتمامات الاقرب لعمليات برامج « ايد » جعلتها تشترك مع الوكالتين الاخيرتين في انشغالهما بالاستقرار المالي . ويأخذ هذا الوضع في بعض الاحيان شكلا جعل اقراض « ايد » مشروطا بالاتفاق مع « صندوق النقد الدولي ». وفي بعض الحالات وخصوصا عندما تتألف بعثات « ايد » من مجموعة قوية من الاقتصاديين ، أوضحت «ايد» ان بعض شروط « صندوق النقد الدولي » لا تهمها ، وانه قد يكون هناك اختلاف في درجة التركيز . فمثلا قد تكون « ايد » أكثر اهتماما من « صندوق النقد الدولي » بزيادة ايرادات الحكومة . والحقيقي أيضا ان « ايد » لا تعمل بهذا الشكل من التقارب مع « صندوق النقد الدولي » كما يفعل « البنك الدولي »، ولكن هناك الآن تطابقا عريضا بين سياسات الهيئات الثلاث وقدرا كبيرا من التعاون ».

ويتطابق تبني وجهة النظر هذه عن « حسن الاداء » مع اختفاء مثل هذا الاعتقاد الرسمي الذي كان موجودا عند الولايات المتحدة، عن طريق استطاعتها أو رغبتها في حفز دول امريكا اللاتينية على التطور والاصلاح .

لقد شجعت حكومة الولايات المتحدة نشاط الدكتاتوريات العسكرية وأيدتها في البرازيل والارجنتين ، وتغير موقفها بوضوح من تجربة «الديمقراطية في التحرر » في شيلي . والنتيجة الظاهرة لمساندة الاستقرار السياسي والحكم العسكري « الكفؤ » هو مساندة برامج الاستقرار الاقتصادي . ويفسر التغيير في موقف الولايات المتحدة في بعض الاحيان — بانه نتيجة لزوال الاوهام فيما يتعلق بالامكانيات « الاصلاحية » لحكومات امريكا اللاتينية وأيضا بامكانية

النمو السريع والاستقرار . ولكن كانت هناك دائما بعض التناقضات في أغراض « التحالف من أجل التقدم » . كانت حكومة الولايات المتحدة تتوقع من حكومات امريكا اللاتينية أن تخفف من بعض الامتيازات التي يتمتع بها بعض موظفي تلك الحكومات ، على أن يتم ذلك مثلا من خلال الاصلاح الزراعي ومن خلال توزيع أعرض للدخول . ولكن حكومة الولايات المتحدة استمرت في نفس الوقت وبعين لا تغفل في حماية المصالح الخاصة لاشخاص من الولايات المتحدة . ونتيجة لذلك كانت تتوقـــع من حكومات امريكا اللاتينيـــة أن تمارس التمييز لصالح الاجانب (١٠٠) .

٤ ــ بنك التنمية بين الدول الامريكية

قاوم « بنك التنمية بين الدول الامريكية » (يادب) حتى وقتنا هذا المجهودات التي بذلت لحمله على الاشتراك مع الذين يقومون بالتأثير على السياسات العامة . وفي الايام الاولى « للتحالف من أجل التقدم » كان هناك أمل في أن يكون (يادب) (١٠١) أداة لتشجيع اهداف « التحالف من أجل التقدم » ولكنه تمسك بالمشروعات .

كان « يادب » يختلف نوعا ما عن « البنك الدولي » في اتجاه التركيز على اقراض المشروعات . فقد قام بتمويل عدد من المشروعات في البناء التحتي الاقتصادي . ولكنه مول مشروعات في التعليم ، وعلى الخصوص أيضا في الاسكان الذي كان حقلا رئيسيا للقروض التي يقدمها . واهتم « البنك » أيضا بمشاكل البطالة « ومارجينالداد » في توسيع نطاق التجمعات الحضرية ... وبينما كانت المشروعات الزراعية القليلة التي مولها « البنك الدولي »، ما عدا استثناءات قليلة ــ مشروعات ري أو مشاريع تجارية كبرى ، فان « يادب » قام بتمويل بعض مشاريع لها اتجاهات اجتماعية ، وفي بعض الاحيان تجريبية في الزراعة . في بيرو على سبيل المثال قدم قروضا بدون ضمانات لمحاولة أعادة احياء الاساليب الجماعية القديمة في الزراعة في هضاب الانكا. ويعرض « يادب » في شيلي مشاريع الاصلاح الزراعي ، ويمول في كولومبيا مشاريع ري من أجل « صغار » المزارعين . ويهتم « يادب » حاليا بتشجيع التكامل في امريكا اللاتينية ، وفي تمويل مشاريع على مستوى اقليمي . وهناك بعض الذين يقولون ان « يادب » يقوم بمجازفات أكثر من اللازم ، وان قروضه لن تسدد . ومن ناحية أخرى فان « يادب » مثله مثل « البنك الدولي » يصمم على فرض شروط يراد منها ضمان نجاح مشاريعه . وينظر الى هذا البنك عادة على انه دقيق في اعداد مشاريعه ، ويقارب « البنك الدولي » من ناحية تصميمه على اجراء دراسات صلاحية . وهو يستغرق وقتا مثله في اجراء مفاوضات حول الشروط ، على انه يعمل بناء على أسس مختلفة . « فالبنك الدولي » لا يوقع اتفاق البنك ، الا اذا كان المشروع قد فحص تماما ، والا اذا كان

راضيا بقبول شروطه ، واذا لم يقتنـــع فان الدولة المعنية لن تحصـــل على القرض . أما « يادب » فيوقع الاتفاقية أولا ثم يفاوض بعد ذلك . ويمكن أن تكون المفاوضات طويلة ومعقدة ولكنه يكون قد ربط نفسه باعطاء القرض في نهايـــة الامر . ومن الجـــائز أيضا أن يكـــون صحيحا ان « يـــادب » كهيئة مقترضين (١٠٢) أكثر مرونة في المفاوضات عن « البنك الدولي » ، وأن هناك نوعا من الالحاح والتعاطف الاكثر لحاجة حكومات امريكا اللاتينية لان تظهر النتائج (١٠٣) . أما بخصوص المشاريع فقـــد تبنى « يادب » بالكامل مبدأ المفاوضة حول استخدام مصادره .

وبخصوص السياسات الاقتصادية العامـــة فان « يادب » كان مترددا بطريقة أكثر بكثير . فعلى الاقل حتى وقت قريب ، لم يحاول أن يجعل تقديمه للقروض مشروطا بالحكم على السياسة العامة للحكومات ، ولم يشترك في « روافع » من الصنف الذي تطبقه الوكالات الثلاث الدولية الرئيسية . فقد استمر يقرض البرازيل وهي تحت حكم جولارت ، وهـــو يستمر في اقراض هايتي ، وان كان لا يقدم قروضا لكوبا بطبيعة الحال. ويقوم « البنك الدولي » بمجهودات على فترات متقاربة ، وكذلك تقوم حكومة الولايات المتحدة باقناع « يادب » لتوجيه ضغوط على الحكومات ، واظهر « يادب » في حالات قليلة في وقت قريب علامات تدل على خضوعه لهذا الضغط . ففي الارجنتين قدمت مذكرة رسمية لوزير المالية ولم يكن في تلك المذكرة أي شيء له صلة بأي مشروع لـــ « يادب » ، وفي ظرف آخر ــ وتحت ضغط من « البنك الدولي » ومن الولايات المتحدة وافق « يادب » على وقف عملياته في الارجنتين ولكن بدون أن تقدم توصيات تفسر هذا . أما في بيرو ورغما عن ضغوط مماثلة فـــان هذا « البنك » لم يستطع عمل شيء أكثر من أن يتحدث بطريقة غير رسمية مـــع السلطات المالية عن الموقف المالي ، وأن يعبر عن اهتمامه بما اذا كان يمكن جمع ايرادات كافية لتغطية الاسهام المحلي المقابل لقروض « يادب » . وفي باراجواي شجع « يادب » اقامـــة صندوق للتنمية في الميزانية ، من حصيلة الضرائب التي أوصى بها وذلك بأمل ضمان أن يتوفر بهذه الطريقة الاسهام المحلي المقابل لديونه . أما في كوستاريكا فقد اشترك « يادب » مرة أخرى مع الوكالات الدولية الاخرى في الضغط على الحكومة لفرض رسوم اضافية على الواردات طبقا لاتفاقية « السوق المشتركة » لامريكا الوسطى . وتمت حركة أكثر أهمية ، هي اقامة مجموعة استشارية من أجل اكوادور . وعبر « يادب » عن عدم رضاه عن سياسة أكوادور القريبة ، بأن رفض دعوة تلك المجموعة الاستشارية للاجتماع . ولكن هناك بعض الشك في فعالية مجموعة استشارية كوسيلة لتحسين السياسات العامـــة (على عكس الوضـــع بالنسبة لاعداد واختيار المشروعات) .

وهناك بعض من يرغب في « يادب » في السير الى مدى أبعد من ذلك الاتجاه ، ويضم هؤلاء ، البعض الذين يتفقون الى حد كبير مع وجهات نظر

« ألبنك الدولي » و « صندوق النقد الدولي » بخصوص السياسات المرغوب فيها في امريكا اللاتينية ، ويحب آخرون أن يروا « سياب » وقد أخذت على عاتقها أكثر دور الاعتراض على السياسات الامريكية اللاتينية ، على أساس انه من الافضل أن يقوم بذلك امريكيون لاتينيون ، بدلا من الوكالات الخارجة المعتمدة على المساندة المالية للولايات المتحدة ، وانه عندما تكون الحكومة المعنية ممثلة في المحادثات فان هناك فرصة أفضل لتفهم مصاعبها الاقتصادية. وقد ساهم « يادب » بالفعل بنشاط كبير في عرض « سياب » لهذا .

وهناك عدد من الاسباب التي دعت « يادب » لان يكون مترددا في التدخل في عملية « الروافع » . وبعض تلك الاسباب سياسية . فموظفو البنوك ذوو الصلات السياسية المستمرة في امريكا اللاتينية ، يترددون في بعض الاحيان في انتقاد حكومات في امريكا اللاتينيـــة . وهناك أيضا شكوك كمـــا في « البنك الدولي » عن فعاليـــة شروط القروض على تبني سياسات لهـــا أية صلة بالمشروعات التي يمولها « يادب » . فهناك شعور حول سيادة الدول وعن حق الحكومات في أخذ القرارات بنفسها بدون تدخل خارجي . ولدى عدد من الناس في « يادب » شكوك حول ادعاء الاجانب بانهم يعرفون أكثر . وينتقد بعض الأشخاص في « يادب » بشدة سياسات « البنك الدولي » و « صندوق النقد الدولي » . وأخيرا يقال في بعض الاحيان في « يادب » ، وبالذات من رئيسها المستر فيليب هيبريرا ، انه بالرغم مـــن تصريحات « يـــادب » عن سياسته العامة ومن تبنيه لاهداف مثل التكامل الامريكي اللاتيني ، ومن بحثه ودراساته ، ومن اختياره لقطاعات ومشروعات لقروضه ، فالحقيقة أن «يادب» له تأثير مهم على السياسات العامة في امريكا اللاتينية . ولكن هناك القليل مما يثبت أن وجهات نظر هذا البنك عن السياسات في امريكا اللاتينية تؤخذ في الحسبان ، أو يوجـــه لها الانتباه حقا ، ما عـــدا ما يتعلق بمشروعاته (١٠٤) مباشرة بطبيعة الحال . ويبدو من الواضح انه اذا حاول « يادب » أن يكون له تأثير مباشر على السياسات بأن يؤسس قرارات اقراضه عـــــلى تبني سياسات معينة ، فسيكون عليه أن ينفذ ذلك الامر ، اما بالانضمام الى صفوف الوكالات الدولية الاخرى أو كما يتخيل من خـــلال « سياب » . وليس من الواضح انه سيسمح « ليادب » بأن يساند سياسات تتعارض بـــأي شكل أساسي مع سياسات الولايات المتحدة ، أو انه سيقاوم بأكثر مما يرفض ، كما يفعل الآن، مساندة سياسات الولايات المتحدة والوكالات الدولية الاخرى(١٠٥) بنشاط .

٥ ـ لجنة التحالف من اجل التقدم

للدول الامريكية (سياب)

« سياب» (١٠٦) موجودة ـ رغم كل ما يقال عكس ذلك ، وهي مؤسسة تجذب الاهتمام. فقد اقيمت عام ١٩٦٣ كأداة « للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول الامريكية » « أيا ـ ايكسوك » التابع لمنظمة الدول الامريكية » «أواس» (١٠٧) ، بعد مناقشات طويلة عما اذا كان من المفترض ان تكون لها سلطة تقرير تخصيص المساعدات طبقا « للتحالف من أجل التقدم » ، أو أن يكون لها مجرد توجيه النصيحة فيما يتعلق بذلك التخصيص ، وفي النهاية هددت الولايات المتحدة بألا تساهم اذا صممت دول امريكا اللاتينية على جعل « سياب » هي التي تقرر . وعلى هذا فالمهام الرسمية لسياب هي دراسة التقدم الذي أحرز في التوصل الى أهداف « التحالف من أجل التقدم » ، وتشجيع تعدد الأطراف أكثر عند تقديم المساعدات ، وعمل تقديرات للمصادر المالية المحتاج اليها ومدى توافرها ، واستعراض الخطط الامريكية اللاتينية ، وعمل توصيات مبنية على تلك الاستعراضات ، وتقديم اقتراحات عن نسبة المصادر الضرورية التي يجب ان ترد من الخارج ـ وتعقد « سياب » الان حلقات يؤمل أن تكون سنوية ـ يستعرض فيها أداء كل دولة من أعضائها ـ وتتأسس تلك الاستعراضات على التقارير التي تقدمها السكرتارية (١٠٨) ، ويحضرها ممثلون « لسياب » والدولة المعنية ، وكذلك يحضرها بطريقة غير رسمية دائما وبانتظام ممثلون عن «البنك الدولي » « وصندوق النقد الدولي » و « ايدا » و (يادب) ، وعادة يحضر ممثلون عن وكالات دولية اخرى ، ومن بعض الاحيان بعض الاوروبيين .

ويقال أن سياسة الولايات المتحدة هي محاولة تقوية عملية استعراض « سياب » لهذه السياسات وتحب الولايات المتحدة أن يكون « لسياب » خط قوي فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية لبلدان امريكا اللاتينية ، وتحب أيضا أن تدخل امريكيين لاتينيين في العملية . وتأخذ حكومات امريكا اللاتينية عملية الاستعراض بجدية رغم وجود بعض النقد المستكين لحقيقة ان « سياب » ليس لها سلطة التأثير على تخصيص المساعدات . وتسمح تلك الحكومات بتعريض نفسها للنقد أثناء الاستعراض وترسل مندوبين على

مستويات عليا ـ عادة علي المستوى الوزاري . وقلما يحضر تلك الاستعراضات ممثلون عن حكومات امريكا اللاتينيه التي ليس لها اهتمام مباشر بما يجري استعراضه . ولكن «سياب » نفسها بها تمثيل قوي لامريكا اللاتينية . ومن الواضح ان الدكتور روبرتو كلمبوس حضر استعراضا شيليا ، حيث عقدت مقارنات تجذب الاهتمام بين السياسات الشيلية والبرازيلية . ومن المحتمل ان يتزايد عدد أولئك الامريكيين اللاتينيين المقتنعين بأن يعتمد توفير لمصادر الماليه علي « مقاييس الاداء » ويعبرون في بعض الاحيان عن الامل في ان « سياب » ستستمع علي الاقل بتعاطف مع وجهه نظرهم . ويوجه لتقارير « سياب » نفسها احترام متزايد ، رغم انها تتم حتى هذه اللحظه بمصادر قليله جدا .

وفكرة سكرتارية « سياب » هي في ان تعمل « كحكم » أو « وسيط » بين بلدان امريكا اللاتينية والوكالات الدوليه . ويدعي بأن حقيقة كون « سياب » ليس مؤسسة مالية هي ميزة اذ لا يمكن اتهامها باستخدام المال كأداة او انها مجرد باحثة عن المشاريع التي يمكن ان تمولها البنوك وانها ستحترم طالما كانت احكامها جادة وموضوعية . وتود « سياب » ان تكون وكيلا ينقل الضغوط والمشاغل في كلا الاتجاهين ، وتفسر وتحاول أن تقنع . وهي عامة تعقد الاجتماعات قبل الاستعراض نفسه مع البلد المعني ومع الوكالات الدولية .

وهناك سمة تجذب الاهتمام في « سياب » وهي انها ناقدة لكل من سياسات امريكا اللاتينية « والبنك الدولي » و « صندوق النقد الدولي » و « ايدا » . وهي يجب ان تتحرك بحذر في انتقادها (١٠٩) ولكنها تود مثلا ان تعلم « صندوق النقد الدولي » ليتفهم بشكل أفضل الملامح غير المالية للتنمية ، وأن تدافع عن عدم تخفيض الانفاق العام ، وان تعطي مشكلة التضخم أهميتها الحقيقية فقط . وأن تظهر انه « في بعض الاحيان فان العلاج التقليدي لا يجدي » ، وأن تظهر ان الاصلاح الزراعي في بيرو « مشكلة اجتماعية » ملحة بينما في الارجنتين هناك حاجة أكثر الى الكفاءة الاقتصادية . وربما يكون أكثر ما توده « سياب » هو محاولة اقناع المجتمع المالي ان كل شيء يتأثر بميزان المدفوعات ، وان ميزان المدفوعات نفسه يتأثر في أحيان كثيرة بعوامل خارج سيطرة الامريكيين اللاتينيين (١١٠) وتحاول « سياب » ان تطور وجهة نظر فيما يعنيه « الاداء الجيد » . « أداء جيد » بالنسبة لماذا ؟ وهل الاداء البرازيلي « جيد » ؟ لقد كان هناك تفهم كبير متعاطف مع بدائل السياسات التي جربت في شيلي . وهناك أيضا تساؤل عن الاتجاه الى تقييم الاداء بالنتائج التي يمكن قياسها : أي نمو الانتاج ، والادخار العام وثبات الاسعار وهكذا . وهناك شعور بأنه من المهم أكثر ان تقوم الدولة بمجهود كبير لتنظيم نفسها او لتمويل مؤسسات ، أو حتى لتقوم بثورة اجتماعية . فهل هناك « أداء جيد » في كل من نيكاراجوا وجواتيمالا ، وبهما معدل عال للتنمية ، وثبات في الاسعار ، وعدم وجود تغير بنيوي ، وعدم وجود ضغوط اجتماعية من النوع المتطرف ؟ يعتقد

كل من « البنك الدولي » و « صندوق النقد الدولي » ان ذلك هو الحال أمـــا « سياب » فنتساءل .

اما احتمال ان يكون لتساؤل « سياب » تأثير فموضوع آخر . ذلك أن « سياب » تشعر بأن تأثيرها على الدول ــ اذا كانت ستحوز ثقل المؤسسات المالية وراء ظهرها ــ يمكن أن يكون كبيرا . وهي تشعر أيضا أن « صندوق النقد الدولي » و « البنك الدولي » لا يمكنهما أن يقاوما الانتقادات الى مالا نهاية . ولكن نقد « سياب » قـد لا يكون أكثر تأثيرا من أي شخص آخر ، « فالبنك الدولي » و « صندوق النقد الدولي » لا يأخذان هذا النقد بجدية كبيرة حتى الان . وطالما ان ثقل « سياب » لا يعطي لها سيطرة على تخصيص المصادر ، فهو ليس اذن اكثر من ثقل أدبي .

هوامش الفصل الثاني

١ ـ أنظر مثلا الفصل الثالث القسم المخصص لكولومبيا ٠

٢ ـ يقول التقرير السنوي لعام ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ للبنك الدولي ما يلي :

(ص ٧) : «البنك » ومنظمته الاخت «صندوق النقد الدولي» قد تبينا عـــددا من الاساليب تعاونهما لمدى أبعد في الحصول على تبادل وتقييم المعلومات الاقتصادية وفي تقديم النصح للبلدان الاعضاء فيهما في الامور المتعلقة بالسياســـة ويساهم موظفو «صندوق النقد الدولي» أيضا في نشاطات اللجنة الاقتصادية للبنك الدولي (انظر حاشية ٦٠ من نفس الفصل) وانظر ايضا ص ٧٣ ـ ٨٢ من هذا الكتاب ٠

٣ ـ انظر أيضا هيرشمان : « المساعدات الخارجية ٠٠ نقد واقتراح » ٠ المسند اليه في الفصل الاول في الحاشية رقم ١٤ ـ ص ٦ مثلا : والتعهد الذي تقدمه دولة ما يكون على النمط التالي: أن تزيد الاستثمار وأن تقلل الاستهلاك، وأن تزيد نصيب القطاع العام ، وأن تخفض قيمة العملة وبذلك تغير العلاقات النسبية بين الاسعار في داخـــل البلد ، وأن تخنق التضخم وبذلـــك توجه ضربة لمجموع مصالح بذاتها أتى دورهـــا للاستفادة من الدورة التضخمية القادمة، والتوسع في الائتمان او الارتفاع في الاسعار والاجور وهكذا ٠

٤ ـ كمثل عن أحد المؤشرات القليلة المنشورة عن اولويات البنك أنظر الملاحظات على طريقة الحكم على الاداء التي نشرها البنك في اجراءات مالية اضافية (دراســة طلبها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية عام ١٩٦٤ ونشرها « البنك الدولي » في ديسمبر ١٩٦٥) ٠ وتنتهي تلك الملاحظات بالمقترحات التالية : «يمكن في بعض الحالات استخدام سلسلة من المؤشرات المبسطة لتقييم أداء البلد ٠ وتتركز تلك المؤشرات أساسا على المجهودات الذاتية للدولة في حشد المصادر والاستفادة من نتائج النمو ٠ وفيمـــا يلي صور لتلك المؤشرات :

★ نسبة الدخل من الضرائب الى الناتج القومي العام ٠

★ نسبة المدخرات العامة الى الدخل الحكومي الكلي ٠

★ نسبة المدخرات الكلية الى الناتج القومي العام ٠

★ نسبة الاستثمارات الانتاجية (عدم ادخال المباني العامة غير الاساسية وهكذا)٠ الى الناتج القومي العام ٠

★ معدل نمو الناتج القومي العام ٠

وفي نشرة حديثة للبنك تحت عنوان : بعض ملامح الفلسفة الاقتصادية للبنك الدولي ـ سبتمبر ١٩٦٩ ـ يقول ارفنج س٠ فريدمان بعد ان وصف الخواص المشتركة للبنك الدولي ولصندوق النقد الدولي : « والان ما هي اكثر الاختلافات وضوحا بين «البنك» و «الصندوق» ؟ ان اكثر الاختلافات وضوحا هي مسألة الاولويات حين نأتي الى صنع القرار ٠ ففي البنك فان مهمتنا هي عمل كل ما نستطيعه لزيادة سرعة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ٠ وليس علينا أية مسئولية أخرى ٠ والاسراع في التنمية بالطبع ينحصر في مسائل زيادة القدرة الانتاجية وزيادة الكفاءة الاقتصادية داخل البلدان الاعضاء من البنك الدولي ٠ وعندما نأتي الى الحكم على مسائل مثل الاداء فان موقفنا هو ، ويجب ان يكون ، الحكم على السياسة الاقتصادية لدولة ما من ناحية تأثيرها على الاستثمار وعلى المدخرات وعلى النمو ، وايجاز تأثيرها على التنمية في ذلك البلد ٠ فيجب أن نوفر لانفسنا المعلومات عن سياسة الدولة النقدية وسياستها المالية وأسعار الصرف وبرامج الاستثمار والتخطيط والتجارة الخارجية وكل الموضوعات التي ستظهر بطريقة أو بأخرى ٠ ويجب ان نسأل دائما ماذا سيعني ذلك بالنسبة للاقتصاد الحقيقي ؟ وكيف ستفعل فعلها خلال الاقتصاد ؟

٥ ـ اكبر مثل جدير بالملاحظة هو في الارجنتين حيث صمم البنك عام ١٩٦٧ كشرط للمساندة والتمويل ان يفصل ٧٠،٠٠٠ من عمال السكك الحديدية ٠

٦ ـ ويمكن أن ترى ذلك من مقارنة تقارير «البنك الدولي» و «صندوق النقد» عن شيلي عام ١٩٦٦ ٠ وكان البنك أيضا اكثر اقتناعا في كل من بيرو وكولومبيا بضرورة تخفيض العملة ٠

٧ ـ هناك وثيقة داخلية في البنك بعنوان (مذكرة السياسة رقم ٢٠٤) تقرر ان البنك لن يقرض البلاد التي تتأخر في تسديد الديون أو دفع الفوائد (بدون الاتفاق على اعادة التمويل) والتي تؤمم المتلكات الاجنبية (بدون التعويض المناسب) او التي تفشل في تنفيذ الاتفاقات مع المستثمرين الخاصين الاجانب (اتفاقات الضرائب مثلا) ٠ وقد تم تنفيذ ما جاء في تلك المذكرة ضد مثلا : مصر ـ وبورما ـ وسيلان ـ والعراق واندونيسيا ـ والبرازيل ـ وكوستاريكا وجواتيمالا ٠ (ولو ان البنك كان لديه أيضا أسباب اخرى تجعله غير مستعد لاقراض تلك البلدان) ٠ ويجري الان تنفيذ تلك المذكرة ضد بيرو بسبب تأميم بعض المتلكات المتنازع عليها من مدة طويلة والخاصة بالشركة الدولية للبترول IPC التابعة للولايات المتحدة ٠

٨ ـ مثلا التهديد بقطع المعونة استعمل في نزاع حول صادرات البرازيل من البن القابل للذوبان كالذي كان يأخذ نصيبا كبيرا من سوق الولايات المتحدة ٠

١ ـ هيرشمان في (المساعدات الخارجية : نقد واقتراح : Foreign Aid A Critique and a Proral المنقول عنه في الفصل الاول حاشية رقم ١٤)

لديه تفسير آخر : « ان حقيقة أن بعض التعهدات لها مجال أضيق للحركة عند التطبيق وهي لذلك أقل تعرضا للتخريب اكثر من غيرها، قد أدى الى تفضيل مفاوضي المساعدات لتلك النماذج من التعهدات· وبهذه الطريقة يمكننا أن نفسر الاتجاه المتزايد لجعل برامج المساعدات تعتمد على اتخاذ اجراءات نقدية وسعر تبادل خاص وعلى السلوك«المضبوط» لبعض المؤشرات المالية والنقدية الخاصة ، بينما يوجه اهتمام أقل وأقل الى التنميــة الاقتصادية والعدل الاجتماعي والمفترض انهما الهدفان الاساسيان للمساعدات » ·

١٠ ـ أنظر التقرير السنوي لعام ١٩٥٢ « لصندوق النقد الدولي » ·

١١ ـ أنظر التقارير السنوية « لصندوق النقد الدولي » حـول الاشتراكات وسلطة تصويت الاعضاء ·

١٢ ـ كان اقتراح كينيز هو ان تكون مصادر الاتحاد النقدي المصرفي على هيئة تسهيلات حقوق سحب كان من السهل الاتفاق على زيادة حدها الاعلى اكثر من الاتفاق على زيادة الاشتراكات ·

١٣ ـ أنظر ايضا البند السادس عن نقل رأس المـــال والبند السابع عن العملات النادرة ، وما بعد هذا ·

١٤ ـ رغم المجادلة أيضا بانه كان في استطاعة الصندوق استعمال سلطته فـي هذا المجال بطريقة اكثر ايجابية وعلى الخصوص في سنوات ما بعد الحرب في اوروبا· انظر و·م· سكامل « السياسة النقدية العالمية » International Monetary Policy الطبعة الثانية ماكميلان ١٩٦١ ـ ص ١٨٧ ·

١٥ ـ في البداية كانت البلاد الوحيدة التي اعلنت نفسها قادرة على فعل ذلك هي السلفادور ، وجواتيمالا ، والمكسيك ، وبناما والولايات المتحدة ·

١٦ ـ أنظر مثلا الاستاذ ر· ف· هارود « حياة جون مايفارد كينيز » ماكميــلان ١٩٥١ · و·م· سكامل السياسة النقدية الدولية ـ الطبعة الثانية ماكميلان ـ ١٩٦١ ·

١٧ ـ تقرير المديرين التنفيذين وملخص الاجتمـــاعات ـ ٢٧ سبتمبر الى الثالث من اكتوبر ١٩٤٦ ـ ص ١٠٦ ·

١٨ ـ أنظر سكامل نفس المرجع ص ١٦٣ ـ أعطى الاميركيون الشماليون بما يوفره «صندوق النقد الدولي» من اعادة تأسيس التجارة المتعددة الاطـــراف أهمية كبيرة ، معتقدين ان اعادة التأسيس تلك هي المبرر الاساسي لوجود «الصندوق» ·· وكـــان التباعد الفعلي للصندوق عن مشاكل ميزان المدفوعات في فترة ما بعد الحرب وتحول اجراءات التعامل مع تلك المشاكل الى أيد اخـــرى وسيادة الرأي الامريكي في تشكيل سياسة «الصندوق» ،كل ذلك حول التأكيد عن غرض الصندوق الاصلي المقصود به في بريتون وودز ووجهه الى تلك المهمة الليبرالية ·

١٩ ـ أنظر الخطاب الموجه الى الاجتمـــاع السنوي لمجلس المحافظين سبتمبر ١٩٥١ · وقد تطابق التصريح مع مطالبات الولايات المتحـــدة باتباع سياسات مضادة

للتضخم في اوروبا الغربية · وأنظر أيضا التقرير السنوي الرابع للصندوق حول قيود التبادل عام ١٩٥٣ الذي قرر : « وحيث ان بلادا معينة تتجه الى التأرجح بين استخدام قيود أكثر شدة وبين اعتماد اكثر على الاجراءات التصحيحية النقدية والمالية ، فـــان «الصندوق» قد وضح استحسانه للنموذج الثاني » ·

٢٠ ـ أنظر التقرير السنوي لعام ١٩٥٥ ·

٢١ ـ تمكن الصندوق منذ عام ١٩٦٣ ان يوفر مساندة مالية على شكل ثالث ، هو التمويل التعويضي عن التذبذبات قصيرة الاجل في التصدير وقد تأسست هذه المساندة على حسابات الموازنة المتوسطة لايرادات التصدير في العـــام الجاري وفي العامين السابقين ، وعلى متوسط خمس سنوات تشمل تصورات عن القيمة المحتملة للاسعار الاساسية في العامين اللاحقين · ورغم ان التمويل بهذه الطريقة موضوع على أساس تقييم تقني لحد ما ، الا أن فكرة التعويض الاوتوماتيكي مرفوضة بالقطع (أنظر «صندوق النقد الدولي » : التمويل التعويضي لتذبذبات التصدير ـ واشنطن فبراير ١٩٦٣ ص ٩ـ١٤) وما يزال قرار اعطاء التمويل التعويضي بالتقييم الاحصائي تتـم في ظروف محددة من سلطة «الصندوق» · ونتيجة لضرورة التقييم الاحصائي ، تتـم المسحوبات بعد مرور فترة معينة وفي ذلك الوقت قد تفشل دولة بدون احتياطيات في تنفيذ الشروط الاخرى للصندوق ، وهكذا تخسر مساندته · (أنظر مثلا الفصل الثالث القسم الخاص بكولومبيا) ·

٢٢ ـ مثلا للبرازيل عام ١٩٦١ ، ١٩٦٥ وللارجنتين عام ١٩٦٢ ، ١٩٦٥ ولشيلي عام ١٩٦٥ ·

٢٣ ـ أنظر مثلا : ج· ج· بولاك : « هل قال الاقتصاديون كلمتهـــم الاخيرة في الحرب ضد التضخم ؟ » مجلة التمويل والتنمية ـ العدد رقم ٣ـ١٩٦٨ :

★ يوتون واي : « العلاقة بين التضخم والتنمية الاقتصادية » دراسة احصائيـة تأثيرية ـ أمف ستاف بيبرز ـ المجلد السابع ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ ·

★ أ· بهاتيا : « التضخم والانكماش والتنميـــة الاقتصادية » امف ستاف بيبرز المجلد الثامن ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ ·

★ جرترود لوفاس : « التضخم والصادرات في البلدان المنتجة للمواد الاولية » امف ستاف بيبرز ـ المجلد التاسع العدد ١ مارس ١٩٦٢ ·

★ أ· س· شعلان : « تأثير التضخم على تركيب الاستثمار الخاص المحلي » ـ امف ستاف بيبرز ـ المجلد التاسع العدد ٢ يوليو ١٩٦٢ ·

★ جريم دورانس : « تأثير التضخم على التنميـــة الاقتصادية » ـ امف ستاف بيبرز ـ المجلد العاشر ـ العدد رقم ١ مارس ١٩٦٣ ·

★ لنفس المؤلف : « التضخم والنمو ـ الدليل الاحصائي » ـ امف ستاف بيبرز ـ المجلد الثالث عشر ـ العدد رقم ١ ـ ١٩٦٦ ·

★ هنان ايزكائيل : « التوسع النقدي والتنمية الاقتصادية ـ امف ستاف بيبرز ـ المجلد الرابع عشر العدد رقم ١ ـ مارس ١٩٦٧ ٠

★ ارنست ستورك : « سياسات الاستقرار ـ خبرة بعض البلدان الاوروبية في الخمسينات» ـ امف ستاف بيبرز ـ المجلد الخامس عشر العدد ٢ يوليو ١٩٦٨٠

★ س٠ كانيسا ـ ثازان : « استقرار اقتصاد ـ دراسة جمهورية كوريا » ـ امف ستاف بيبرز ـ المجلد السادس عشر ـ مارس ١٩٦٩ ٠

٢٤ ـ بعض المعارضين الرئيسيين لسياسات الصندوق في امريكا اللاتينية ، كانوا أساسا مدرسة من الاقتصاديين في اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية التابعة للامم المتحدة (ايكلا اوسيبال) اطلق عليهم اسم «البنيويين» ٠ ويحاول البنيويون عادة بأن السياسات الانكماشية «للصندوق» أو الصنف النقدي Monetariet Variety (الصنف النقدي هو وصف يطلق على سياسات علاج التضخم بالطرق الاورثوذكسية ـ المترجم) ، لا تلغي الاسباب الاساسية للتضخم ، وانه من الضروري القيام بتغييرات بنيوية تشتمل على بعض التوسع واعادة توجيه الانتاج ، وبعض اعادة التوزيع للدخول اذا كان يراد التوصل للاستقرار ٠ وهم يقولون أيضا بأن هناك سببين رئيسيين للتضخم هما : **النمو البطيء** لتموين المواد الغذائية الراجع أساسا الى النظم المتحجرة في استغلال الاراضي الزراعية **والنمو البطيء** للصادرات الراجع أساسا للنمو البطيء للطلب على المواد الاولية ـ أنظر أيضا صفحتي ١٦٣ ، ١٦٤ ٠ وهناك كثير مما نشر عن البنيويين والجدل البنيوي ـ النقدي أنظر مثلا :

★ ٠أ و٠ هيرشمان (الناشر) « مسائل امريكية لاتينية » مقالات وتعليقات : اكتتاب صندوق النقد القرن العشرين نيويورك ـ ١٩٦١ ٠ وبالذات الاجزاء التي كتبها روبرتو كامبوس ، ودافيد فيليكس ، وجوزيف جرونفالد ٠

★ دولي سيرز « نظرية عن التضخم في البلدان النامية اعتمادا على خبرة من امريكا اللاتينية ـ اوكسفورد ـ ايكونوميك بيبرز ـ ١٩٦٢ ٠

★ دكتور راؤول بربيتش : « التنمية الاقتصادية او الاستقرار النقدي ؟ المتاهة الكاذبة » النشرة الاقتصادية للامم المتحدة عن امريكا اللاتينية ـ مارس ١٩٦١٠

★ « ايكلا » : « التضخم والنمو ـ موجز للخبرة في امريكا اللاتينية ٠
نفس المرجع ـ فبراير ١٩٦٢ ٠

★ اوزفالدو سونكل : « التضخم في شيلي ـ تناول غير اورثوذكسي » ٠
انترناشيونال ايكونوميك بيبرز ـ رقم ١٠ (وأيضا في التريمستر ايكونوميك اكتوبر ـ ديسمبر ١٩٥٨) ٠

نفس المؤلف : « الفراكاسودي لابوليتيكاس دي استابليزاسيون »
النزاع حول سياسة الاستقرار النقدي ٠٠
التربستر ايكونوميك اكتوبر ـ ديسمبر ١٩٦٣ ٠

★ دافيد فيلكس : « عدم التوازنات البنيوية والصراع الاجتماعي والتضخم » : نظرة على مجهودات شيلي الحديثة المضادة للتضخم · ايكونوميك ديفولوبمنت آند كلتشول شينج ـ يناير ١٩٦٠ ·

★ آنيبال بنتيو : « آن كابودي دسارولو فروسترادو » ·
كوليكسيون اميركا نويسترا ـ ايداتوريال يونيفيرستاريا س· ٠١ سنتياجودي شيلي ١٩٦٢ ـ ص ١٢٥ ـ ١٤٧ ·

ولنفس المؤلف : « شيلي ـ اقتصاد صعب » ·
سنترال سيبال ـ بندي ـ ١٩٦٤ ـ ص ٦٠ ـ ٨١ ·

★ ويرنز باير : « لاتين اميركان ريسيرش ريفيو ـ » ربيع ١٩٦٧ ·
أنظر أيضا مارتين ل· لوفتس «صندوق النقـــد الدولي ـ ١٩٥٥ ـ ١٩٦٧ · بيبلو جرافيا مختارة » ـ امف ستاف بيبرز ـ مارس ١٩٦٨ ·
وأيضا الفصل الرابع حاشية رقم ٣ ، ١٤ ·

٢٥ ـ مثلا : جريم دورانس (في : « تأثير التضخم على التنمية الاقتصادية ـ امف ستاف بيبرز ـ الجزء العاشر ـ العدد رقم ١ مارس ١٩٦٢ ـ تحت العنوان الفرعي » التضخم ليس هو المشكلة الوحيدة للتنمية) وقد ورد في المقال : السيطرة على التضخم هي مجرد واحدة من المشاكل التي تواجه حكومة ترغب في تشجيع التنمية الاقتصادية السريعة · فمكافحة الامية ، واصلاح الاساليب البيروقراطية ، واقامة التسهيـــلات الصحية الاساسية للتخلص من الامراض المتوطنة ، واحلال الاساليب التجـــارية التي تقوم على المنافسة محل الاساليب الاحتكارية ، وتشجيع توسيع روح الاعمال الحرة ، وخلق قدر كاف من رأس المال الاجتماعي ، كل تلك الاشياء يمكن ان تكون شروطا هامة مسبقة للنمو السريع ، ومع هذا فان التصدي لتلك المشاكل يمكن ان يكون اكثر سهولة في جو من الاستقرار المالي : أي أن التضخم السريع سيزيد من احتمال فشل ذلـــك التصدي ·

٢٦ ـ أنظر حاشية رقم ٢٤ بهذا الفصل ـ وأنظر أيضا في الفصل الرابع الجزء الخاص بالسياسات التبادلية في امريكا اللاتينية (١) ·

٢٧ ـ أنظر الفصل الرابع ·

٢٨ ـ المشروعات ليست موضوع هذه الدراسة وللحصول على تقرير وصفي عـن «مجموعة البنك الدولي» أنظر مثلا وثيقة نشرتها المجموعة : « البنك الدولي ـ ايدا ـ وافك » السياسات والعمليات ـ ابريل ١٩٦٨ ·

٢٩ ـ الامن خلال « افك » التي اقيمت عام ١٩٥٩ ·

٣٠ ـ «البنك الدولي» ـ اتحاد التنمية الدولي والتقرير السنوي ١٩٦٨ · ص ٢٥·

٣١ ـ تقول بنود الاتفاق انه « في الظروف غير العادية ـ يمكن ان تغطي قروض

البنك جزءا من تكاليف العملية المحلية ، او تكاليف النقد الاجنبي غير المباشر للمشاريع التي يقرضها البنك (البند الرابع الجزء الثالث ب، ج، د) ٠

٣٢ ـ بنود اتفاق البنك تحتوي فقط على مواد في البند الاول عن موضوع الاستثمار الخاص (أنظر ص ٤٧) ولكن اتخذ المحافظون بعد ذلك قرارا يقول ان البنـــك قد لا يقرض البلاد التي تعتبر معاملتها للاستثمار الاجنبي الخاص غير مرضية (أنظر هذا الفصل الحاشية ٧) وتشتمل تقارير «البنك» على مقاطع حول هذا الموضوع (أنظـر مثلا ص ١٣٨ ، ١٣٩ في الفصل عن البرازيل) ٠

٣٣ ـ أنظر : التقارير السنوية ١٩٦٥/١٩٦٦ و ١٩٦٦/١٩٦٧ و ١٩٦٨ ٠

٣٤ ـ انظر « التقارير السنوية » حول اشتراكات الاعضاء وحقوق التصويت ٠

٣٥ ـ في الخمسينات والستينات المبكرة نشر البنك عددا من التقارير العامة عن الدول في دار جونز هوبكنز ولكن لا يمكن أخذ تلك التقارير على انها ممثلة لوجهـات نظر البنك عن التنمية (أنظر ص ٦٥ ـ ٦٦) ٠

٣٦ ـ مثلا أكد خطاب المستر ماكنمارا لمجلس المحافظين في ٣٠ سبتمبر ١٩٦٨ ـ الحاجة الى برامج تنظيم النسل وأكد استعداد البنك للمساعدة في تلك البرامج ولكن لم يذكر أية شروط لذلك ٠

٣٧ ـ البنك الدولي ـ اتحاد التنمية الدولي التقرير السنوي ـ ١٩٦٨ ـ ص ٧ ٠

٣٨ ـ نفس المرجع ـ ص ٨ ٠

٣٩ ـ تهتم تلك الاجزاء أساسا بالكونسورنيوم والمجموعات الاستشارية ـ التي توصف نشاطاتها وسياساتها بطريقة كاملة نسبيا ـ أنظر أيضا جون هوايت ـ «الارتباط بالتنمية» (أودي ١٩٦٧) ٠ مايكل هوفمان (من هيئة موظفي «البنك الدولي») تنسيق المساعدات : في «المساعدات الفعالة» ـ أودي ـ ١٩٦٦ ٠

٤٠ ـ « الاجراءات المالية الاضافية » : دراسة مطلوبة من مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ـ ١٩٦٤ ـ نشرتها «ابرد» في ديسمبر ١٩٦٥ ٠

٤١ ـ نفس المرجع ص ٤٤ ٠

٤٢ ـ نفس المرجع ص ٤٤ ـ ٤٩ ٠

٤٣ ـ نفس المرجع ص ٤٦ ـ ٤٧ ٠

٤٤ ـ نفس المرجع ص ٤٨ ٠

٤٥ ـ خبرة البنك الخاصة للاقراض فرضا ٠

٤٦ ـ أنظر «المساعدات الفعالة» أودي ١٩٦٦ ـ ص ٣٤ ٠ وبالاضافة يقول مايكل هوفمان ـ «من البنك الدولي» في مقالته عن «تنسيق المساعدات» ٠ وجهة نظر البنـك المبنية على خبرته حتى هذا التاريخ أن تحسين فعالية المساعدات هو مهمـــة محددة ،

متميزة ، ذات مغزى ، منفصلة تماما عن مسألة كمية المســـاعدات ـ (نفس المرجـــع ص ٦٧) ٠

٤٧ ـ انظر الفصل الاول حاشية ١٠ ٠

٤٨ ـ « بعض ملامح الفلسفة الاقتصادية للبنك الدولي » ـ «البنك الدولي» سبتمبر ١٩٦٨ ـ ص ٧ ـ ١٩ ٠

٤٩ ـ نفس المرجع ص ٧ ٠

٥٠ ـ نفس المرجع ص ٧ ، ٨ ٠

٥١ ـ نفس المرجع ص ١١ ٠

٥٢ ـ نفس المرجع ص ١١ ٠

٥٣ ـ نفس المرجع ص ١٢ ٠

٥٤ ـ نفس المرجع ص ١٦ ، ١٧ ٠

٥٥ ـ نفس المرجع ص ١٧ ، ١٨ ٠

٥٦ ـ بعد الدور الذي قامت به وكالة المخابرات المركزية الامريكية في تولية حكومة فوربس بيرنهام ٠

٥٧ ـ انظر جون هوايت : « الارتباط بالتنمية ـ أودي ـ ١٩٦٧ ، لكي تحصـــل على تاريخ وتحليل كاملين لتلك الهيئات ـ وانظر أيضـــا : « التقارير السنوية » التي تقرر الاهداف الرسمية لتلك الهيئات ٠

٥٨ ـ كان للبنك عام ١٩٦٧ اربعة اقسام للمناطق واحد منها مسئول عن نصف الكـــرة الغربي ٠

٥٩ ـ قد يقوم رئيس البنك الجديد المستر ماكنمارا بتغيير هذا الوضع ولو أنهيئة الموظفين قد تكون اكبر حجما ٠ ففي خطابه لمجلس المحافظين في ٣٠ سبتمبر ١٩٦٨ قال ماكنمارا : « مع تضاعف اقراض مجموعة البنك ومع التزايد في تعقيد عملياتنا ، فانه من الواضح انه ستكون هناك حاجة الى زيادة العدد الكلي للفنيين بالبنك ، كما انـــه ستكون هناك حاجة الى تسهيل اساليبنا في العمل ٠ ونعمل الان على اختيـــار موظفين حول العالم ، لايجاد أشخاص على المستوى العالمي والاخلاص اللذين كانا دائمـــا سمة موظفي البنك ٠ وانني لارغب بشدة في ان يكون هذا « البنك » بنكا دوليا حقا كما هـــو بالاسم ٠ وانوي التاكد من اننا نتحرك بثبات في اتجاه أوسع مدى ممكن من التوزيع في مواطنة موظفينا ٠

٦٠ ـ ولكن انظر هذا الفصل حاشية رقم ٦٦ ٠ وعن اللجنة الاقتصادية انظر أيضا مقالة اندروكا مارك التي نقلنا عنها في هذا الفصل حاشية رقم ٤٨ اذ يقول : « فـــي السنوات القليلة الماضية كان هناك تطور رئيسي آخر في سياسة « البنك » هو ان عمل تحليل يتمشى مع الاداء الاقتصادي للدولة قد أصبح هدفـــا رئيسيا للعمل الاقتصادي لمجموعة البنك » ٠ كانت لجنة الموظفين الاقتصادية السابقة التي كانت تتجـــه للتركيز

على مسائل صلاحيــة الاستدانة ، قد استبدلت بلجنة اقتصـــادية يراسها المستشار الاقتصادي لرئيس البنـــك · كان التركيز الاساسي لتلك اللجنة على تقييــم الاداء الاقتصادي ، وتشكيل سياسة البنك لضمان اداء اقتصادي أفضل ، وأيضا التركيز على ما يجب أن تكون مجموعة الشروط المناسبة للقروض بالنسبة لدولة ما · وتشارك هيئة موظفي «صندوق النقد الدولي» وتساهم في هذه العملية بالخبرة والكفاءة ·

٦١ ـ أعطى وصول ماكنمارا دفعة جديدة لتلك الاراء· وهذا واضح على الخصوص في حالة اندونيسيا · ولكن هناك علامات على الاهتمام المتزايد للبنك بالسياسات العامة في بلدان اخرى أيضا · فعلى سبيل المثال اثناء مقابلة نشرت في مجلة «البانكر» (عدد مارس ١٩٦٩) قال المستر ماكنمارا : « في خريف ١٩٦٨ عين البنك بعثة مقيمة فـــي اندونيسيا لها مسئوليات نصح السلطات الاندونيسية في مسائل السياسة الاقتصادية والادارة ، والاستخدام الفعال للمساعدات التكنيكية بما في ذلك اجراء دراسات للتعرف على المشروعات والاعداد لها واختيار المستشارين وتحديد الشروط التي يرجع اليها ، والامور المتعلقة بها ·· وهذه أول مرة تصبح فيها « مجموعة البنك » متداخلة بذلـــك العمق في الدفع بتخطيط التنمية وفي تنفيذها بوساطة احدى الدول الاعضاء ، فاذا مـــا دعت الحاجة فلن تتردد في تحمل مسئوليات مماثلة في بلاد اخرى · وسئل ماكنمارا في نفس المقابلة عما كان يقصده عندما قال أن خطط التوسع في اقراض افريقيا تعتمد على « التعاون الفعال » من البلدان الافريقية : أجاب : « ما كنت اقصده هو ان البلاد الافريقية يجب ان تخلق الجو المناسب للتنمية يشتمل ذلك على :

أ ـ الاستعداد لاتخاذ قرارات صعبة ضرورية لضمان برنامج تنمية سليم وقابـل للتنفيذ · ويمكن أن تشمل تلك القرارات اجراءات ضريبية وقرارات تتعلق باتجـــاه التنمية ، واختيار المشاريع التي قد تكون غير شعبية من الناحية السياسية ·

ب ـ الخبراء الخارجيين من «البنك الدولي» وآخرين ـ في مجال أولويـــــات القطاعات والمشروعات ، وتنفيذها ، وتنفيذ هذه النصائح ·

٦٢ ـ الاشارة الى أن هذا هو الوضع جاءت في بحث اندروكا مارك المنقول عنه في هذا الفصل في الحاشية رقم ٤٨ ـ أنظر المقتطفـــات ـ ص ٥٩ ـ ٦٠ ، وبالذات الجملة : « يجب على من يقوم بالتحليل فحص خطة التنمية الحكومية ، وان كانت تلك غير موجودة يجب عليه أن يعمل على عمل استراتيجية انمائية قاطعة او ضمنية » ··

٦٣ ـ أنظر أيضا اندرو كاماك ـ نفس المرجع ص ١٧ ـ حيث يقول : « ان المحاولة هي مساندة سياسات وافعال توصل للنمو ، وليس شراء ـ سياسات يحبها « البنـــك الدولي » ، بواسطة قروض او ائتمانات · وقد يبدو ان الخلاف خاف ، ولكنه مهـــم لدرجة هائلة · ففي الحالة الاخيرة سيعني الامر الحصول على قرار سياسة لا تؤمن به الحكومات المنفذة حقيقة · وان ما نبحث عنه بدلا من ذلك هو مساندة تلك العناصر وتلك السياسات التي تساعد النمو ، ومن خلال تلك المساندة نقويها وبذلك نشجع معدلا أسرع للنمـــو » ·

٦٤ ـ ومن هم اعضاء الحكومة الذين يستطيعون قراءة الانجليزية حيث ان التقارير غير مترجمة وتكتب بالانجليزية دائما ؟ !

٦٥ ـ « حول تقارير البنك » ـ أنظر أيضا جون هوايت » « الارتبـــاط بالتنمية ـ أودي ـ ١٩٦٧ ـ ص ٧٢ ٠

٦٦ ـ كمثل ـ سياسات زيادة الانتاج الزراعي التي اقترحت على حكومة جوايانا، اعتمدت على اقتراض تجاوب سلبي من المنتجين نحو ثمن أعلى للارز ٠ وفي تقـارير اخرى بوضع تأكيد كبير على زيادة الاسعار الزراعية بغرض تنشيط الانتـــاج ٠ ويبدو هناك أيضا عدم ثبات في حالة المواد الاولية ـ من كلا الناحيتين ٠ من ناحية عدم ثبات التنبؤات عن الاسعار في المستقبل او الاسواق ، ومن ناحية ان اقتصاديي «البنك» فـــي افريقيا يوصون مثلا بادخال زيت النخيل ، وبذلك يهددون وضع المنتجين القدامى لهذه السلعة في الملايو وأسعار زيت النخيل عموما ٠

٦٧ ـ أنظر الفصل الرابع ٠

٦٨ ـ بحث اندرو كامارك (الذي نقلت عنه في هذاالفصل الحاشية رقـــم ٤٨) يحتوي روايات لكل من هذين التفسيرين ٠ ففي صفحتي ٩ ، ١٠ يقول : « قبل تنظيـــم «البنك الدولي» أعطي اهتمام قليل عند الاقراض الدولي للحكومات للاستخدام الخاص الذي سيتصرف به المقترض في الاموال التي تلقاها ٠

كان الفشل في تسديد الديون الدولية منتشرا في الثلاثينات واستنبط من ذلك ان السبب الرئيسي لهذا الفشل هو الاستعمال الخاطىء للامـــوال من ناحية المقترضين ، ونتيجة لذلك فعند كتابة ميثاق «البنك الدولي» اشتمل على بند يقرر ان اقتراض «البنك» يجب ان يكون من أجل مشروعات ٠ وكان ذلك يعني بالضرورة ان «البنك» يجب عليه ان يقرض فقط لاغراض محددة بوضوح ومتفق عليها ، وينتج عنها زيادة في القدرة الانتاجية للدولة المقترضة ، وان هناك ترتيبات مناسبة من حيث وجود المؤسسات يجب ان تكون موجودة في تلك البلد ، أو أن تخلق لضمان أن اغراض البنك قد توصل اليها ٠

ومنذ البداية استعمل البنك هذا التكتيك في الاقراض كوسيلة لضمان بعض التقدم في استخدام اكثر فعالية للمصادر المقترضة او المحلية في الدولة المتلقية للقرض٠ ولذلك فانه على مر السنين وحتى في الاحوال التي ساهم فيها «البنك» مساهمة قليلة نسبيا في سيولة رأس المال الدولي ، فانه قدم مساهمة ذات مغزى من ناحية تحسين ادارة المصادر على الاقل في تلك الاجزاء من الاقتصاديات التي تساعدها مباشرة » ٠

وفي صفحة ١٥ يقول : « ومع هذا النمو للمسئولية الاعظم لمجموعة «البنك» الدولي في تمويل التنمية ، كان هناك نمو في التعاطف مع عمل اكثر ايجابية للحصول على أداء اقتصادي أحسن من الدولة ٠

وقد تفرع هذا جزئيا من البحث الاقتصادي في الجامعات الذي ذكر من قبـــل ، وجزئيا من الشعور بالاحباط من ناحية التقدم الذي أحرز حتى الان في البلدان الاقـــل نموا ، وبالتالي من الرغبة في تعديل الاسلوب الذي قدمت به المساعدات الاقتصادية ٠

كانت هناك دفعة هامة جدا في هذا التطور هي خلق «اتحاد التنمية الدولي» (أيدا)

عام ١٩٦٠ لتوفير رأس المال بشروط مخففة ـ أي مقابل منحة كبيرة جـــدا ـ للدول النامية الافقر • ولانه لم يكن هناك غير «البنك الدولي» فقد كان من السهل التغاضي عن ان قروض «البنك» تشتمل على عنصر دعم • وبضمان الدول الاغنـــى التي تقف خلف البنك فقد تمكن من الاقتراض والاقراض بفائدة تقل عموما عما كانت الدول الناميـــة مضطرة لدفعه • كان من السهل التأثر بشعور ان البنـــك هو «بنك» وأن يتغاضى عن أسلوب عمل لضمان أداء احسن في المشاريع والقطاعات المولة ، وان ينتهي الى أن الاداء الاقتصادي لاقتصاد المقترض خارج عن اهتمام البنك• ويخلق «ايدا» للائتمانات ـ التي تعتبر بالشروط الحالية مكافئة لعنصر منحة يعادل ٨٠٪ من القيمة الاسمية للائتمان (محسوبة بمعدل خصم يعادل ١٠٪) ـ يصبح واضحا ان الموضوع تماما عن كونه عملية بنكية استثمارية عادية • والحقيقة ان مجموعة «البنك الدولي» منشغلة بتمويل التنمية، وليس هناك مفر من أن تكون مهتمة بأداء الاقتصاد ككل •

٦٩ ـ في أوقات مبكرة مثل عام ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ قال البنك في «التقرير السنوي» انه يجب ان نضمن ان الحفاظ على خدمة قروض «البنك» لا تتهدد بظهور ظروف يمكن تفاديها بطريقة معقولة •

٧٠ ـ أنظر مثلا كامارك (هذا الفصل حاشية ٤٨) ص ١٨ :

« ان اكثر اسلوب فعال للمد بالتمويل الخارجي مقابل اجراء تحسينات معينة في السياسات والتصرفات التي تساندها ما زال بعيدا عن ان يفهم فهما كاملا • على ان هناك بعض المبادىء التي يبدو أنها تظهر من الخبرة • وعلى سبيل المثال يساعد تمويل مشروع لمد أحد الطرق في احيان كثيرة ، على ضمان بعض التحسينات المحتاج اليها في السياسات التي تؤثر على قطاع الطرق بأكمله وايضا في السياسات التي تؤثر على الاقتصاد بأكمله • ولكن من النادر ان يساعد تمويل مشروع طريق في ضمان تحسينات في السياسات التي تؤثر على قطاع القوى الكهربائية • فلكي تتم تحسينات أساسا يجب أن يكون هناك تطابق مباشر من جانب الوكالة المختصة ، مع التمويل الذي يصل •

ويأتي التأثير على السياسات العامة من تطابق مصالح وزارة المالية والبنـــك المركزي ووزارة الاقتصاد أو مجلس التخطيط مع ازدياد استيراد المصادر الخارجية • وحيث ان «مجموعة البنك» لم تقدم أي برنامج للقروض فليس لديها أية خبرة في مدى تأثير هذا النوع من التمويل الخارجي ـ ولتعريف برامج القرض أنظر هذا الفصل فـــي الجزء التالي الخاص « بوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية » •

٧١ ـ بيرو وكولومبيا •

٧٢ ـ انظر الفصل الثالث ـ الجزء الخاص بكولومبيا •

٧٣ ـ انظر ص ٥٤ ـ ٥٦ •

٧٤ ـ في كوستاريكا مثلا وصل نقد البنك لسياسة التعليـــم الى الصحافة حيث احتل الصفحات الاولى وتسبب في مناقشات عنيفة في البرلمان •

٧٥ ـ يجب أن تكون العملية متبادلة بطبيعة الحال ·

٧٦ ـ انظر الى خطابه امام مجلس المحافظين ـ واشنطن ٣٠ سبتمبر ١٩٦٨ ·

٧٧ ـ ولكن «البنك» كان يهتم بشكل عميق بمسائل تخفيض العملة ـ انظر مثلا الفصل الثالث في الجزء الخاص بكولومبيا ·

٧٨ ـ ولكن هناك قليل من الادلة على ان البنك يضغط من اجل التوسع · بل ان هناك بعض الدلائل العكسية ـ انظر مثلا هذا الفصل ـ حاشية ٦ ·

٧٩ ـ في بيرو تسمى «دراسات الصلاحية»· «لوس انفورمس دي لوس جرينجوس» أي معلومات الامريكان (يطلق لقب جرينجو على الامريكان في امريكا اللاتينية ـ المترجم) و «ترابا جودي لوس تكنيكوس» شغل الفنيين المتخصصين ·

٨٠ ـ كتب سكامل في انترناشيونال مونيتري بوليس الطبعة الثانية ـ ماكميلان ١٩٦١ : «السمة الملحوظة ، ان البنك قد اكتسب احترام وثقة المصالح المالية ومصالح الاعمال حيث انه يدار كعمل بواسطة رجال بنوك بالتعاون مع وول ستريت والمصالح المالية في العالم كله » ·

٨١ ـ والبنك بهذه الطريقة كان اكثر حذرا بكثير مما تتطلب بنود اتفاقه · فالبند الثالث الجزء الثالث يقول : ان الكمية الكلية للضمانات المعطاة والمساهمات في القروض وفي القروض المباشرة التي يقدمها البنك لا يجب ان تزيد على مائة في المائة من رأس المال المكتتب الذي لم يمس واحتياطيات وفوائد «البنك» · وسيكون بقرار المستر ماكنمارا بمضاعفة اقراض البنك ، بعض التأثير على ذلك الوضع ·

٨٢ ـ ولو أنه يمكن ان يكون لهم نواب ذوي اهتمام بالتنمية ·

٨٣ ـ ان احسن واوضح مثل على استسلام «البنك» للضغط السياسي هو في قرار عدم تمويل السد العالي في مصر عندما بدأت الولايات المتحدة وبريطانيا في الشجار مع مصر عامي ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ·

٨٤ ـ انظر بنود الاتفاق ـ البند الاول ·

٨٥ ـ انظر المقتطف من «دليل ارشاد البرامج» ، الصادر عن « ايد » الفصل الاول ـ حاشية ٤ ·

٨٦ ـ «مبادىء المعونة الاقتصادية الخارجية ـ وكالة التنمية الدولية ـ واشنطن عام ١٩٦٣ ـ ص ٣ ·

٨٧ ـ نفس المرجع ص ٤ · انظر ايضا تقارير «ايد السنوية» للكونجرس ، البرامج المقترحة للدفاع المتبادل والتنمية · ملخص مقدم للكونجرس وتقارير لجان استماع للكونجرس عن المساعدات ·

٨٨ ـ ج· رانيس ، ج نيلسون ـ « اجراءات لضمان الاستخدام الفعال للمساعدات

ورقة نقاش » ـ « ايد » رقم ٩ المنشورة أصلا في المساعدات الفعالة ـ أودي ـ ١٩٦٦ ـ ص ٨٥ ·

٨٩ ـ نفس المرجع ص ٩١ ·

٩٠ ـ « المعونة الخارجية والتنمية الاقتصادية مع الان ستروت » ، الى تحالف اكثر فعالية للتقدم ـ الذي نشر كورقة مناقشات ـ « ايد » ارقام ٧ ، ١٣ ·

٩١ ـ ورقة مناقشة « ايد » رقم ١٣ ص ٣٢ المنشورة في مارس ١٩٦٧ بعد ان ترك شينيري « ايد » ·

٩٢ ـ نفس المرجع ص ٢٩ ـ ترك شينيري البنك عام ١٩٦٥ واستقال ايضا مع باقي اعضاء مجلس التسعة (انظر الصفحة الاولى للفصل الاول) وهو ناقد لبعض السياسات الحالية للولايات المتحدة في امريكا اللاتينية · فمثلا في ص ٣٢ من الورقة المذكورة آنفا يقول : رغم انه قد تمت بعض المحاولات اثناء المفاوضات لتقديم المساعدات لشيلي ، والبرازيل ، وكولومبيا لربط كمية معونة الولايات المتحدة بأداء الدولة ، فان الظاهرة المبدئية التي استخدمت لتقييم الاداء كانت قياسات لنجاح الدولة في التغلب على المصاعب القصيرة الاجل امام التنمية ونجاحها في تثبيت الاستقرار المالي وفي الاصلاح · ولكي نتوصل الى النمو والى الاستقرار فمن المرغوب فيه توطيد مقاييس للمساعدات ، مرتبطة ارتباطا خاصا بالتنمية طويلة المدى والتي توفر الحوافز لاداء اقتصادي افضل ·

٩٣ ـ تقوم «ايد» في امريكا اللاتينية الان بتقديم قروض برامج للبرازيل وكولومبيا وشيلي · وقد تطورت فكرة قروض البرامج تلك أولا ليس في « ايد » بل في وزارة الخارجية نفسها ·

٩٤ ـ أنظر الجزء التالي في هذا الفصل ـ لا تلعب «سياب» دورا في المفاوضات· وخطابات النوايا الموجهة «لسياب» لا تنشر عادة وان لم تكن محظورة الى حد ما ، وقد تم نشر بعضها في بعض الظروف (مثلا: تقرير جرونينج عن شيلي المشار اليه في الفصل الاول حاشية ١٣) ·

٩٥ ـ لمناقشة مفصلة عن قروض البرامج انظر اندرزيج كراسوفسكي « صلة المساعدات المبنية على الخبرة الامريكية في تونس ـ أودي ١٩٦٨ · انظر ايضا شينيري الذي يقول مثلا : « لمبدأ المقابلة تطبيقات في ادارة المساعدات في كلٍ من معونة المشاريع ومعونة البرامج· فقيمة ذلك المبدأ في الحالة الاولى اقل لانها تتطلب مجرد اعادة توجيه المصروفات الجارية للحكومة لتوفير النصيب المحلي من تكاليف المشروع · وبينما يشير ذلك الى تأييد الحكومة لذلك المشروع بالذات فانه قد يجري في نفس الوقت مع المجهودات غير الكافية للتنمية الشاملة ، وانخفاض معدلات الادخار كما كان الحال في عديد من بلدان امريكا اللاتينية · أما عندما يطبق ذلك المبدأ على برنامج شامل للمعونة ، فان المقابلة يمكن ان تكون فعالة اكثر بكثير · ان معونة البرامج يمكن أن ترتبط ببرنامج شامل للتنمية ، وأن تكون مشروطة بتنفيذ سياسات يراد منها زيادة الاستثمار

وتوجيهه نحو مناطق الاولويات · « العونة الخارجية والتنمية الاقتصادية » ـ ورقـة «ايد للمناقشة رقم ٧ ـ ص ٣٠ ·

٩٦ ـ قد تكون تلك البعثات في بعض الاحيان كبيرة جدا · ففي البرازيل تشغل البعثة حوالي عشرة طوابق من مبنى مكاتب · أما السفارة فمبناها في مكان آخر ·

٩٧ ـ انظر مثلا « المساعدات الفعالة » ـ أودي ـ ١٩٦٦ محضر الاجتماع ص ٣٤ ·

٩٨ ـ التحالف الشيوعي ـ الاشتراكي الذي كاد يكسب انتخابات ١٩٦٤ ·

٩٩ ـ لمثل محدد انظر الفصل الثالث الجزء الخاص ببيرو ·

١٠٠ ـ انظر مثلا : «فضيحة التحالف من اجل التقدم» : تأليف سيمون ج· هانسون احد موظفي وزارة الخارجية السابقين بمجلة لايف الصادرة يوم ١٣ يناير ١٩٦٩· انظر أيضا «التحالف من اجل التقدم» · العام السادس «لنفس المؤلف مجلة الانتر اميريكان ايكونوميك آفيرز » ـ المجلد ٢٢ العدد الثالث ـ شتاء ١٩٦٨ · انظر بالذات ص ١٣ ـ ١٦ عن البرازيل حيث يقول هانسون مثلا : « قال المستر راسك » (ان مضمون التحالف من اجل التقدم قد اصبح الامر اليومي لامريكا اللاتينية) · ولكن ، ان كان هذا المثـل المكتمل هو الذي سيؤدي الى نجاح التحالف (اي البرازيل) ، فان الاطاحة بالحكومـة الديموقراطية ، وتخفيض معدل النمو ، والضربات المميتة الموجهـة لنقابات العمال ، وتوسيع الفجوة بين الاغنياء والفقراء ، والانخفاض الضخم في مستوى معيشة الجماهير الشعبية ، ان كان كل ما سبق يشكل مضمون التحالف الذي ظهر ، فان المفهوم الاصلي للتحالف قد فهم بشكل سيء ،واذا كان ذلك المثل المكتمل ـ للتسليم ـ الذي يدعـو للرثاء ـ بواشنطن في سلطة أخذ القرار والاستسلام لفرقعة السوط للاجبار على الموافقة على اهداف المستثمرين المباشرين مهما كانوا ومهما كان ذلك غير متوافق مع ما جرت عليه العادة في القارة كلها ، ان كان ذلك هو مضمون «التحالف» فانه لا توجد أية دولة امريكية لاتينية يمكن ان تكون قد عرفت ذلك في اجتماع بونتادل است ثم وافقت على الاشتراك في ذلك التحالف (ص ١٥) ·

وقال ايضا : « ان سلطة اتخاذ القرارات في البرازيل قد ألغيت لمصلحة المستثمرين الاجانب على وجه الخصوص · فتصريحات الارباح والخسائر لشركات مثل شركـة البرازيل للضوء والقوى » ، وشركة التلغراف والتليفون الدولية ITT ، وشركة الطاقة

الامريكية والاجنبية ، اضحت براهين حية على الطاعة التي وافق بها البرازيليون · (ص ١٤) انظر ايضا الفصل الرابع · حاشية ٣٠ ·

١٠١ ـ أو «يدب» أو «بيد» بانكو انتر اميريكانو دي ديسارولو ·

١٠٢ ـ حقوق التصويت في «يادب» ليست مقابلة لنسبة حجم الحصص (انظـر التقارير السنوية « ليادب ») ، ودول امريكا اللاتينية لها اغلبية في التصويت ·

١٠٣ ـ يوجد سبب آخر لهذه المرونة يقترحه جون هوايت في مقاله « بنك التنمية

الاسيوي : مسألة اسلوب » · انترناشيونال افيرز ـ المجلد ٤٤ ـ العدد الرابع اكتوبر ١٩٦٨ ·

١٠٤ ـ لوجهة نظر مختلفة تماما عن مغزى «يادب» أنظر جون هوايت : « بنـــك التنمية الاسيوي ـ مسألة اسلوب » ـ وانظر ايضا مقاله القادم الذي ستنشره الاودي عن بنوك التنمية الاقليمية ·

١٠٥ ـ انظر ايضا الفصل الرابع عن السياسات التبادلية للمساعدات ·

١٠٦ ـ تعطى الحروف الاولى باللغة الاسبانية نفس الايجاز ·

١٠٧ ـ «المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الدول الامريكية »·

١٠٨ ـ لا تنشر تقارير «سياب» ولكنها أقل حظرا من تقارير « صندوق النقـــد الدولي » او «البنك الدولي » ·

١٠٩ ـ محاولة ادماج مجلس التسعة في «سياب» كانت جزئيا نتيجة لنقد الاول لسياسة الولايات المتحدة ·

١١٠ ـ انظر ايضا مثلا مقالة لوالترج · سيدويتز السكرتير التنفيذي «لسياب» في جورنال اوف كوميرس ـ ابريل ١٩٦٨ حيث يقول :

« هل يمكن للولايات المتحدة ان تستمر في القول لامريكا اللاتينية انها يجب ان تقبل المنافسة اكثر ، وانها يجب ان تخفض حواجزها التجارية ، وانها يجب ان تسمح بحرية اكثر لقوى السوق · ان لم تكن لتلك السياسات تتم ـ في الولايات المتحـــدة نفسها ؟ هل من الممكن لهذا البلد ان يتوقع من دول امريكا اللاتينية ان تقوم بمجهودات جديدة جبارة لتشجيع الصادرات ، ان كان الاحتمال واردا ، فانه بمجرد ان تظهر تلك المجهودات بشائر النجاح ، فسيغلق امامها سوق الولايات المتحدة ؟

الفصل الثالث

التطبيق

سيحاول هذا الفصل ان يعطي بعض الفكرة عن كيفية ممارسة الهيئات المذكورة آنفا لعملها ، بأن يصف بعض الاشياء التي كانت تحدث في وقت مبكر من عام ١٩٦٧ في الدول الاربع التي ذهبت اليها ، وهي كولومبيا ، وشيلي ، والبرازيل ، وبيرو . والدقة الكاملة مستحيلـــة ، ذلك أن مفاوضات « البنك الدولي » و « صندوق النقد الدولي » و « ايد » تجري بسرية كبيرة . وبعض الاشياء التي قيلت لي كانت متناقضة تماما ــ ولكن قيـــل لي ما فيـــه الكفاية بواسطة اناس متداخلين في كل من طرفي المفاوضات ، وأيضا من اناس خارج المفاوضات ، مما جعلني أمتلك بعض الفكرة عما كان يحدث .

١ ــ كولومبيا

في نهاية عام ١٩٦٦ حدثت لكولومبيا ازمة مع الوكالات الدولية . ففي ٢٩ نوفمبر ظهر الرئيس ليراس على شاشة التليفزيون ليعلن انه لن يقوم بتخفيض البيزو ، لمجرد أن الاجانب طلبوا منه أن يفعل ذلك . وانه سيقطع المفاوضات مع « صندوق النقد الدولي » وسيفرض قيودا مشددة . واشتملت تلك القيود على وقف التعامل بالنقد الاجنبي لمدة يومين ، تصبح جميع التعاملات بعدها تحت سيطرة البنك المركزي ، واشتملت أيضا على وضع المدفوعات التجارية في ذيل قائمة الاولويات ، والعودة الى نظام ضيق للسيطرة على الواردات .

كان لكولومبيا تاريخ طويل وصلة وثيقة عموما مع « البنك الدولي » ما عدا فترة تولي حكومة روجاس بينيلا الشعبية من ١٩٥٦ — ١٩٥٨ ، حينما أوقف « البنك » اعطاءه تعهدات للاقراض . توجهت البعثة الاولى من « البنك » الى كولومبيا عام ١٩٤٨ برئاسة لشلين كيوري (١) ، كان تقرير البعثة بمثابة دراسة اقتصادية عامة ، للمرة الاولى في كولومبيا ناقش ذلك التقرير الدخل القومي وميزان المدفوعات ومثل تلك المفاهيم ، رأوصى ببناء سكك حديدية وطــرق .

كان البنك مقرضا كبيرا في كولومبيا أساسا للسكك الحديدية والطــرق والقوى الكهربائية . وكانت كولومبيا ثالث اكبر دولة تحصل على قروضه في امريكا اللاتينية بعد المكسيك ثم بعد البرازيل مباشرة . وفي عام ١٩٦٥ كان أحد أول أربعة مــن مجموعات البنــك الاستشاريين قد أقيــم في كولومبيا . « والبنك الدولي » ما يزال هناك « الرئيس » المعترف به للوكالات الدولية . أصبح الامريكيون مهتمين بذلك البلد في الوقت الذي بدأ فيه وكأن العنف ربما سيؤدي الى تمزق أساسي وربما الى الثورة ، وبعد ذلــــك حينما تعرضت كولومبيا لمصاعب متزايدة في ميزان مدفوعاتها أساسا بسبب انخفاض أسعار البــن .

كانت « ايد » تقدم قروض البرامج منذ عام ١٩٦٣ . وكانت كولومبيا أيضا تستخدم تسهيلات « صندوق النقد الدولي » لبعض السنوات . وهكذا كان تداخل الوكالات الدولية له وزنـــه . وبحــلول منتصف الستينات كانت كولومبيا تحصل على قدر كبير من المساعدات وفي أغسطس ١٩٦٦ في ظل نظام كولومبيا للتبادل كل أربعة سنوات بين الحزب الليبرالي وحزب المحافظين، تولى الاحرار الحكم تحت رئاسة الرئيس ليراس ريستديبو . كان الرئيس ليراس وهو اقتصادي ذو ميول ليبرالية ، له ميول قوية لاجراء اصلاحات ، ولكنه كالعادة واجه معارضة محافظة قوية . وكانت كولومبيا في ظل الحكومة السابقة في نوفمبر ١٩٦٥ ، قـــد واجهت متاعب اقتصادية كبيرة ، فعقدت اتفاقية تحت الطلب بمبلغ ٣٦ر٥ مليون دولار لمدة عام مع « صندوق النقــد الدولي» وقالت الوكالات الدولية انها ستوقف مساعداتها حتى يتحسن الوضع. وأخيرا تم تعيين وزير مالية جديد وتم تخفيض البيزو في سبتمبر . وفي نوفمبر اتفقت الحكومة مع « صندوق النقد الدولى » على سلسلة من الاجراءات التي افترض انها توصل الى مناخ استثمارى أكثر ملاءمة ، ويقصد بها أيضا أن تقلل من احتمال عودة الازمات المالية على الا تقلل من التأكيد على أهداف التنميــة طويلة الأجل . واشتملت تلك الاجراءات على تعهدات لبدء سياسة رئيسية لتحرير الواردات ، وأن تعتمد أكثر على تغيرات في معدلات التبادل بأن تحول الواردات من نوعية تبادل الى أخرى لكي تنظــم مستوى الواردات ، وأن يتوصل الى فائض في الميزانية الجارية بقدر محدد وذلك بزيادة الدخل وتقليل المصروفات الجارية ، وأن يقتصر الاقتراض من البنك المركزي على كميات

محددة وحتى ذلــك الحد الاقصـــى أن يقتصر توفيـــر الائتمـــان على انتاج البن ، وأن تربط الزيادة في الاجور بالزيادة في الانتاج . وبالاضافة الى ذلـــك كان « صندوق النقد الدولي » على ما يبدو غير مطمئن لكفاية تلك الاجراءات، فطالب أن تقبل كولومبيا بأهداف توازن لميزان المدفوعات خلال عام، فاذا فشلت كولومبيا في تحقيق تلـــــك الاهداف ، حتى لو راعت شروط « صندوق النقد الدولي » فان من حق « الصندوق » الانسحاب أو عدم تجديد اتفاقية تحت الطلب .

وبحلول خريف ١٩٦٦ أصبح من الواضح أن كولومبيا ستفشل في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ، ويبدو أن الشروط الاخرى للاتفاقية كانت قد نفذت بالكامل بهذا الشكل أو ذاك ، وهناك ادعاء أو اثنان بالعكس ، ولكن أكثر الروايات رسمية هي أن كولومبيا قد حققت كـــل شروط « صندوق النقد الدولي » بتحديد توفير الاموال وتخفيض المصروفات الحكومية وسياسة البن وبتحرير الواردات ، وتخفيض سعر الصرف على بعض أصناف البضائع . وقد ذهبت الحكومة أيضا الى مجال أبعد في تحرير الواردات عما اشترطته الاتفاقية . وقـــام ليراس نفسه ببعض التحركات الحادة في اتجاه تحرير الواردات بمجرد توليه السلطة ، ولكن كان هذا موضوعا للتهنئة وليس للوم من « صندوق النقد الدولي » و « ايد » اللذين لم يكن يتوقع منهما على أية حال أن يعارضا أي اجراءات لتحرير الواردات ، واتفقت وجهـــة نظر الحكومة الكولومبية في أن الواردات يجب أن تتحرر الى حد كبير جدا ، لكي يعرف ما سيكون عليه مستواها الحقيقي . كانت الواردات بالتأكيد في مستوى عال يهز الاعصاب على ما يبدو في خريف ١٩٦٦ ، ولكن ظهر بوضوح بعـــد ذلك أن مستواها ليس أعلى من المستوى المخطط وقت اتفاقية ١٩٦٥ .

كانت المتاعب الرئيسية تأتي من أن ما تتلقاه كولومبيا مع بيع البن أقل مما كان متوقعا ، حيث تهاوى كل من الاسعار وحجم الصادرات . ويرجـــع انخفاض حجم الصادرات الى تقليل حصة كولومبيا جزئيا بسبب قـــلة الطلب على البن عالي الجودة حلو المذاق الذي تنتجه . ويختلف تقدير « العجز » الناتج عن انخفاض التصدير في عام ١٩٦٦ ، من تقدير كولومبيا الذي يقدر بـــ ٧٠ مليون دولار ، الى تقدير « ايد » الذي يقدر بـــ ٦٠ مليون دولار ، الى تقديرات «صندوق النقد الدولي » الاقل بكثير (٢) . وهناك تفسيرات جانبية تقدم : مثلا أن كولومبيا كانت غير قادرة على استخدام أموال « ايد » والنقد الاجنبي الآخر ـــ المربوط بشروط بمجرد قيامها بتحرير الواردات . ولكن كما قيل في تقرير اعتذار « لايد » عن سياسات الوكالات الدولية ، فان الانخفاض في ثمن صادرات البن سيكون كافيا لتفسير أي شيء .

ومهما كان السبب فبحلول خريف ١٩٦٦ ، كان وضع ميزان المدفوعات مزعجا ، وذهبت بعثات « لصندوق النقد الدولي » الي كولومبيا واجتمعت مع أعضاء البعثة الدائمة « لايد » في السفارة الامريكية ، وقررت أن تخفيض

العملة ضروري . وذهب مندوب « صندوق النقد الدولي » الى الحكومة الكولومبية وقال ان « الصندوق » لن يجدد اتفاقية تحت الطلب، الا اذا خفضت كولومبيا عملتها ، ويبدو انه وضح أيضا قدر ذلك التخفيض . واوقفت بنوك نيويورك التجارية الاقراض . في ذلك الوقت كانت كولومبيا تفاوض على عقد قرض برنامج جديد من الولايات المتحدة . وطبقا لرواية من « ايدا » عن الموضوع فان الولايات المتحدة كانت قد أوضحت من قبل في اغسطس انها غير مستعدة لتوفير تمويل « عدم السماح » وانها لا تلتزم باعادة تمويل كولومبيا الى حد معين ، الا بعد تقدم البراهين على أن استيراد السلع سيكون من الولايات المتحدة . كان ذلك يعني أن الاموال الفورية لن تكون متوفرة سواء وقعت الاتفاقية مع « صندوق النقد الدولي » أم لا . ومهما كانت حقيقة ذلك (٣) فقد قطعت المفاوضات لاي نوع من قروض البرامج بعد تصريح ليراس امام التليفزيون يوم ٢٩ نوفمبر عن رفضه تخفيض العملة تلبية لطلب « صندوق النقد الدولي » . أما « البنك الدولي » فحيث أن تلك ليست سياسته فلم يوقف صرف قروض مشاريعه ، ولكن تأجلت مسألة طلب عقد اجتماع للمجموعة الاستشارية . لم تخفض كولومبيا عملتها، وأعلن ليراس في حديثه التليفزيوني، سياسة مضادة تماما لتحرير الواردات .

وهناك تفسيرات متناقضة عن سبب حدوث ذلك كله . والمسألة الاولى هي : بمبادرة من كان ممثل « صندوق النقد الدولي » يتصرف . هناك بعض ممن في « ايد » خصوصا هؤلاء الذين يعترفون بأن « الصندوق » ضغط من أجل تخفيض العملة بحافز ذاتي ، وكان مسؤولا عن القطيعة بسبب تصلبه الزائد عن الحد في المفاوضات ويقال أن « ايد » كانت ستتصرف بمرونة أكثر . وطبقا لاحدى الروايات من « ايد » لم يكن « البنك الدولي » ولا « ايد » يتوقعان الازمة . فقد كانا يتوقعان أن يتفهم « صندوق النقد الدولي » أسباب فشل كولومبيا في اختبار توازن ميزان المدفوعات ، وكانت « ايد » قد احتفظت بالحق في أن يفك ارتباطه مع « الصندوق » في حالة مطالبة الاخير بتخفيض العملة . وهكذا اضطر بعد ظهور ليراس على شاشة التلفيزيون أن يقررا الا يقوما بذلك سريعا . وعبر أيضا عن بعض الشكوك في « ايد » عن حكمة سياسة التخفيض . كان هناك الكثيرون من كولومبيا يعتقدون أن هناك بعض الامكانية التي تمكن « ايد » أو « البنك الدولي » في الحقيقة من فك ارتباطهما مع « الصندوق » ، وان يستمرا في مناقشة السياسات المقبلة للاقراض ، أو دعوة المجموعات الاستشارية ، سواء توصلت كولومبيا الى اتفاق مع « صندوق النقد الدولي » أم لا . وكان هناك ما يشبه الاجماع على نقد الاسلوب الذي أبلغ به « الصندوق » قراراته للحكومة الكولومبية ، وعلى

فشله في أن يضع في اعتباره الحساسيات الوطنية . ومن ناحية أخرى قال آخرون في « ايد » أن الولايات المتحدة كانت تقف موقف التأييد الكامل من « الصندوق » وانه على أسوأ التقديرات أجرت المفاوضات باسلوب غير ماهر . وتقول احدى روايات « صندوق النقد الدولي » بخصوص هذا الموضوع ، ان سفارة الولايات المتحدة أخذت زمام المبادرة ، حيث دعت بعثتي « صندوق النقد الدولي » و « البنك الدولي » الى السفارة ، وذكرت لهما ان الوقت قد حان للتشدد مع الحكومة الكولومبية . وطبقا لتلك الرواية قام ممثل « صندوق النقد الدولي » بدور المتحدث حيث اتبع التعليمات الصادرة من سفارة الولايات المتحدة وواشنطن . أما « البنك الدولي » ، فرغم وجهات النظر السائدة في كولومبيا ، كان مؤيدا تماما لتخفيض العملة وربما شعر بقوة اكثر من « صندوق النقد الدولي » أن الضغوط يجب أن توجه للحكومة الكولومبية . لقد كان « البنك الدولي » هو الذي قال « لبنوك نيويورك أن توقف اقراض كولومبيا » .

والسؤال التالي هو لماذا قررت الوكالات الدولية أن تخفيض العملة ضروري ؟ هناك كولومبيون كثيرون ، رسميون وغير رسميين ، يعتقدون أن التخفيض كان غير ضروري ، وان كولومبيا كان يمكنها عبور أزمة ميزان المدفوعات بدون تخفيض العملة ، اذا قبل « صندوق النقد الدولي » اتفاقية تحت الطلب ، واذا كانت « ايد » قد وافقت على دفع مبالغ فورا لقرض برنامج آخر ، واذا كانت بنوك نيويورك لم توقف الاقراض ، واذا كان « الصندوق » قد قدم على الفور تمويلا لتعويض النقص في الدخل من البن ، أو حتى لو كان بعض تلك الاشياء وليس كلها قد تم . وأيد البعض في « ايد » وجهة النظر تلك على وجه التحديد .ومن وجهة النظر السياسية لو كان ما سبق ممكنا لكانت الميزات التي تمتع بها ليراس كبيرة القدر . فتخفيض العملة في كولومبيا ليس ذا شعبية على الاطلاق ، وقد أفضى في الماضي الى اضرابات عامة . وكان ليراس قد تعهد في أول مرة ظهر فيها أمام شعبه كرئيس بانه لن يلجأ لذلك الاجراء . وكان الجدل الاقتصادي ضد تخفيض العملة يدل على ذلك .

فأولا : من غير المحتمل نجاح سياسة اقتصادية اذا لم تكن الحكومة قوية سياسيا ، فقرارات تخفيض العملة نادرا ما تكون فنية فقط .

ثانيا : ثارت شكوك حول حكمة الاستمرار في تخفيض العملة في كولومبيا، فقد جرت العادة في الماضي على انها تتسبب في بداية حلقات من زيادة الاسعار ومطالبات بزيادة الاجور (٤) ، بينما لا تفعل سوى القليل لمساعدة التصدير حيث أن ثمن البن مثبت خارج كولومبيا ، وامكانية التوسع الفوري في الصادرات الاخرى محدودة .

وقيل أيضا انه حيث كان بكولومبيا قيود على استيراد البضائع الكمالية بالذات ، قيود استمرت منذ الحرب تقريبا ، فمن المؤكد أن تخفيض العملة في

حد ذاته تقريبا ، لن يكون كافيـــا كوسيلة لتخفيض الواردات ، اذ سيكون الكولومبيون مستعدين لدفع أثمان عالية جدا للبضائع المستوردة ، متى ألغيت القيود المباشرة . وكان بعض أولئك الذين يؤمنون بسياسة تحرير الواردات، يعارضون التخفيض أيضا كمـــا فعلت حكومة ليراس بوضوح . كان أولئك الناس يأملون اكتشاف ما سيكون عليه المستوى « الطبيعي » للواردات بعد الهجمة الاولى على الواردات التي ستتسبب عن تحرير الاستيراد . كانت هناك دلائل على أن الواردات قد بدأت في الثبات ، وبدا أيضا ان المستثمرين الذين كانوا يخزنون البضائع الكمالية تحسبا لتخفيض العملة أو فرض القيود — قد وصلوا الى كامل قدرتهم ، وكان المأمول أن يثنـــوا عن المضاربـــة في المستقبل عن طريق رفض الحكومة الرضوخ للضغط لتغيير سياساتها . وفوق ذلك فان مستوى الاسعار في كولومبيا مقيـــم بالدولار منخفض تماما ، وأقل بكثير منه في بعض بلدان امريكا اللاتينية الاخرى .

فلماذا اذن أرادت الوكالات الدولية أن تجبر كولومبيا على تخفيض عملتها؟ ربما كانت الوكالات على حق في المجادلة بأن تخفيض العملة كان ضروريا ، ببساطة لكي يجاري زيادة الاسعار على مدار العام ، وربما كانوا عـــلى حق حتى في اعتقادهم أن أزمة ميزان المدفوعات كانت ستجبر كولومبيا على تخفيض العملة ، أو على الرجوع في سياساتها . ومن المؤكد أن تصرفات تلك الوكالات جعلت موقف كولومبيا صعبا للغاية ، حيث انه لم يكن لها احتياطي . فقد قيل في « البنك الدولي » — على صواب أو خطأ — انه أثناء اتفاقية تحت الطلب عام ١٩٦٥ ، لميكن في الامكان اقناع الحكومة الكولومبية بتخفيض العملة للمدى الذي اعتقدت تلك الوكالات انه مرغوب فيه . وهذا هو السبب في تصميم تلك الوكالات على ضمان ميزان المدفوعات . وعلى أية حال ، أقدمت الوكالات مع أو بدون أن تأخذ في اعتبارها المدقق ما ينطوي عليه الامر من نواح سياسية أو اقتصادية ، على تقرير أن تخفيض العملة ضروري ، وحددت مستوى ذلك التخفيض ، وحاولت أن تفرض ذلك القرار على كولومبيا .

وأخيرا فان هناك مسألة، ما الذي دعا ليراس الى التصرف ذلك التصرف الدرامي يوم ٢٩ نوفمبر . لقد اجتمعت الوزارة طوال الليل قبل اتخاذ القرار بتحدي الوكالات الدولية ، وفرض القيود . وكانت معظـــم التفسيرات التي قدمها الكولومبيون والوكالات الدولية سياسية وشخصية . فلم يدع كثيرون ان ليراس شخصيا كان ، لاسباب اقتصادية ، ضد تخفيض العملة وأنه يفضل القيود . وليس هناك شك في انه كان يفضل من جميع النواحي أن يستكمل عملية التحرير الاقتصادي . ربما كان يعتقد أن تخفيض العملة ضروري، على ان المؤكد انه على أي حال كان يفضل تخفيض العملة بالطريقة والوقت اللذين يحددهما هو . ويجوز انه كان سيخفض بطريقة تدريجية ومستترة لحد ما ، كما كان في الحقيقة قد بدأ يحدث فعلا مع أنواع من الواردات التي نقلت من سعر صرف الى آخر (أي سعر رسمي وسعر تشجيعي — المترجم) بالتأكيد

وذلك خلافا للتخفيض البـاتر الذي صمم عليه « صندوق النقـد الدولي » . وبالتأكيد انه سيحاول اختيار لحظة التخفيض، ان كان سيخفض على الاطلاق، لكي يقلل من حجم الانعكاسات السياسية والاقتصادية للقرار (٥) .

على ان التفسيرات السياسية التي قدمتها الوكالات الدولية اتجهت لان تكون أكثر فظاظة . فقد عبرت تلك الوكالات عن صدمتها في مدى صلابة ليراس ومدى اخلاصه للمبادىء الاقتصادية ، حيث قالت انها كانت تعتقد انـه أكثر صلابة واخلاصا . وقدمت أيضا تفسيرات شخصية من نوع رخيص . فقد ادعي على سبيل المثـال ان ليراس تعمد الادعاء بانه لا يعـرف ان « ايد » و « البنك الدولي » كانا دائما خلف « صندوق النقـد الدولي » . ففي ٢٥ نوفمبر في وقت كانت علاقته بالصندوق قد تدهورت بالفعل ، تحدث بثقة في التليفزيون عن التأييد الذي تتلقاه سياسته من « البنك الدولي » و « ايد » . وقيل ان مستشاريه كانوا يعرفون أن تأييد « البنك الدولي » و « أيد » كان متوقفا على اتفاقه مع « صندوق النقد الدولي » . وفي يوم ٢٩ نوفمبر قال ان من أسباب تصرفاته اكتشافه في التو أن « أيد » ليست مستعدة بعد كل شيء لتوفير تمويل مقدما للسلع . وقيل انه كان دائمـا يعرف ذلك وأن أي اعتقاد آخر منه كان مجرد أمان على أحسن الفروض . وشعر آخرون في « أيد » ان لليراس كان لايمكنه ان يعرف موقف « ايد » وعبروا عن انفسهم لمفاجأة « أيد » له بذلك ، واعتقدوا ان لليراس ، تصرف بغيظ عندما اكتشف تضامن الوكالات الدولية مع بعضها بصلابة . ولام آخرون « صندوق النقد الدولي » على تقديم طلباته بطريقة غير دبلوماسية ، وقيل في « البنك الدولي » ان لليراس كان كارها لما اكتشفه من انه تقيد باتفاقية دولية عقدها سلفه .

وربما كانت كراهية سلوك الوكالات الدولية المتميز بالدهاء قد لعبت جزءا في قرار لليراس بأن يقطع المفاوضات ، ومن المحتمل أيضا ان لليراس أراد أن يظهر للوكالات الدولية أنه غير مستعد أن تفرض عليـه سياساته ، وان يضمن انه سيعامل باحترام اكثر في المستقبل . ولكن مدى أهمية تلك التفسيرات الشخصية مشكوك فيه . فقد كانت اعتبارات السياسة الداخلية من النوع المغاير نوعا ما لما اقترحته الوكالات الدولية ، أهم تلك التفسيرات الشخصية بكثير . اذ اكتسب ليراس قدرا كبيرا من الشعبية بتحديه الوكالات الدولية ، واعلانه أن كولومبيا ستسير في طريقها بمفردها . حتى لقد علق أحد كبار الموظفين الكولومبيين ان لليراس كانت تنقصه هالة ، وأن استعراض الصلابة والاستقلالية كان في صالحه الى درجة كبيرة . وكما حدث في أماكن وأوقات أخرى ، فان الوكالات الدولية أفادت غرضا مفيدا من وجهة نظر الحكومة ، ليس أبدا في انها ضغطت ناحية سياسـات « عاقلة » ، بل بأن قدمت شيئا يمكن الصراع ضده ، ووسيلة لكسب شعبية سهلة الى حد ما .

بعد تلك الازمة ، بدأت عملية اصلاح الجسور . قامت « ايدا » « والبنك الدولي » ــ اللذان لم يكن دورهما في قرار « صندوق النقد الدولي » معروفــا تماما للكولومبيين ــ بالعمــل « كوسيط صلح » . كانت ما تزال هنــاك بعض الشكوك فيما اذا كان « البنك » سينسلخ من « صندوق النقد الدولي » . وفي ديسمبر عقد « البنك » مؤتمرا صحفيا أثنى فيه على لليراس . وفي يناير ١٩٦٧ وصلت بعثة من « البنك الدولي » الى كولومبيا لتناقش امكانية اعادة فتح باب المفاوضات مع « صندوق النقد الدولي » على أساس الجمع بين الجانبين ثانية وبعد ذلك وافقت الحكومة الكولومبية على اجراء محادثات مع « الصندوق » . وجاءت بعثة اخرى من « الصندوق » برئاسة شخص مختلف في فبراير . وفــي هذه المرة ضغط الامريكيون على «الصندوق» الا يكون متصلبا .وفي ابريل أعلنت اتفاقية .

وادعى لليراس انه بالاستعانة بمكتب « البنك الدولي » اقتنع « صندوق النقد الدولي » بقبول البرنامج الكولومبي . على أن الاتفاقية في الحقيقة كانت حلا وسطا بين الحكومة الكولومبية والوكالات الدولية . كانت النتيجة بالنسبة لليراس جيدة جدا من أحد النواحي . فقد حصل على اتفاقية تحت الطلب مــن « الصندوق » وعلى قرض برامج من « أيد » وذلك بعد تأخير خمسة أشهر ، وان كانت شعبيته في كولومبيا قــد تزايدت بكثير . سمحت له الاتفاقيــة مــع « الصندوق » بأن يحتفظ بقيود الواردات ولم يقدم تعهدات محددة عن سياسة تحرير الواردات ، وان كان قد وافق على سعر صرف غائم بحيث كان انخفاض السعر يعتمد على قراره بمدى تخفيف قيود الاستيراد . أما « صندوق النقــد الدولي » فقد حصل على سعر الصرف العائم (نظريا) وحصل أيضا على تعهد بسياسة ائتمان ضيقة للغاية ، ولكن لم يكن في وسع « الصندوق » ضمان أن توفير الاموال مهما كان محددا ، لن يسبق النمو حيث ان ذلك سيعتمد على عدد الواردات التي ستسمح بها الحكومة الكولومبية . وقد أطلقت على اتفاقيــــة تحت الطلب تلك نعوت مختلفة منها انها « مرقعة » وغير واضحة . على انــه من المشكوك فيه على الاقل ، اذا كان ذلك النوع من تبادل التنازلات هو أحسن طريقة لتحديد السياسة الاقتصادية لدولة ما .

وربما كانت حالة كولومبيا مثلا يؤسف لــه ــ أي انها مسألة مفاوضات سيئة واصطدامات شخصية ، صادف انها اصبحت معلومة للرأي العام تقريبا وبذلك أصبحت حادة أكثر نتيجة لظروف سياسية معينة. وامكانية وقوع هــذا النوع من الارتباك ليس هو أهم سبب لكي تعتري الانسان الشكوك حول رغبة الوكالات الدولية في التأثير على السياسات العامة . ومع ذلك تصور الصورة السابقة ما يمكن أن يحدث عندما تكون هناك حكومة لها سياسات اقتصاديــة ليست كاملة الوضوح ، ولكنها في نفس الوقت غير مستعدة لان تملى عليها سياسات ولديها عــلى أية حال مصاعب سياسية من المحتمــل أن تكون هي وحدها التي لديها الكفاءة لحلها .

وهناك بطبيعة الحال ، ناحية أخرى أوسع لهذه السقطة . فهناك مسألة ما اذا كانت — من وجهة نظر التنمية الاقتصادية طويلة المدى — الوكالات الدولية على حق فيما كانت تحاول أن تتوصل اليه . وستناقش هذه المسألة في الفصل الرابع . ولكن كولومبيا تعطي صورة عن التركيز شبه التام على سعر الصرف وعلى الاهتمام القليل جدا بالمشاكل طويلة الاجل أو لمشاكل التموين ، وعن الضغط بدون تمييز من أجل بعض السياسات التي من المحتمل أن تكون لها تأثيرات معاكسة على المدى الطويل (٦) . وحتى فيما يتصل بالسياسات قصيرة الامد ، فقد كانت هناك دلائل على أن القرارات المهمة من وجهة نظر كولومبيا ، صدرت من الوكالات الدولية بتفكير وعناية غير كافيين (٧) .

٢ ـــ شيلي

تنطوي الآراء البنيوية عن الاقتصاد (٨) كما تقدم عادة على تقديم بديل للاراء التقليدية أو النقدية بدون أن تغير بشكل جاد الاطار الدستوري . انهـــا تقدم مقترحات لبرنامج للتوسع واعادة توزيع الدخول،يتضمن تغييرات تدريجية في بناء الاقتصاد لتوفير امكانية نمـــو قابل للاستمرار وثابت . وتعارض الاراء البنيويـــة السياسات الانكماشية من النوع الذي يدعو اليـــه « صندوق النقد الدولي » على أساس أن تلك السياسات تؤذي الفئات الافقر مـــن السكان ، وتؤخر النمو واعادة بنية الاقتصاد. ومما يقبل الجدل أن حكومة فري كانت تحاول أن تطبق تلك الآراءفي السنتين أو الثلاث سنوات الاولى من حكمها ١٩٦٤ ـــ ١٩٦٧ . وبدا وكأنها وجدت طريقا وسطا في الاقتصاد كما في السياسة بيـــن الركود والثورة .

كانت سياساتها الاقتصادية لها بعض الملامح غير التقليدية التي بـــدت في البداية وكأنها ناجحة الى حد ما . وحقيقة أن نجاح تلك السياسات كان قصير العمر يجوز أن يثبت أن الوكالات الدولية من أحد النواحي لهـــا الحق ، فليس هنـــاك طريق لا تكتنفه الالام لحل مشاكل شيلـــي الاقتصادية وبدون أن تؤذى مصالح أي شخص . والمسألة بالطبع هي مصالح من التي ستؤذى .

فالتضخم في شيلي كـــان ـــ لحد كبر أم صغر ـــ مستمرا منذ نهاية القرن التاسع عشر . وبعد الحرب العالميـــة الثانية ، جرت محاولات لعمل بـــرامج استقرار من النوع التقليدي في عدة أوقات ، وكان لها آثار غير دائمة (٩) .

وفي ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ حاولت حكومة أليساندري أن تسيطر على التضخم بمساعدة اتفاقيات تحت الطلب مع « صندوق النقد الدولي » وقروض برامـــج مع «أيد» هي التي كانت توفر في تلك الفترة الضغط الاساسي للاستقرار. كان عجز كبير في ميزان المدفوعات وارتفعت ديون شيلي الخارجية بسرعة(١٠) . كانت استراتيجية اليساندري هي في أن يقترض من الخارج ويدفع تكاليف ذلك من النمو المأمول أن يحققه الاقتراض . والى جانب هذا ركزت الجهود على

الاحتفاظ بالزيادة في الاجور أقل من الارتفاع في مستوى المعيشة ، وعلى تحديد المصروفات الحكومية ، ومن المعترف به أن تلك المجهودات لم تكن ناجحة تماما. فعلى أية حال كان النمو عامي ١٩٦٣، ١٩٦٤ بالكاد مساويا للزيادة في السكان، وكان معدل التضخم عام ١٩٦٤ يعادل ٣٨٪ .

تولت حكومة فرى السلطة في سبتمبر ١٩٦٤ . كان لدى السلطات الاقتصادية وبالذات وزير المالية مولينا ، آراء واضحة عن السياسة . كانت سيطرتهم ومعرفتهم بالاقتصاد أكثر فعالية وعصرية مما كانت عليه تحت الوزارة السابقة . كان للبرنامج الاقتصادي لتلك الحكومة العديد من الملامح (١١) البنيوية . كان أهم مبدأ عام للبرنامج هو نية التوصل الى ثلاثة أهداف في نفس الوقت : ابطاء التضخم ، وزيادة معدل النمو ، واعادة توزيع الدخول في اتجاه تقدمي . وعكس تأكيد الحكومة على الاصلاح الزراعي تلك الاهداف . لم يكن ينظر لتلك الاهداف كبدائل ، كما قد يجادل الاقتصاديون النقديون ، بل ينظر اليها كشرط لبعضها البعض ، سواء لاسباب سياسية أم اقتصادية .

كانت الحكومة تهتم كهدف رئيسي بالقضاء على التضخم،ولم تكن مستعدة لمحاولة التوصل الى الاستقرار على المدى القصير . اعترفت السلطات انه من الممكن فنيا التوصل الى الاستقرار الاقتصادي مع وقف النمو، لكن اعتبر ذلك مستحيلا من الناحية السياسية . ومن وجهة النظر الاقتصادية ، كان هناك شعور بأنه من غير المحتمل الحفاظ على النتائج بمجرد أن يبدأ النمو ثانية ، اذ ستظهر كل المشاكل القديمة ثانية ، وأساسا لانه لم يفعل شيء للتأكد من أن الاحتمال الاكبر أن يلحق العرض بالطلب ، أكثر مما حدث في الماضي . وادعت الحكومة انها لا تعالج فقط اعراض التضخم ولكن أسبابه الاساسية (١٢) . وبكلمات اخرى كانت تعالج فشل الاقتصاد في النمو ، وبالذات ركود الزراعة وصعوبة توسيع صادرات شيلي .

واتفقت السلطات أيضا مع وجهة نظر النقديين الى مدى الاعتقاد بأن برامج الاستقرار في الماضي قد فشلت ، جزئيا لان الحكومات كانت غير قادرة سياسيا على تنفيذها حتى النهاية . وهكذا كان أحد عناصر عصرية سياساتهم انهم حسبوا بطريقة أقرب الى الدقة أين سيقع حمل اعادة التكيف ، وتم هذا بتعويض العمال عن الزيادة في أسعار المواد الزراعية بسياسة أجور أقرب الى التحرر (١٣) ، وتخفيض الاسكودو ــ العملة الشيلية ــ بتعديلات شهرية بطيئة أولا ، وبذلك تم تجنب الزيادة الشاملة للاسعار التي عادة ما كانت تتبع التخفيض في الماضي .

أما فيما يتعلق بالنمو ، فقد قررت الحكومة ان تركز على توسيع انتاج وتصدير النحاس كهدف فوري . فقد حاولت حكومات شيلية متعاقبة من خلال حوافز مثل تخفيض الضرائب وتخفيض العملة ، ان تجعل شركات النحاس

الامريكية تنتج وتصدر أكثر . وعقدت حكومة فري اتفاقية مع شركات النحاس ، كان على الشركات بمقتضاها أن تضاعف الانتاج بحلول ١٩٧٠ . وتعهدت الحكومة بتقديم معظم رأس المال ، وحصلت على قرض لهذا الغرض من بنك الاستيراد والتصدير بالولايات المتحدة . وتم مساندة مشاريع صناعية من خلال مؤسسة « كورفو » المملوكة للدولة(١٤)، مثل مشاريع البتروكيماويات والورق ومصنع لتكرير السكر ومصنع سيليولوز . وبالاضافة الى ذلك توسعت نفقات الحكومة الجارية ونفقاتها في الاستثمارات بقدر كبير ، وبالذات في التعليم . ورغم انه كانت هناك أيضا زيادات كبيرة في الضرائب ، فانه عجز الميزانية زاد أولا . كان قطاع الصناعة الذي كانت فيه قدرات غير مستعملة ، قادرا على ما يبدو على التوسع في الانتاج لمقابلة الزيادة في الطلب والتحول في أنماطه . وقد ازدادت أرباح بعض منتجي البضائع التي تستهلك على مستوى جماهيري كبير ، رغم الزيادة في الاجور وفي الضرائب والقيود المعقولة المفروضة على الاسعار ، وذلك نتيجة للحجم الاكبر للمبيعات .

كانت احدى السياسات الرئيسية لحكومة فري هي الاصلاح الزراعي . ومثل السياسات الاخرى في برنامج الحكومة ، كان الهدف من الاصلاح الزراعي ، ان يخدم عدة أهداف ، انتاجية واجتماعية وضد التضخم ولاعادة التوزيع . وطبقا للنظريات البنيوية ، فان احد الاسباب الرئيسية للتضخم هو النمو البطيء للتموين بالمواد الغذائية . فالزراعة الشيلية غير كفؤة ، والعديد من المزارع الكبرى لا تستغل الاستغلال الكافي . واعتبر ان التغييرات في نظام استغلال الارض لن يقوم فقط بتحسين الشروط المادية والاجتماعية للفقراء في الريف بل أيضا يحسن الانتاج ، وفي أحوال كثيرة يتم ذلك فورا . ويبدو أن الانتاج في الارض المستولى عليها خلال السنوات الاولى لحكومة فري قد زاد حقيقة ، ولو أن الحكومة لم تكن ناجحة بالذات في توسيع المستوى العام للانتاج الزراعي . وفي المزارع التي لم يتم الاستيلاء عليها زاد الانتاج في بعض الاحيان أيضا ، لان مالكيها كانوا يأملون في الهروب من استيلاء الحكومة على اراضيهم بتلك الطريقة . ولو أنه يبدو انه كان هناك أيضا بعض التنصل من الاستثمار الحذر . كان قانون الاصلاح الزراعي الذي تأخر في مجلس الشيوخ لمدة سنتين قد جعل من الاستيلاء عملية أسهل وجعل الشروط الخاصة بالملاك أقل ممالأة .

وبالاضافة الى ذلك كان لدى الحكومة عدد من السياسات الاخرى ذات الطبيعة الاجتماعية واعادة التوزيع . وكما قيل فان مصروفات الحكومة الجارية والاستثمارية زادت بقدر كبير . وقد سمح قانون الاصلاح الزراعي للفلاحين، بان ينظموا أنفسهم في نقابات، وكان ذلك ممنوعا في الماضي. وتم رفع الحد الادنى للاجور في المناطق الريفية ووسعت البرامج التعليمية وأصلحت . وادعى أن الحكومة ببرنامجها « البرومسيون بوبيولار » ـ كانت تضع حجر

أساس شكل « جماعي » للمجتمع . فقد خفضت البطالة ، وعموما فان سياسات الحكومة المالية وسياستها فيما يتعلق بالاجور والاسعار ونجاحها في تخفيض البطالة ، ألفت ما وصفه « صندوق النقد المالي » بانه : « اعادة توزيع حاد للدخول » ، وذهبت اعادة التوزيع في الحقيقة الى مدى أكثر مما كان مخططا .

كان كل هذا يعتبر قدرا كبيرا من الابتكار مبني على ما يمكن وصفه بأنه خطوط بنيوية . وبدا أيضا في السنتين الاوليين كما لو أن النصر قد تحقق للآراء البنيوية حول النمو والتضخم . هكذا انجزت شيلي العمل الرائع : نموا أكثر ، وتضخما أقل ، وبعض التوزيع التقدمي للدخل . ففي عام ١٩٦٥ كان معدل النمو ٥٪ وانخفض معدل التضخم الى ٢٦٪ . وفي عام ١٩٦٦ كان معدل النمو ٦٪ ومعدل التضخم ١٧٪ (١٥) . وفي عام ١٩٦٧ كان مخططا لمعدل التضخم أن يكون ١٠٪ . وحسنت شيلي كثيرا أيضا موقف ميزان مدفوعاتها(١٦) . وفي سنة ١٩٦٦ سجلت فائضا في ميزان مدفوعاتها يقدر بـ ١٠٠ مليون دولار امريكي . ودفعت الديون التجارية المتأخرة وانخفضت نسبة الديون القصيرة الأمد ذات الفائدة المرتفعة من نسبة ديون شيلي الخارجية بقدر كبير(١٧) . وكانت الحكومة قادرة عام ١٩٦٧ على أن تستغني عن قرض برامج « ايد » وعن اتفاق تحت الطلب مع « صندوق النقد الدولي » .

ولكن الكثير من هذا النجاح تحقق عن طريق أسعار النحاس المرتفعة ففي عام ١٩٦٥ ارتفعت أسعار النحاس بنسبة ١١٪ ويرجع الى ذلك معظم نسبة الزيادة في الصادرات المقدرة بـ ١٥٪ وفي عام ١٩٦٦ ارتفعت أسعار النحاس بنسبة ٢٥٪ وارتفعت الصادرات الكلية بمقدار الثلث . وزاد نصيب النحاس في صادرات شيلي الكلية من ٦٠٪ عام ١٩٦٤ الى حوالي ٧٠٪ عام ١٩٦٦ . ويقال ان الزيادات في أسعار النحاس كانت السبب في نصف الزيادات التي تحققت في ايرادات الضرائب . وادعت الحكومة انه كان يمكنها تعديل برنامجها الى مستوى أقل لاسعار النحاس بدون أن تشوه البرنامج . وانه كان من الممكن على أي حال أن تحصل على مساعدات بكميات مقارنة اذا كانت أسعار النحاس لم ترتفع . ولكن لا بد وأن انخفاض أسعار النحاس عام ١٩٦٧ ، رغم انها كانت ما تزال عالية ، هو المسؤول جزئيا عن فشل الحكومة في الاستمرار في ابطاء التضخم في عامي ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ (١٨) ، وهو أيضا يساهم بالطبع في قوة أحد المجادلات الرئيسية للبنيويين ، وهي لن : قدرا كبيرا من المصاعب التي تقابلها البلدان النامية يرجع الى تذبذبات أسعار صادراتها ، والى التدهور في شروط صادراتها ، خاصة في الخمسينات .

وربما الاكثر خطورة من الناحية النظرية هو أن الحكومة الشيلية مثل الحكومات الاخرى التي تحاول التوصل الى الاستقرار ، وجدت نفسها بسرعة أمام مصاعب زيادة الاستثمار . فبحلول عام ١٩٦٥ ، كانت قدرات

القطاع الخاص مستغلة بالكامل ، وكانت هناك حاجة للاستثمار الجديد من أجل التوسع . كانت وجهة نظر الحكومة انه قد تم الوصول الى الحد الاقصى لفرض الضرائب ، أويجوز أن الحكومة قد تجاوزت هذه الحدود . كان هناك بعض الذين شعروا أن الضرائب يجب أن تخفض لكي يسمح للقطاع الخاص بان يستثمر . ولجأت الحكومة الى بديل يدور حوله الجدل بشدة : فبدلا من أن يتم تعديل أجور العاملين نقدا وتمشيا مع ارتفاع مستوى المعيشة ، كانوا سيتلقون جزءا من الزيادة في أجورهم على هيئة سندات تمنح الملكية في بعض الصناعات الجديدة التي ستقيمها الحكومة . وادعت الحكومة انها وقد ووجهت ببدائل التخفيض في مستوى الاستثمار أو تخفيض مستوى ضرائب القطاع الخاص ، فانها قد تبنت حلا يقلل تركيز القوة الصناعية . ويمكن تفسير هذا الاقتراح في الحقيقة على انه راديكالي تماما حيث سيقود الى ملكية العمال لصناعات الدولة . ولكن اليسار هاجم ذلك الاجراء بشدة ، ذلك أن اليسار نظر اليه على أنه يقوض من مستويات معيشة العمال ، وشعر انه من المحتمل أن تصبح السندات بلا قيمة واضطرت الحكومة الى التخلي عن تلك السياسة وسط أزمة سياسية ، بمثل ما حدث مع سياسات « صندوق النقد الدولي » من قبل . وحيث أن الحكومة قررت كمجهود لمنع زيادة معدل التضخم أن تضع قيودا على المصروفات الحكومية وعلى التوسع في الائتمان عام ١٩٦٨ ، فقد تخلت عن كثير من الملامح التوسعية لسياساتها الاقتصادية .

وعموما يمكن أن يجادل بأن سياسات الحكومة كانت حذرة أكثر من اللازم ، وأنها كانت غير ثورية للغاية . وهذا واضح تماما في حالة الخطين الرئيسيين لبرنامج الحكومة السياسي وهما : « شيلنة » شركات النحاس والاصلاح الزراعي . ففيما يتعلق بشركات النحاس قدمت الحكومة مثلها مثل الحكومات السابقة تنازلات كبيرة لشركات النحاس لكي تجعلها توافق على توسيع انتاجها . وحصلت الشركات على تخفيض كبير في معدل ضرائبها . كانت « الشيلنة » تعني أساسا أن الحكومة الشيلية ستوفر رأس المال من أجل التوسع . وفي أحد الحالات اشترت الحكومة نصيب الاغلبية في راس مال أحد الشركات لكنها لم تحصل بالمقارنة الا على سيطرة ادارية قليلة . كانت شركات النحاس مسرورة من هذا الوضع ، فمن وجهة نظرها الاقتصادية البحتة ، كان من المؤكد أن شيلي ستكسب اذا كانت الشركات قد أممت ببساطة (١٩) . فبعد استغلال هذه الشركات الطويل والمثمرلمصادر شيلي المعدنية ، ونظرا لاعتماد شيلي الكلي تقريبا على نشاطاتها « فهي تعرف بدون شك أنها ستؤمم يوما ما . وكترتيب انتقالي فان سياسة « الشيلنة » التي اتبعتها حكومة فري لهي هبة كبرى بالنسبة لها .

استهدف برنامج الاصلاح الزراعي في الاصل توطين ١٠٠ ألف أسرة في الارض المستولى عليها حتى ١٩٧٠ ، فكان ذلك يعني حوالي ٤٠٪ من السكان الذين لا يمتلكون أرضا . وتأخر تنفيذ البرنامج ، ويرجع ذلك جزئيا

الى مرور عامين قبل أن يوافق الكونجرس على القانون الجديد . فحتى ١٩٦٧ لم يكن قد تم توطين أكثر من خمسة الاف عائلـــة ، وأصبح من الواضح أن الهدف النهائي سينخفض . وكان التبرير الرئيسي لذلــك التخفيض هو ان البرنامج سيكون مكلفا أكثر من اللازم . كان حوالي ثلث التكاليف لتعويض ملاك الارض ، ورغم ان الكثير من ذلك التعويض كــان على هيئة سندات محدودة المدة ، لذا تضمن عنصر المصادرة ، فانـــه يمكن المجادلة بأن المبلغ المخصص للتعويض كان يمكن ضغطه أكثر . أما باقي تكاليف البرنامج فكان للاسكان الجديد والطرق والمعدات ورأس المال العامل والتعليم والابحاث . كانت الحكومة مصممة أن يكون البرنامج شاملا ، وأنه يجب بذل جهود كبيرة لتجنب انخفاض الانتاج . ولكن يجوز أن جزءا من ذلك التصميم نبع من حقيقة انها لم تقدر امكانيات الفلاح الشيلي حق قدره ، وانها فشلت في التمييز بين ما هو أساسي ، وما هو — مثل الاسكان الحكومي — ليس أساسيا . ويجوز أيضا أن تصميم الحكومة نبع من أن مجلس الوزراء ومعظمه من ملاك الارض ، كان لديهم أسبابهم الخاصة لتلك الدقة المستهلكة للوقـــت . وأكثر من هذا فانه عند نقل ملكية الارض فمن الارجح أن يكون هناك بعض الانخفاض في الانتاج في بعض المزارع ، وبالتأكيـــد بعض الزيادة في الاستهلاك المحلي — مهما كان البرنامج حذرا — قبل أن تترجم المنافع الطويلة الامد — التي لم تنكر ولا تنكر — للاصلاح الزراعي ، الى انتاج مسوق أعلى . ولهذا السبب فعند تساوي باقي الظروف فانه كلما كان نقل الارض مبكرا كلما كان ظهور منافعها مبكرا . وأيضا اذا كانت فترة الانتقال قصيرة ، اختفى واحد من الانتقادات الموجهة من ناقدي الاصلاح الزراعي ، ألا وهي أن عدم التأكد من الملكية يجعل ملاك الارض يتأخرون في الاستثمار .

ماذا عن موقف الوكالات الدولية ؟ أولا يجب القول انه من الواضح أن الخوف من الولايات المتحدة هو أحد أسباب عدم تأميم شركات النحاس على الاقل ، وانتخاب الديموقراطيين المسيحيين وليس الجبهة الشعبية — وهل التكتل الاشتراكي — الشيوعي المتعهد بالتأميم . فقبل انتخابات ١٩٦٤ كان المسيحيون الديمقراطيون قد تفاهموا مع حكومة الولايات المتحدة على عـــدة مسائل بما فيها معاملة شركات النحاس . وكان ذلك سبب قرار الولايات المتحدة بتأييدهم . أما في حالة عدم وجود ذلك التفاهم ، أو في حالة هزيمة المسيحيين الديموقراطيين من الجبهة الشعبية ، كان سيصبح في متناول الولايات المتحدة عدة وسائل للرد . وربما لم تكن الوسائل الاقتصادية حاسمة . فالاستغناء عن المساعدات والاستثمار الخاص الاجنبي وتأميم ممتلكات الولايات المتحدة والتوقف عن دفع الديون ، كل ذلك كان سيصبح له منافع اقتصادية رئيسية لشيلي . ويفترض انه لم يكن يفضي لخسارة ٨٥٪ من حجم سوق النحاس لشيلي وهو ذلك الجزء المباع لاوروبا .

ولكن كان من الواضح أن الولايات المتحدة كانت ستذهب وما زالت الى مدى بعيد يجوز أن يتضمن التدخل العسكري ، ربما من خلال وسيط هو الجيش الشيلي أو جيش تابع لحكومات أخرى في امريكا اللاتينية ، لمنع حزب أو تكتل يؤمن بالتأميم والتغييرات الاجتماعية الراديكالية من كسب الانتخابات، أو اذا حدث ذلك فمنعه من تولي السلطة ، أو على الاقل من وضع سياساته موضع التنفيذ .

وعند انتخاب المسيحيين الديموقراطيين مع تعهدهم « بالثورة من خلال الحرية » ، تدخل « صندوق النقد الدولي » و « ايد » مرة أخرى (٢٠) . وذهبت بعثة شيلية الى واشنطن للتفاوض على اتفاقية تحت الطلب جديدة مع « الصندوق » . وتم التفاوض على قرض برامج مع « ايد » . وتم ترتيب اعادة جدولة ديون شيلي ، أساسا بناء على اصرار حكومة الولايات المتحدة. ولم يكن « البنك الدولي » متداخلا مباشرة في المفاوضات عن السياسات الاقتصادية العامة لشيلي خلال تلك الفترة ، رغم انه قدم قرضا كبيرا للقوى الكهربائية عام ١٩٦٦ ، ولكن « البنك الدولي » أيضا عبر عن وجهات نظره في السياسات الشيلية وكتبت بعثته في شيلي عام ١٩٦٦ تقريرا عاما .

كان موقف الوكالات الدولية من البرنامج الاقتصادي لحكومة فري جاذبا للاهتمام . تألف ذلك الموقف في معظمه من محاولة التأكد من أن السياسات الشيلية كانت متمشية مع بعضها . وكانت هناك وجهة نظر من وزارة الخارجية الامريكية هي أن لدى الشيليين مجموعة مشوشة من السياسات غير متمشية داخليا ، وأن مفاوضات قروض البرامج للسنة الاولى قد أجبرت شيلي على التوفيق بين الاهداف المتعارضة لاعادة توزيع الدخول في نفس الوقت الذي يتم فيه تخفيف التضخم . وظهر ان هناك ادراكا متناهيا في القلة أو حتى استعدادا للمناقشة في النظريات الكامنة خلف السياسات الشيلية ، وبالذات النظرية القائلة بأن أهداف الحكومة أبعد من أن تكون « غير متمشية » ، بل هي في الحقيقة مشروطة ببعضها . وهناك استثناء ملحوظ لهذا الفشل في التفهم ، تمثل في بعثة « ايد » في شيلي حيث كان هناك على الاقل في حالة واحدة قدر كبيرمنالتعاطف مع الاهداف الاقتصادية والاجتماعية الشيلية والتفهم لها. أما في غير ذلك من الوكالات الدولية فان الموظفين كانوا على استعداد للاعتراف كحد أقصى بأن السلطات الشيلية،وهناك معارضة قوية يسارية،لديها المبررات في اهتمامها بالتأييد السياسي . وكان هناك أيضا بعض الاعتراف بالنجاحات العملية . فيبدأ « صندوق النقد الدولي » في التقرير السنوي لعام ١٩٦٧ مثلا بمقدمة تقريظية عما توصلت اليه شيلي من نمو أسرع وتضخم أبطأ وتحسن في ميزان المدفوعات واعادة توزيع حادة للدخول . كانت « ايد » بالطبع معجبة ببعض سياسات الحكومة الاجتماعية كما هي ، أما تقرير « البنك الدولي » فكان سلبيا .

وعلى أية حال قرر «صندوق النقد الدولي» و «أيد»، منح برنامج الحكومة تأييدا ماليا كاملا مع بعض التحفظات . كان لدى حكـــومة الولايات المتحدة أسباب أساسية سياسية لتأييد المسيحيين الديمقراطيين مهما كانت سياساتهم . أما عندما كان « صندوق النقــد الدولي » وبعض موظفي الولايات المتحــدة يمتدحون النجاحات الاقتصادية الاولية للحكومة ، فانهم كانوا يميلون (٢١) ان يرجعوا تلك النجاحات الى الشعور بانهـــا تطبيق أنشط لذلـــــك النوع من السياسات المضادة للتضخم التي كانوا يحاولون بدون فائدة اقناع حكـــومة اليساندري بتبنيها . كانت « أيد » مسرورة بالذات من نجـــاح الحكومة في زيادة الايرادات من الضرائب واصلاح الميزانية ويبدو أن « أيـــد » لاسباب مشكوك فيها ، شعرت انها مسؤولة عن هذا النجاح . وشجـــع « صندوق النقد الدولي » ما حدث من الاسترخاء والتبسيط في قيود الاستيراد والعملة ، وايضا القدر الكبير لتخفيض المعدلات الكلية للتوسع في الائتمان . ولكن في كل من « صندوق النقد الدولي » و « أيد » كان هناك تفريط للتحسين في تكنيك السيطرة النقدية . ولكن هناك القليل من الشك في انهم قبلوا ايضا نواحيا في البرنامج لم يكونوا راضين عنهـــا ، أو على الاقل لم يقوموا هـــم بالتوصية بها (٢٢) ... وخفف الشيليون عند تقديمهم لسياساتهم ، من اهمية النواحي غير الارثوذكسية لتلـــك السياسة ، واكدوا عـــلى اهتمامهم بالسيطرة على التضخم ولكن كان عليهم على الاقل أن يحوزوا الموافقة على فكرة أن السيطرة على التضخم يجب أن تكون تدريجية .

اما فيما يتعلق بالانتقاد ، فـــان الضغط الرئيسي الموجود في التقارير والنصائح ومفاوضات الوكالات الدولية الثلاث ، كان موضوع السيطرة على الانفاق العام ، وبالذات الانفاق لاهداف خاصة ، وعلى التحكم في زيادة الاجور . ولقد اعتبر « صندوق النقد الدولي » إن التحكم التدريجي في التضخم يجب بالتأكيد أن يتضمن « برامج مالية عالية متزايدة الشدة عاما بعد عام » . وشعر « الصندوق » أيضا ان سياسة اعادة توزيع الدخول يجب أن تكون معتدلة ان كانت هناك رغبة في تشجيع الادخار في قطاع الاعمال . وكان هناك قلق في « البنك الدولي » من أن القطاع العام كان يأخذ « نصيبا أكبر من اللازم من الكعكة » . وعلى هـــذا كان الحل الـــذي قدمته الوكالات الدوليـــة لمشكلة الاستثمار تخفيض الضرائب . وشعرت تلك الوكالات ان مجهودات الحكومة لفرض الضرائب على القطاع الخاص قد ذهبت الى مدى أبعد من اللازم . وأصاب الوكالات الثـــلاث القلق بالذات من حجم برنامج الحكـــومة في مجال الاسكان . على انه يجب القول أن « أيد » شعرت انه يجب توجيـــه الانفاق الحكومي ناحية الزراعة والاغراض الانتاجية المباشرة الاخرى . اما « صندوق النقد الدولي » و « البنك الدولي » فقد ضغطا من اجل تحديد عام على زيادة الانفاق العام وانزعجا لان عجز الميزانية لم ينخفض في السنة الاولى للحكومة .

وفوق كل شيء وقف كل من « البنك الدولي و « صندوق النقد الدولي » بشدة الى جانب تخفيض المستهدف في الاصلاح الزراعي ، حيث اقترحا أن

توطين ما بين ٢٠٫٠٠٠ الى ٣٠٫٠٠٠ أسرة هو هــدف أكثر ملاءمة (٢٣) . كان تبريرهما الاساسي لذلك هو أن البرنامج سيكون مكلفا أكثر من اللازم . وكان « للبنك الدولي » الذي اشترك في بعثته عام ١٩٦٦ اخصائيون زراعيون، رأي يقول أن التكلفة الحقيقية لكل أسرة ستكون أعلى مما قدر الشيليون . وكان موظفو الوكالات الدولية قلقين أيضا من التأثيرات القصيرة الامد للاصلاح الزراعي على الانتاج . وكان مــدى النظر الذي يهم « البنك الدولي » هو « السنوات الاربع أو الخمس التالية » . كان البعض ما يزال يشعر ان الاسعار الاعلى هي الحل للزراعة الشيلية . وعلى أية حال فقد أخذت قرارات « صندوق النقد الدولي » و « البنك الدولي » حول الاصلاح الزراعي على أساس تأثير الاصلاح الزراعي عــلى الحالة المالية العامة وعــلى أساس التأثيرات القصيرة الامد عــلى الانتاج . ومن خلال وجهتي النظر هاتين فقد كان هناك شعور سواء على حق أو على غير وجه حق ، ان الاصلاح الزراعي غير مرغوب فيه ، ولهذا السبب لم يشجع من قبل « صندوق النقد » و «البنك الدولي» . ورغم ان المستويات المسؤولة في « البنك الدولي » كانت تدرك ان التنمية الزراعية في شيلي كانت تعتمد في المدى الطويل على حل الصراعات الاجتماعية الاساسية ، فمع ذلك كان الشعور السائد هو أن شيلي « ببساطة لا يمكنها تحمل برنامج للاصلاح الزراعي » بالحجم المقتــرح . أما بالنسبة « لايد » فقد كان موقفها الرسمي محايدا بطريقــة معقولة . وادعت وزارة الخارجية الامريكية ان الولايات المتحدة «لم تؤخر الاصلاح الزراعي بالتأكيد» .

وفي عام ١٩٦٧ قررت الحكومة الشيلية أن تستغني عن اتفاقية تحت الطلب مع « صندوق النقد الدولي » وقرض برامج « أيد » . ولا يبدو أن سبب هذا يرجع الى رغبــة الحكومة في تجنب الشروط الملحقــة بتلك القروض ، فالمفاوضات مع « أيد » لعقد قرض برامج كانت قــد انتهت عمليا بالنجاح . وأخبر الشيليون « أيد » انهم سينفذون البرنامج المتفق عليه ، وأعلنوا للرأي العام أن القرض سيظل متاحا اذا انخفضت أسعار النحاس مثلا (٢٤) . وأكدوا « للصندوق » بطريقة مشابهة أن قرارهم بالاستغناء عن اتفاقية تحت الطلب لا يجب تفسيره على انه عدم استعداد من الجانب الشيلي لتشكيل سياسات مالية واقتصادية عامة داخل اطار برنامج متوافق مع بعضه داخليا . ويبدو انه كان هناك عدة أسباب وراء قرار الاستغناء عن المساعدة المالية من كل من الوكالتين . وكان أحد الاسباب سياسيا . فقد كان من المفيد اظهار أن الحكومة ليست معتمدة كلية على المساندة الخارجية . وكانت هناك بدون شك أيضا ، رغبة في تخفيض ذلك الاعتماد حقيقة . كانت ديون شيلي الخارجية الثقيلة تمثل عائقا ظاهرا لحريتها في المناورة (٢٥)، طالمــا كانت تأمل بطبيعة الحال في الحصول على ائتمانات أخرى في المستقبل، وطالما لم تكن مستعدة لأخذ الخطوة الحادة المتمثلة في عدم دفع ديونها . وبالاضافة الى ذلك كان هناك عدد من الاسباب العملية المختلفة . ففي تلك الفترة التي كان فيها رواج في التجارة الخارجية، كانت هناك ضغوط قوية على الحكومة لبدء مشاريع جديدة

ولزيادة الاجور ـــ بالذات في صناعة النحاس . وقد ارادت الحكومة أن تضع نفسها في موقف أفضل لمقاومة تلك الضغوط ، بأن تلجأ لمخاطبة الشعور القومي الراغب في تقليل الاعتماد على الاجانب . واخيرا كان سيصبح من الصعب عليها بطبيعة الحال أن تدفع قروض « أيد » من الاحتياطي .

لم تكن السلطات الاقتصادية الشيلية متضايقة على وجـــه خاص من جهود الوكالات الدولية للتأثير على سياساتها . فقد كانت تلك السلطات تميل الى القول بأن ذلك لا يسبب ضررا ، وحتى فهي قد تساعد في حالة شيلي حيث لدى السلطات برنامجا خاصا بهـــا ، قامت في الحقيقة باقناع تلك الوكالات بمساندته . وشعرت تلك السلطات انه في الدول ذات السياسات الاقتصادية غير واضحة الشكل ، سيكون ضغط تلك الوكالات مدمرا اكثر . وبالاضافة الى ذلك فان السياسات التي أبدتها الوكالات مثـــل تخفيض عجز الميزانية والسيطرة على زيادة الاجور وتحسين ادارة السياسة النقدية،كانت سياسات تهتم بها تلك السلطات على اية حال . اما السياسات ذات الطبيعة التوسعية او التي سيتسبب عنها اعادة توزيع الدخول ، والتي كانت تعارضها الوكالات الدولية عموما ، فقد نفذت بالرغم من تلك المعارضة . وشعر بعض الشيلين، ان الامر ليس ان الوكالات الدولية راضية عن السياسات الشيلية ، بقـــدر ان الوكالات الدولية كانت « ستؤيد اي شيء » بعد الموقف السياسي الذي أعقب الانتخابات العامة في شيلي .

فقد ووفق عـــلى البرنامج بدون حماس ، ولكن الوكالات بعـــد ذلك ، اصبحت مقتنعة بنجاحه عموما . أما فيما يتعلق بالضرائب ، فقد كان هناك شعور في أحد الحالات أن تأييد « أيد » كان من الجائز أن يكون له تأثير مفيد ، من ناحية أن معارضي زيادة الضرائب لا يمكنهم بعد ذلك أن يتوقعوا التأييد من الولايات المتحدة . ووصف موقف الولايات المتحدة بانه يعطي « الضوء الاخضر » لزيادة الضرائب ، وحتى للاصلاح الزراعي .

وكان هناك شعور أيضا من واحد على الاقل من الموظفين الشيلين ، بأن المناقشات كانت مفيدة من ناحية أنها مكنت السلطات الشيلية من توضيح آرائها . وشعر بعض الذين كانوا قلقين من الزيادات في أنواع معينة من الانفاق العام ومن الزيادة في الاجور ، بان موقفهم قد تقوى . وشعرت السلطات الشيلية أيضا أن « صندوق النقد الدولي » و « أيد » كانا « يتغيران ببطء وبدون تماسك » . وعندما وجه سؤال عن قدرة موظفي الوكالات الدولية تلك على فهم ما يحاول الشيليون أن يفعلوه كانت احدى الاجابات هي أن نوعيـــة اقتصاديي « أيد » قد ارتفعت ارتفاعا حادا ، وانهم يستطيعون الآن تقديم مساهمة فكرية حقة . أما موظفو «صندوق النقد الدولي» فيبدو أنهم متنوعون، اذ ان بعض الذين أتوا الى شيلي منهم كان الشيليون يقولون عنهم بعد ذلك . « كان انسانا طيبا ... متفهما » .

وعلى أية حال لم تكن الخلافات بين السلطات الاقتصادية الشيلية والوكالات الدولية ، خلافات أساسية . كانت هناك اختلافات في التأكيد على بعض المجالات واختلافات في المنهج ، واختلافات في الفهم . لكن الاهداف النهائية كانت متشابهة . فكل من الحكومة والوكالات الدولية كانت تفضل أساسا الاستقرار المالي والنمو وتوزيعا أكثر مساواة للدخول والشرعية والتغيير التطوري. كانت الحكومة تأمل في التوصل لكل تلك الاهداف في الحال، أما الوكالات الدولية فقالت أن شيلي يجب أن تختار بين تلك الاهداف، وحاولت أن تقنع الحكومة بأن تضع الاستقرار والشرعية في المقام الاول . ومن المشكوك فيه أن حكومة فري كان يمكنها الوصول الى كل تلك الاهداف معا ، لو كان لها مهارة سياسية أكثر واصرار أكثر . وعلى أية حال فعندما جاء الاختبار بدا أن شيلي قد تخلت عن كثير من أهدافها التوسيعية والاصلاحية ، ونزلت الى جانب الوكالات الدولية .

٣ ــ البرازيل

قبل الانقلاب العسكري عـام ١٩٦٤ كان كـل من « البنك الدولي » و « أيد » قد توقفا عن اقراض حكومة الرئيس جولارت الشعبية اليسارية . كان الاساس الـذي ادعت تلك الوكالات انها بنت عليـه قرارها ، هو أن سياسات جولارت الاجتماعية والاقتصادية ـــ التي اشتملت على بعض اعادة توزيع الدخل للعاملين بأجر وايضا على بداية للاصلاح الزراعي ـــ كانت تخلق « الفوضى » المالية بمعدلات تضخم عالية للغاية ، وتخلق أيضا خطورة ان البرازيل قد تتوقف عن دفع ديونها . واذا كان التضخم قد استمر بالمعدل الذي كان عليه في وقت مبكر من عام ١٩٦٤ ، فانه سيصل ككل بين ١٠٠ ـــ ١٥٠٪ لعام ١٩٦٤ . واعترفت الولايات المتحدة عـلى الفور بالحكومة العسكرية الجديدة برئاسة كاستللو برانكو ، وتبع ذلك مفاوضات من أجـل المساندة المجددة من « البنك الدولي » و « أيد » و « صندوق النقد الدولي » . وقبل نهاية عام ١٩٦٤ قدم قرض برنامج من « أيد » قدره ٥٠ مليون دولار . وقدمت قروض برامج أخرى وصل مجموعها الى ٣٠٠ مليون دولار في عامي ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ . واحتفظت الحكومة البرازيلية ـــ على الاقل في البداية ـــ ببعض اشكال الديمقراطية البرلمانية ، وادعت انهـا ستعيد توطيد النظام وكفاءة الاقتصاد (٢٦) . وكانت الحكومة مستعـدة أيضا أن تذهب الى مدى بعيد للحفاظ على العلاقات الطيبة مع حكومة الولايات المتحدة (٢٧) .

كانت السياسات الاقتصادية البرازيلية في المدة من ١٩٦٤ الى ١٩٦٧ تحت قيادة دكتور روبرتو كامبوس تشمل في الحقيقة كل ما يمكن أن يرغب فيه « البنك الدولي » و « صندوق النقد الدولي » و « أيـد » . كان كامبوس لسنوات أحد المدافعين والمنظرين الرئيسيين لمدرسة « الافـكار النقدية » Monetarist School (٢٨) . وفي السنوات الثلاث التي قضاها كوزير للاقتصاد ـــ منذ تولي الحكومة العسكرية عام ١٩٦٤ وحتى تغيير الرئيس عام ١٩٦٧ حينما لم يعد تعيينه كوزير ـــ كان لديه حرية كاملة للتصرف تقريبا . كان وراءه تأييد كامل مـن الحكومة العسكرية التي كان من الملاحظ عـدم

اهتمامها بالضغوط الداخلية من معظم الاشكال . كان لديه الموافقة الكاملة والتعاون من وزير المالية الدكتور بولهوس .

كانت سياسة كامبوس « نقدية » في ابسط وانقى أشكالها . وليست البساطة في الوسائل التي استخدمت . فتلك كانت غاية في العصرية ، ولكن من ناحية الفلسفة التي وراءها . كان الاهتمام الاول لحكومة البرازيل العسكرية هو اعادة توطيد الاستقرار الاقتصادي والسياسي . كان الاستقرار في المجال الاقتصادي يعني تخفيض معدل التضخم واعادة دفع بعض ديون البرازيل واعادة الاحتياطيات الى اصلها . وكان كامبوس ناجحا في ذلك للغاية . فانخفض معدل التضخم الى ٤٠٪ عام ١٩٦٦ ، ودفعت البرازيل نسبة كبيرة من ديونها يبدو انها اكبر مما كان دائنوها يتوقعون (٢٩). وزادت الصادرات زيادة كبيرة عامي ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ولو أن ذلك كان اساسا نتيجة لزيادة صادرات البن وفيه امكانية ضرر على المدى البعيد . وتحسن موقف الاحتياطيات الصافية الاجنبية للبرازيل بحدة عام ١٩٦٥ وتحسن ثانية ولو لدرجة أقل عام ١٩٦٦ . واصبح من الممكن لكوستا ايسيلفا أن يقول في واشنطن قبل اسابيع قليلة من خلافته لكاستلوا برانكو كرئيس انه « فخور بالوضع الدولي الجديد للبرازيل » .

ولكن الثمن كان فادحا. فالاداة الرئيسية لتلك السياسة كانت الانكماش. فقد تمت سيطرة مشددة على الائتمان ، وبذلت جهود كبيرة لتقليل العجز في الميزانية ، واحتفظ بالاجور في مستوى اقل من الارتفاع في مستوى المعيشة ، واضيرت الصناعة الموجودة بشدة، وكان هناك قليل من الاستثمارات الجديدة، رغم سياسات الائتمان الاختياري والحوافز الضريبية . على ان صناعة السيارات المملوكة للاجانب انتعشت عام ١٩٦٥ ، وذلك بسبب اتخاذ اجراء خاص لخفض الضرائب التي يدفعها مشترو السيارات ، ولكن يبدو أن تطبيق اجراءات من هذا الصنف على صناعات الاستهلاك الجماهيري مثل صناعة المنسوجات كان « أكثر صعوبة » . كان دخول الاستثمارات الاجنبية الخاصة اقل مما كان متوقعا . وفي وقت متأخر من عام ١٩٦٦ ، بعد تعقيد التمويل بدرجة اكثر ، تراجعت الصناعة تراجعا حادا . وفي عام ١٩٦٧ « تعمق » التراجع طبقا لما يذكره « صندوق النقد الدولي » وبدا وكأن معدل التضخم يتزايد ثانية، وذلك نتيجة لظاهرة « تدافع الاسعار »★ . ورغم ان الارقام المتوفرة عن البطالة وعن مستوى الاجور الحقيقية لم تكن كافية ، فان

★ تدافع الاسعار Cost - Push inflation هي ظاهرة التضخم بسبب الزيادة الذاتية في الاسعار اكثر مما هي زيادة على الطلب أو وجود عنق زجاجة في التموين .

البطالة زادت بوضوح عن مستواها الذي كان عاليا جدا بالفعل . وانخفضت الاجور الحقيقية بحوالي ٢٥٪ (٣٠) عام ١٩٦٦ . وكان هناك عدد متزايد من أولئك الذين كانوا ما زالوا في أعمالهم وخفضت أجورهم الى الحد الادنى المحدد في اللوائح .

وكمجهود لاعادة بناء ميكانيزم الاسعار ورغبة في زيادة الانتاج الزراعي، قامت السلطات بالغاء قيود الاسعار بالنسبة للمنتجات الزراعية ، وهكذا زادت من سوء ظروف العاطلين من سكان المدن . وارتفع الانتاج الزراعي بقدر كبير عام ١٩٦٦ ، ولكن الظروف الجوية كانت مناسبة بشكل غير معهود، وكان المستفيدون الرئيسيون من ارتفاع الاسعار — ليس فقراء الريف، ولكن أصحاب الاراضي والوسطاء . وانخفضت الواردات بشدة عام ١٩٦٥ ولكنها ارتفعت عام ١٩٦٦ وان كان الى حد يفوق قليلا مستواها عام ١٩٦٣ — وفي عام ١٩٦٧ بعد اتخاذ بعض اجراءات لتحرير الواردات ، ارتفعت نسبة الاستيراد ثانية ، ولكن ببطء . أما بالنسبة للاصلاحات الاجتماعية وتقدم التعليم واستغلال الاراضي وظروف حياة فقراء الريف والحضر ، فلم يكن ذلك كله جزءا من أهداف الحكومة العسكرية ، وكان الاستثمار الاجتماعي هامشيا (٣١) . وأخيرا أصبح القهر السياسي شديدا بدرجة متزايدة .

وكانت الوكالات الدولية الثلاث — التي قدمت جميعها مساندة مالية كبيرة — متداخلة بشكل مستمر تقريبا في المناقشات والمفاوضات مع الحكومة البرازيلية . كان هناك أحيانا بعض الاختلاف ، مثلا على توقيت السياسات وعلى درجة التقييد المطلوبة ، وعما اذا كانت البرازيل تحتاج الى السماح بزيادة الواردات في أوقات بذاتها . . . وهكذا . وفي بعض الاحيان — كما قال أحد الموظفين الكبار بوزارة الخارجية الامريكية — أشارت الوكالات الدولية الى العجز بين الاهداف المرغوبة وبين التطبيق . وفي « أيد » كان هناك قليل من الشكاوى من أن كامبوس كان « ملكيا أكثر من الملك » . كانت « أيد » تفضل — بينما كان « صندوق النقد الدولي » و « البنك الدولي » ضد — استخدام البرازيل للاحتياطيات والمساعدات لاستيراد الطعام والبضائع الاستهلاكية عندما كان النقص فيهما يهدد بارتفاع الاسعار . وكان ذلك هو الوضع خصوصا في عام ١٩٦٥ عندما كانت الولايات المتحدة مستعدة لضمان تسوية الديون البرازيلية الى حد كبير . ووافق « صندوق النقد الدولي » على ذلك . ولكن يبدو أن كامبوس كان مصمما على أن تدفع البرازيل ديونها بمعدل سريع ولم يقبل اعادة جدولتها الا بشكل طفيف نسبيا. كان « البنك الدولي » ينتقد عدم كفاية الاحصاءات البرازيلية ولقدر معرفة وسيطرة السلطات على الاقتصاد عموما . شعر « البنك » ان الميزانية يمكن ويجب أن توزن وانه يمكن تخفيض الانفاق الحكومي ، وبالذات الانفاق الجاري ، وأيضا الاستثمار العام، بقدر أكبر ، وان ائتمانا اكثر يجب ان يوفر للقطاع الخاص . ولم يوافق

« البنك الدولي » على توقيت الضغط على الائتمان عام ١٩٦٦ . أما فيما يتعلق بالاتجاه العام واتجاه تركيز السياسات ، واجراءات الاستقرار القاسية الضرورية ومعظم المسائل المحددة ، فقد كان هناك كما قيل مرارا تطابق أساسي في وجهات النظر (٣٢) . كانت الوكالات الدولية الثلاث والحكومة البرازيلية ــ كما قال موظف كبير في « أيد » : « متشاركة كلها معا » . وستعطي دراسة السياسات الاقتصادية البرازيلية من عام ١٩٦٤ الى ١٩٦٧ تصويرا ممتازا لما تعتبره تلك الوكالات الدولية مثاليا .

كان هناك بالطبع البعض داخل الوكالات الدولية الذين لم يشاركوا في هذا المثل الاعلى الرسمي . وكان هناك في « أيد » أيضا وفي المستويات العليا المسؤولة واحد أو اثنان شعرا ليس بأن السياسات كانت خاطئة ــ بل انها قد فشلت . فشلت لان الاقتصاد أصيب بالركود : فالقطاع الخاص لم يستثمر، والانهمار المتوقع للاستثمار الخاص الاجنبي لم يحدث . فشلت السياسات لانه خلال ١٩٦٦ وهو العام الذي حددت فيه زيادة التمويل بـ ١٢ ــ ١٥٪ ، وكان الطلب المؤثر أقل من العام الذي قبله ، فان معدل التضخم كان ما زال ٤٠٪ . ولقد أدت تلك الملاحظات الى بعض الادراك داخل « أيد » بأن الادوات الاقتصادية التقليدية ليست فعالة كما كان مفترضا (٣٣) . ولكن القلق الاساسي في « أيد » كان في فشل الاستثمار الخاص . وارجع ذلك الفشل في بعض الاحيان الى حقيقة أن الحكومة كانت عسكرية ، وان المستثمرين لم يكن عندهم ثقة في استمرارها . وبالتأكيد كان هناك بعض موظفي « أيد » الذين تملكهم القلق من الطبيعة غير الديمقراطية للحكومة البرازيلية ومن اعتماد الحكومة الزائد عن حده على القوة العسكرية وفشلها في « بناء قاعدة سياسية » .

وخلاف ذلك فان موظفين دوليين مسؤولين بدا وكأنهم يشاركون الحكومة البرازيلية عدم اهتمامها بالمشاكل السياسية والاجتماعية . وربما يمكن اخذ صورة عن موقف موظفي الوكالات من التقرير الصادر عن بعثة رئيسية « للبنك الدولي » في البرازيل عام ١٩٦٧ . كانت البعثة تضم مجموعة مختلفة من المواهب والآراء . لكن المقدمة الطويلة للتقرير النهائي (٣٤) اشارت الى الزراعة فقط من ناحية صلتها بحوافز الاسعار والتنويع في الصادرات غير البن ، ولم تذكر السياسات التعليمية والسياسات الاجتماعية الاخرى أو البطالة على الاطلاق . ولقد ذكر التقرير وجهة نظر البعثة في امكانيات الاقتصاد البرازيلي وانتهت الى القائمة التالية ، التي لم توجز للمتطلبات :

١ ــ ضبط نفس قوي للغاية في الانفاق الجاري للحكومة وتحسين التعاون المالي بين الخزانة العامة والوكالات والبلديات .

٢ — تحسين كبير جدا في التعرف على — والسيطرة — على — انفاق الحكومة ذاتها وادارتها ، وعلى اقتراضها ، وتخطيطها الاستثماري .

٣ — تقشف بدرجة كافية في صرف رأس مال القطاع العام لكي يسمح بسيولة أكثر كفاية للائتمان ، الى القطاع الخاص اكثر مما كان في الماضي ، بدون توسع زائد عن الحد في الائتمان الكلي .

٤ — عمل مؤثر لانهاء انتاج وتكدس البن الغير قابل للبيع .

٥ — استعداد مستمر لتعديل سعر الصرف الى الدرجة المطلوبة ، للاحتفاظ بالانتاج البرازيلي منافسا لباقي العالم .

٦ — استعداد السلطات المستمر لان تقنن وتحرر قيود الواردات .

٧ — دفع سياسة تحديد الاسعار طبقا لمكانيزم السوق وليس طبقا لتسعيرة ادارية .

٨ — أن يطغي الاحساس بالاستمرار والاستقرار على الاقتصاد فوق كل شيء حتى يصبح القطاع الخاص مقتنعا ان اطار قرارات الاستثمار — فرض الضرائب ، وتحديد الاسعار وقيود الصرف — وحقوق الملكية الح — لن تتغير بسهولة وبدون الاساليب القانونية .

كان هناك برازيليون كثيرون في أماكن رسمية أو شبه رسمية ممن كانوا غير راضين عن نشاطات الوكالات الدولية . كان البعض غير راض عن الوقت الذي يضطر فيه عدد من المسؤولين البرازيليين — المرهقين بالعمل — الى الرد على اسئلة تلك الوكالات .

شعر البعض أن التركيز من « البنك الدولي » بالذات — على جميع الاحصاءات كان لا طائل من ورائــه . وقيل على سبيــل المثال ان موظفي « البنك الدولي » لن يصدقوا أن هناك بطالة ، الا ان كانت هناك أرقام تقول ذلك ، في نفس الوقت الذي يشاهدون فيه الناس الذين ينامون في الشوارع .

وجاء كثير من النقد الجاد للوكالات الدولية من أولئك الذين كانوا أيضا ينتقدون سياسة كامبوس ، وبالذات من أولئك الذين كانوا يؤمنون بامكانية السير بسياسات توسعية ، واعطاء عناية أكبر للمشاكل الاقتصادية — مع نفس معدل التضخم أو حتى أقل منه .

كان هناك أيضــا بعض البرازيليين — موظفون أو مثقفون — الذين شعروا ، بعد وضع سياسة الوكالات الدوليــة في الميزان ، ان تحرك تلك الوكالات ناحية اهتمام اكثر بالسياسات العامة هو تحرك مفيد . ولم يكن هذا بالضرورة وجهة نظر أولئك الذين تساند الوكالات الدولية سياساتهم فقط .

كان هناك أيضا البعض الذين شعروا ان توسيع اهتمام الوكالات الدولية لا بد وان يعني انها ستبدأ في اعطاء اهتمام اكبر على المدى الطويل ، وأملوا أن الوكالات الدولية في نهاية الامر ستتعلــم . وقيل ان الموظفيــن البرازيليين المفاوضين في مشروع الاجراءات المالية التكميلية (٣٥) ، قد وافقوا على بدء ذلك المشروع على أساس انه لا يمكن تجنبه . فان كانــت حكومـــات الدول النامية تريد ان تحصل على مساندة مالية ، فعليها أن توافق على سياسات الوكالات . كان البرازيليون يركزون على محاولة ضمان أن تكون السياسات جيدة ، وان يكون الموظفون الدوليون على درجة أكبر من الكفاءة وأن يكون لديهم فهما أعرض للمشاكل السياسية والاجتماعية ، وأنهم مستعدون أكثر للقبول بأن على البلدان النامية أن تتحرك بسرعة .

كان هناك اتفاق كبير بين الموظفين البرازيليين على أن الوكالات الدولية ــ بدرجات مختلفة ــ قد ارتكبت خطأ الاعتقاد بأن المشاكل الاقتصادية يمكن أن تحل بمعزل عن غيرها ، وأن تلك الوكالات أيضا لديها نظرة الى الواقع كمية وضيقة أكثر من اللازم .

لم يكن مغزى تأييد الوكالات الدولية لسياسات الحكومة البرازيلية من ١٩٦٤ الى ١٩٦٧ هو أن الوكالات هي التي تسببت في تلك السياسات ، بل أن السياسات هي من النوع الذي ترضى عنه الوكالات . كان كامبوس هو الذي رسم تلك السياسات ، أما ادعاءات الوكـــالات الدولية بانها قوت من تصميمه فهي ادعاءات مشكوك فيها . فأقصى ما يمكن أن يكون هو أنه ربما تكون الوكالات قد قوت من موقفه داخل الحكومة مثلا ، بالتجسيد الرسمي لسياساته في اتفاقيات قروض . وقد كان هذا مؤثرا في حالة البرازيل بطريقة قد لا تكون بها كذلك في مكان آخر ، وينبع ذلــك من الاهتمام الخاص لحكومة كاستللو برانكو لارضاء دائنيها الدوليين .

٤ ــ بيرو

كانت بيرو واحدة من أوائل بلدان امريكــا اللاتينية التــي تدخل فيها « صندوق النقد الدولي » ، ومنذ عام ١٩٥٤ كان لها به علاقة وثيقة مستمرة الى حد معقول . كان وضع بيرو الاقتصادي في أوائــل الستينات بعد تنفيذ برنامج للاستقرار الاقتصادي عام ١٩٥٩ ، يؤخذ في بعض الاحيان على أنه يثبت صحة سياسات « صندوق النقد الدولي » . ففي تلك الفترة كان لبيرو نمو سريع ، واستقرار مالي ، ولم تكن هناك مشاكل في ميزان المدفوعات ، ولا توجد تقريبا أية قيود على الواردات والصادرات وكان مستوى مصاريف وايرادات الحكومة منخفضا للغاية . أما « البنك الدولي » و « ايد » فكــان تدخلهما قليلا .

لكن تملك بيرو لتركيبة النمو والاستقرار المالي كان وهميا بشكل ما . فقد بدأ النمو من أساس منخفض وكان أساســا نتيجة للاستثمار الاجنبي الخاص ، ولذلك كان متركزا في ليما العاصمة وفي منطقة او منطقتين أخريين على الساحل . اما المساحات الكبيرة من البلاد وبالذات في منطقة السييرا أو المناطق الجبلية المزدحمة بالسكان فلم تمس بالكاد . كان وضع أولئك السكان الاجتماعي والمادي وضعا بائسا ، جزئيا كنتيجة لنظام غير عادل على الاطلاق في استغلال الارض ــ كانت هناك هجرة ثقيلة الى الاحياء الفقيرة في المدن الساحلية . وحتى من وجهة نظر النمو الاقتصادي الابعد ، فمن المحتمل ان بيرو كانت في حاجة لتوسيع سوقهــا الداخلي . أما فيمــا يتعلــق بميزان المدفوعات ، فكانت الواردات منخفضة جزئيا بسبب قلة عدد المستهلكين من السكان . وفوق كل شيء كانت بيرو محظوظة بأسعار وأسواق صادراتها وبالذات الاسماك . وبحلول منتصف الستينات كــان الازدهار في صادرات الاسماك قد انتهى وأمست بيرو تعاني من صعوبات في صادراتها من السكر والقطن (٣٦) .

وفي عام ١٩٦٣ تولت حكومة بيلوندى السلطة ، وكانت احدى سياساتها الرئيسية فتح المناطق الداخليــة في بيرو ، وتكامل ــ لوس أوليفدادوس ــ المنسيين ــ مع الاقتصاد ... وبدأت الحكومة في الانفاق . ولان الحكومة

كانت في عجلة من أمرهـــا فقد تـــم بطريقة عشوائيـــة بدون شـــك . كان لبيلوندي (٣٧) رؤيته الخاصة لحد ما ، التي تميل الى التعبير عن نفسها في شكل من الانجازات المادية : مشروع ســـد مانتارو ، ومشاريع فتح أراضي زراعية جديدة ، ومشاريع أعمال ري رئيسية في المناطق الساحلية ، ومشاريع الطرق في المناطق الداخلية ، وفوق كل شـــيء الكارتيبرا مارجينال ـــ وهو طريق عظيـــم بمحاذاة السفوح الشرقية الخصبة للانديز المغطاة بالغابات . وبالاضافة بدأ العمل في بعض التجارب التي تجـــذب الاهتمـــام ، في مناطق السييرا ، وبالذات برامج التعاون الشعبي ، والمجهودات التي بذلت لاحياء بعض النظم الكوميونية الهندية في الزراعة (ولو ان مشكلة استغلال الارض الزراعية لم تمس الا بالكاد) . كان هناك أيضا برنامج اسكان كبير . انذاك طلبت المؤسسات القادرة على التمويل الطويل الامد لمثل تلك المشروعات ـــ ان تفحص الفائدة المرجوة فحصا حذرا ، هنا فقد بيلوندي صبره وقـــال ان كولمبوس لم يكن ليكتشف امريكـــا أبدا اذا كـــان قد انتظر نتائج دراسات الصلاحية . كانت بيرو ـــ جزئيا بسبب استقرارها في الماضي وسياساتها الاقتصادية المتحررة ـــ قادرة على أن تقترض بحرية من نيويورك وأوروبا ، وتعاقدت على كميات كبيرة من القروض القصيرة الاجـــل مرتفعة الفائدة . وقام بعض المتعاقدين ، كحافز اضافي ، بتوفير الاموال على أسس متساوية في السوء (من قصر الاجل وارتفاع الفائدة) . وكونت تلك الأموال ما كاد يصبح ميزانية موازية .

وفضلا عن ذلك لم تكن لدى حكومة بيلوندي القدرة على زيادة ايراداتها من الضرائب ، ـــ أساسا بسبب عناد الكونجرس ، وربما جزئيا بسبب قلة الاهتمام والعزيمة السياسية . كانت نسبـــة ايرادات الضرائب في الدخل القومي تنخفض في الستينات . لم يكن لحكومة بيلوندي الاغلبية في الكونجرس، وكانت تدين بوضعها جزئيا بتأييد العسكريين . كانـــت الارضية السياسية الاساسية لاحزاب المعارضة بما فيها حزب « ابرا » الذي كان يظن في وقت ما انه ثوري هي : « نوماس أمبويستوس ». أي لا زيادة في الضرائب . ونتيجة لذلك كله كان هناك عجز متزايد في الميزانية وببداية ١٩٦٧ كانت احتياطيات بيرو في طريقها الى النفاذ . وكان هناك حديث عن الازمة وتخفيض العملة(٣٨) . وكانت الوكالات الدولية في هذا الوقت بالطبع ـــ مهتمة بالوضع .

كان « البنك الدولي » و « ايد » على الاقل في بداية فترة تولي حكومة بيلوندي ـــ يفضلان خطط التوسع في الانفاق العام ، وأعطت بعثة « للبنـــك الدولي » في عام ١٩٦٥ بركاتها لمثل ذلك التوسع . كـــان هناك اعتراف بأن التنمية في بيرو مركزة في مساحة صغيرة للغاية ، وانه حتى القطاع الخاص لن يتمكن من توفير الفرص الاقتصادية لسكان السييرا . وكعلامة على رضا « البنك الدولي » عـــن سياسات بيرو الجديدة ، قـــام حقا باقامة مجموعة

استشارية، اجتمعت لاول مرة عام ١٩٦٦ . ركز « البنك » على محاولة تحسين تخطيط حكومة بيرو لاستثماراتها وعلى اقناعها بتوطيد اركان ما بدأت فيه والحفاظ عليه . كانت مفاوضات « البنك » لقروض المشاريع كما هي العادة من اجل الطرق والسكك الحديدية والقوى وبعض مشاريع الري الكبرى على الساحل . وكان « ايد » و « يادب » متداخلان ايضا في تمويل الطرق . وحاولت الوكالات الثلاث أن تعمل سويا للاتفاق على الاولويات ، وعقدت مناقشات رباعية مع حكومة بيرو حيث ووفق بشكل عام أثناء تلك الاجتماعات على فكرة طريق كارتييرا ملرجينال . كان لـ « يادب » ايضا بعض المشاريع التي تشوبها المغامرة في السييرا ، حيث ساندت بعض تجارب الحكومة في الزراعة .

ومن الجائز ان أكثر ناحيـــة يدور حولها الخلاف من نواحي الوكالات الدولية في السنوات الاولى لحكومة بيلوندي كانت في تمنعهما عن الموافقة على تمويل المشروعات الحكومية بدون فحص طويل ودقيق . وتمويل المشروعات خارج عن نطاق هذه الدراسة ، ولكن حذر الوكالات الدولية كان له تأثيره على السياسة العامة لحكومة بيرو ــ حيث انه يقال في بعض الاحيان ان بيرو قد دفعت للجوء الى وول ستريت بسبب ذلك الحذر . وكـــان حجم الديون القصيرة الاجل التي تعاقدت عليها بيرو مع وول ستريت هو احد اسباب الازمة عام ١٩٦٧ . ويجوز انه كان مـــن الممكن « للبنك الدولي » بالذات أن يظهر تعاطفا أكثر مع الاحساس بالالحاح الموجود عند حكومة بيلوندي . كان هناك من هذه الناحية بعض الصدام بين اهتمام « البنك الدولي » بالاقتصاد ككـــل وبين اهتمامه بالعائد المالي المباشر لمشروعات بذاتها . ان قسم المشروعات بالبنك هو ــ ومخطط له أن يكون ــ عنق زجاجة يؤخر القرارات . وهناك قليل من الشك في أن اسلوب عمل ذلك القسم اسلوب غير حاذق . وفي حالة بيرو فانه يمكن المجادلة في أن قسم المشروعات كانت له نظرة ضيقة ، حتى على مستوى الاختيار بين المشروعات . فمثلا قرر « البنك » انه سيكون مستعدا لتمويل مشروع ري سيحصل منه على الاغلب على عوائد مالية عالية لحد ما عند منطقة أولموس ، ولكن « البنك » رفض تمويل مشروع اقل نجاحا مـــن الناحية المالية في منطقة اريكوبيا . لم يكن « البنـــك » مستعدا لقبول وجهة نظر حكومة بيرو القائلة بأن الاولويات يجب أن تتقرر بحقيقة أن منطقة اريكوبيا ــ وهي في ذلك تغـــاير منطقة أولموس ــ تعاني مـــن التوترات السياسية والاجتماعية ، ومن ضغوط اسكانية قوية . وقول « البنك » بأن الناس يمكن نقلهم ليس مقنعا . فلو كان مشروع اريكوبيا كما اقترحته حكومـــة بيرو غير مرض ، لكان في الامكان التفكير في بديـــل بنفس المنطقة . ومن ناحية أخرى فمن الواضح صعوبة وضع الحاجة الى ضمان قابلية المشروعات للنجاح ، أمام الحاجة الى سرعة اتخاذ القرارات . ويبدو انـــه في حالة مشروع سد مانتارو مثلا ، كانت حكومة بيرو ستتصرف بشكل افضل ولو من ناحية السرعة اذا ما قبلت نصيحة « البنك الدولي » في التعامل مع المقاولين (بما فيهم المقاولين

البريطانيين) . أما « يادب » الذي يعطي تعهدا بالمساعدة ثم يفاوض علـى الشروط بعد ذلـــك فلم يكن ناجحا بدرجة ملحوظة في تقصير الوقت الذي تستغرقه المفاوضات . . .

والى جانب مسألة مفاوضات المشروعات ففي بداية عام ١٩٦٧ ، كان « البنك الدولي و « ايد » ، فضلا عن « صندوق النقد الدولي » متداخلين بطبيعة الحال في مسائل السياسات العامة . كان « صندوق النقد الدولي » الذي كان له ممثل مقيم لتقديم المشورة للبنك المركزي يشعر انه يمكن تجنب تخفيض العملة اذا ما تم التحكم في عجز الميزانية . وشعر « البنك الدولي » ان تخفيض العملة كان ضروريا ، ولكنه لم يكن مستعدا لان يضغط من أجله . أما فيما يتعلق بالعجز في الميزان التجاري فقد كان هناك اتفاق على ان المشكلة الاساسية هي الفشل في زيادة ايرادات الضرائب . كان هناك بعض القلق حول الزيادة في الانفاق الجاري للحكومة ، وبالذات الجزء المخصص للاهداف الاجتماعية ، وأيضا قلق حول اتجاه الاستثمار العام . وكان هناك ايضا بعض المقترحات التي ترى أن تجميد الاجور أمر ضروري . ولكن كانت وجهة نظر الوكالات الدولية ، ان المستوى العمومي للانفاق العام سيكون زائدا عن الحد فقط في حالة ما لم يتم شيء في موضوع زيادة الايراد العام .

ارسل « البنك الدولي » عددا من البعثات لبيرو في نهاية ١٩٦٦ وبداية ١٩٦٧ . وأصبح من الواضح أن هناك أملا ضئيلا في أن يطلب « البنك » عقد اجتماع آخر للمجموعة الاستشارية حتى تحل بيرو مشاكلها المالية . وكان من الممكن أيضا توقع أن ينظر « البنك » في الامتناع عن الوفاء بتعهده بتقـديم القروض . ورغم بعض الشكوك التي شارك فيها « البنك الدولي » مـــع الآخرين ـــ بخصوص كون الاقتراحات مناسبة أم لا ـــ فانه وضع ثقله خلف مجموعة من المقترحات المحددة التي قدمتها بعثة « منظمة الدول الامريكية » OAS لزيـــادة الايرادات الضريبيـــة . وساورت البعض الشكوك في أن « البنك » كان يريد زيادة الضرائب على البترول ، لكي يساعد شركة السكك الحديدية التي يمتلكها بريطانيون ، والتي كان هناك خطر ماثل في فشلها في تسديد ديونها « للبنك الدولي » . وانتقـــد اخرون « البنك » لافتقاره الى الثبات ، وبالذات لفشله في الاعتراض عندمـــا خصص الجيش معظم ايرادات التعريفة الجمركية الجديدة لنفســـه . ولكن لا يمكن لاحد أن يعترض علـــى الهدف العام لزيادة الضرئب سوى الاوليجاركية البيروفية .

كانت بعثة « أيد » في بيرو منشغلة أيضا بمحاولة اقناع حكـــومة بيرو بخطورة الوضع المالي وتراكم الديون القصيرة الاجل . وكانت فكرة قرض برامج مشروط تحت المناقشة . كان هناك البعض في بعثة « أيد » الذي شعر ان قروض البرامج كانت سلاحا يحتاج الى عناية كبيرة في استخدامه ، وان

التهديدات المباشرة بقطع المعونات اذا لم يتم تنفيذ مطالب محددة ، لا تكون ذات فائدة في الغالب ، ولكن مهما يكن شعور البعثة حول ذلك الموضوع ، فقد تم التباحث حول قرض برنامج صغير ربع عام ١٩٦٧ ، رفضته بيرو في النهاية.

ليس هناك شك في أن قرض البرنامج كان سيتضمن الاشتراط على حكومة بيرو أن تنجح في زيادة ايرادات الضرائب . ولكن السبب الاساسي لرفض القرض كان وجود شروط أخرى المقصود بها ببساطة وبدون أي مواربة، خدمة مصالح الولايات المتحدة . كان هناك ثلاثة شروط : طلب من بيرو أن تشتري بدلا من طائرات الميراج الفرنسية الاسرع من الصوت طائرات سرعتها اقل من سرعة الصوت رغم انها أغلى ، ثم السماح لسفن الولايات المتحدة بالصيد في حدود مائتي ميل ، كانت بيرو تحاول فيها أن تتحكم في الصيد في غير مواسمه وذلك لكي تحافظ على السمك من الفناء ، والشرط الاخير هو الا يسمح لشركة بترول بيرو المملوكة للدولة بالاستيلاء على حقل بترول كان هناك نزاع طويل على ملكيته مع شركة « البترول الدولية » IPC وهي شركة بترول امريكية تعمل في بيرو .

كانت هذه الشروط المقيد بها عرض تقديم قرض برامج لبيرو حلقة في سلسلة طويلة من جهود الولايات المتحدة لحماية مصالحها في بيرو . كانت الولايات المتحدة في ظروف سابقة قد هددت بقطع المساعدات ، بسبب معاملة بيرو لشركة البترول وكذلك معاملتها لسفن الصيد الامريكية . وفي أوقات أخرى تدخلت شركة ليما للتليفونات التي تمتلكها الولايات المتحدة ITT في المناقشات . وفي ظرف تال حينما حاولت حكومة بيرو أن تعطي شركة خط ملاحة بيرو الجديد بعض المعاملة التفضيلية البسيطة عن شركة جريس الامريكية الملاحية ، هددت وزارة الخارجية الامريكية باغلاق أسواق الولايات المتحدة في وجه صادرات بيرو من السكر والسلع الاخرى . وفي كل هذه الامثلة فان عدم التناسب بين طبيعة المصالح المتعلق بها الموضوع — وهي حيوية بالنسبة لبيرو — وثانوية بالنسبة للولايات المتحدة — يتجه لان يكون صارخا الى حد ما (٣٩) ... ومن المحتم أن تتوه مسألة جمع حكومة بيرو للضرائب في هذا كله . هذا اذا اعتبر ذلك أو لم يعتبر اهتماما شرعيا للولايات المتحدة .

هوامش الفصل الثالث

١ ـ الذي يعيش الان في كولومبيا واصبح بعد ذلك ناقـــدا لسياسات الوكالات الدولية . انظر لوشلين كيوري «الاسراع في التنمية ـ الضرورة والوسائل» ماكجرو هيل ١٩٦٦ ـ ونشر تقرير بعثة «البنك الدولي» عام ١٩٤٨ تحت عنـــوان : «اساس برنامج للتنمية من اجل كولومبيا ـ البنك الدولي » للتعمير والتنمية ـ واشنطن ١٩٥٠ .

٢ ـ أخذت كولومبيا أخيرا ١٨،٩ مليون دولار من «صندوق النقدالدولي» كتمويل تعويضي ـ انظر ما بعده .

٣ ـ انظر ما بعده .

٤ ـ مثلا في ديسمبر ١٩٦٢ تم تخفيض البيسو بـ ٣٤٪ وفي العام التالي كـان معدل التضخم ٤٥٪ . بينما في السنوات الخمس السابقة كان متوسـط معدل التضخم ٦٪ . وكان ذلك بالضرورة رد فعل لتخفيض العملة . كان الوضع المالي مثلا افضـل بكثير في عام ١٩٦٣ عما كان عليه في العام الذي قبله.

انظر اللجنة الاقتصادية للامم المتحدة في امريكا اللاتينية « المسح الاقتصـادي لامريكا اللاتينية ١٩٦٤ » نيويورك ـ ١٩٦٦ ـ ص ٥٥ .

انظر أيضا ادوارد فيتزز دوران : « لاس مودينيكا سيونيز ديل تيبو دي كامبو اي لوس نيفليس دوميستيكوس دي بريسيوز » في لانويفا ايكونوميكا بوجوتا ـ مايو ١٩٦٦.

٥ ـ انظر ايضا س. ب. كينو لبيرجر : « السياسات المتحررة ضد القيود في سياسات التجارة الخارجية للبلدان النامية » . ورقـــة مناقشات « ايد » رقم ١٤ ـ واشنطن سنة ١٩٦٧ ـ عن تخفيض العملة في الهند حيث يوضح المؤلف اهمية الظروف المحيطة بتخفيض العملة بما فيها تعهد الحكومة المعنية . ويجادل المؤلف : بأن تلـــك الظروف كانت غير ملائمة في الهند .

٦ ـ مثلا لم تكن هناك على ما يبدو اية محاولة لضمان ان سياسات كولومبيـــا الائتمانية المشددة لم تدمر اكثر من اللازم ما ينتظر من الزراعة . وحيث ان الائتمان

من اجل الاستيراد هو اسهل اشكال الائتمان واكثرها شعبية ، فيجب ان تكون قيود الائتمان الشاملة مشددة حقا قبل ان تتاثر الواردات ٠

٧ ـ انظر ايضا ريشارد ل٠ مولين « خلاف كولومبيا و « صندوق النقد الدولي » في نوفمبر ـ ديسمبر ـ ١٩٦٦ ـ تفسيـــر لوضعه في سياسات كولومبيـــا » مذكرة رقـــم ٥٣١٤ ـ ر٠ س٠ مؤسسة راند ١٩٦٧ ٠

٨ ـ انظر الحاشية رقم ٢٤ بالفصل الثاني ، وكذا الفصل الرابع ٠

٩ ـ انظر مثلا دافيد فيلكس «عدم الاتزان البنيوي والصراع الاجتماعي والتضخم» فحص لجهود شيلي الاخيرة المضادة للتضخم ٠ « مجلة ايكونوميك ديفيلوبمنت انـــد كلتشرار شينج ـ يناير ١٩٦٠ ، ٠١ و٠ هيرشمان : « رحلات نحو التقدم» انشور بوكس دوبلداي وشركاه نيويورك ١٩٦٥ ـ ص ٢١٥ ـ ٢٩٨ ٠

١٠ ـ وصل العجز في ميزان المدفوعات في شيلي بين ١٩٦٠ ، ١٩٦٤ الى ٥٢٠ مليون دولار ، وارتفع دين العملة الاجنبية من ٨٠٠ مليون دولار الى ١٨٠٠ مليون دولار ـ انظر تقرير ايكلا عن امريكا اللاتينية لعام ١٩٦٦ ٠ E/CN. 12/767/add. 1.

١١ ـ كان هذا موضع خلاف : فمثلا ادعى من قبل «ايد» (انظـــر ما بعده) ان البرنامج لم يفعل اكثر من مجرد انه قوى السياسات الكلاسيكية المضادة للتضخم والتي اتبعت في ظل حكومة اليساندري ٠ ومن ناحية اخرى فقد ادعى ايضا ان البرنامج اتبع عن قرب الافكار التي جاءت في مقال اوسفالدو سونكل : « التضخم في شيلي ـ تناول غير تقليدي» ـ انترناشيونال ايكونوميك بيبرز ـ رقم ١٠ (وايضا التريميستر ايكونوميك اكتوبر ـ ديسمبر ١٩٥٨) ٠

١٢ ـ انظر البيان المسيحي الديموقراطي سنة ١٩٦٦ ٠

١٣ ـ ثم تبنى مبدأ ان الاجور يجب ان تزيد بنفس معدل الزيادة في نفقـــات المعيشة ٠ وبالاضافة فقد منحت زيادات تفضيلية عن ذلك المعدل للعمال ذوي اقل اجور وبالذات في الزراعة ٠

١٤ ـ كوربوراسيون وفومينتو دولاردو لسيون ٠

١٥ ـ تلك هي ارقام حكومية رسمية ودقتها مشكوك فيهـــــا في احيان كثيرة ، والارقام المعطاة عن معدل التضخم بالذات مبنية على جدول اسعار للقطاعي يتالف في المبدأ من سلع استهلاكية جماهيرية ٠

١٦ ـ انظر بعد ذلك ٠

١٧ ـ ولكن في اكتوبر قبلت الحكومة قرض برامج قدره ١٥ مليون دولار ، يدفـــع خلال الربع الاخير لعام ١٩٦٥ ٠

١٨ ـ في عام ١٩٦٧ كان معدل التضخم ٢١٫٩٪ وعاد ثانية في عام ١٩٦٨ الى ٢٧٫٩٪ وذلك رغما عن بعض الجهود الموجهة بالذات عند نهاية العام ـ لتشديد قيـــود

الاسعار على الاصناف التي تزايدت اسعارها بدرجة كبيرة ، ورغما عن تأجيل بعض زيادات الاسعار الى عام ١٩٦٩ .

١٩ ــ انظر مثلا كتب جريفين : « النمو الاقل في امريكا اللاتينية » ــ آلن آنــد انوين ١٩٦٩ .

٢٠ ــ عن العلاقة بين «ايد» والسلطات الشيلية ــ انظــر دراسة ستصدر عن «الاودي» من تأليف فيليب اوبريان .

٢١ ــ مع الاستثناء المشار إليه فيما قبل .

٢٢ ــ كان احد الامثلة التي يشار اليها في احيان كثيرة هو نظام التعديــلات التدريجية في اسعار الصرف . أما « صندوق النقد الدولي » فكان يفضل تخفيضا يتم حرا مرة واحدة ويكون كبيرا بما فيه الكفاية لكي يضع في اعتباره اي زيادات تاليــة في الاسعار .

٢٣ ــ انظر قبل ذلك ص ١٢٦ ، ١٢٧ .

٢٤ ــ استخدمت حكومة شيلي ذلك الاختيار في الربع الاخير من عام ١٩٦٧ ــ انظر هذا الفصل حاشية رقم ١٧ .

٢٥ ــ انظر ايضا الدراسة القادمة من «أودي» ــ تأليف فيليب اوبريان عن العلاقة بين « ايد » والسلطات الشيلية .

٢٦ ــ مثلا قرو : « التقرير السنوي لصندوق النقد للدولي » عام ١٩٦٨ : بدأت السلطات البرازيلية في منتصف ١٩٦٤ تقريبا برنامجا عريضا لسياسات يقصد منهــا تخفيض معدل التضخم ، ووضع أساس نمو اقتصادي مستقر (ص ٧٧) انظر ايضا مقالة كتبها ارفنج ا . سيركن الموظف « بالبنك الدولي » تحت عنوان : « الحرب ضد التضخم في البرازيل : بعض الدروس التجريبية » ــ في فينانس آند ديفيلوبمنت رقم ٣ ، ١٩٦٨ .

٢٧ ــ انظر مثلا الفصل الثاني حاشية ١٠٠ .

٢٨ ــ انظر مثلا مساهمته في « مسائل امريكية لاتينية ــ اطروحات وتعليقات » ــ الناشر ا . و . هيرشمان ــ « صندوق القرن العشرين » نيويورك ١٩٦١ .

٢٩ ــ انظر ما بعد ذلك ص ١٣٨ .

٣٠ ــ كما قدر من قبل عضو في بعثة « البنك الدولي » لعام ١٩٦٧ ــ وقد حسب ان أدنى الاجور كانت تساوي ــ في قيمتها الشرائية الحقيقية ــ ما كانت عليه منذ ١٥ عاما وأن الاجور الحقيقية كانت تنخفض بصفتها نسبة قيمة تضاف في الصناعة .

٣١ ــ كانت تلك السياسات مكروهة لدرجة أن الماريشال كوستا اي سليفا كــان عليه ان يتعهد بأن يجعل سياسات الحكومة اكثر انسانية ، عندمــا يتولى الحكم . ويقصد بذلك انه سيزيد من الإنفاق الحكومي ، ويوسع من الائتمان للقطاع الخاص .

٣٢ ــ على الاقل بين اولئك المسئولين عن الاراء الرسمية .

٣٣ ـ وقرر تقرير « البنك الدولي » لعام ١٩٦٧ في مقدمته (انظر فيما بعد) : من الواضح الان ان الصعوبات الداخلة في اعادة استقرار الاسعار في اطار ميكانيزم سوق حرة ـ لهي اكبر بقدر كبير عما كان مقدرا عند بداية برنامج التثبيت ·

٣٤ ـ ولذلك فهي اقلها سرية ـ انظر ص ٧٢ ·

٣٥ ـ انظر ما قيل في ذلك ص ٥٤ الى ٥٦ ·

٣٦ ـ لتحليل آثار برنامج الاستقرار لعام ١٩٥٩ في بيرو حيث انتهى التحليل الى ان النجاح الظاهري لذلك البرنامج يمكن ان يرجع أساسا الى ظروف تصدير ملائمة غير متأثرة بالسياسات البيروفية ، انظر روز ماري ثورب: «التضخم والسياسات الاقتصادية التقليدية في بيرو » ـ بوليتين أوكسفورد انستتيوت في ايكونوميكس اند ستاتستيكس اغسطس ١٩٦٧ ·

٣٧ ـ الذي كان مهندسا معماريا ·

٣٨ ـ كان ينظر عموما الى تخفيض العملة على انه اذلال سياسي · ولقد حدثت في الحقيقة في سبتمبر ١٩٦٧ ·

٣٩ ـ تصاعدت الضغوط حتى استولى العسكريون على السلطة في نهاية ١٩٦٨ · وقد أممت الحكومة العسكرية الجديدة مصالح « شركة البترول الدولية » المتنازع عليها· نتيجة لذلك فان تلك الحكومة مهددة بأن يطبق عليها قانون هيكنلوبر (الصادر من الكونجرس الامريكي) · ومعنى ذلك ان تفقد مساعدات الولايات المتحدة وأيضا طبقا لبعض الاستنباطات ـ تفقد بيرو حصتها من السكر في سوق الولايات المتحدة · كانت مساعدات الولايات المتحدة قد خفضت الى الصفر تقريبا · وكانت مسالة حصة بيرو في السكر قد نحيت جانبا في تلك اللحظة ، وكان ذلك ممكنا ـ جزئيا بسبب سوء محصول السكر عام ١٩٦٨ في بيرو · ويضعف من موقف حكومة الولايات المتحدة انه لا يوجد قطاع عام أو مهني من سكان بيرو يعارض سياسات حكومة بيرو في التأميم ، وأيضا عدم وجود أي قوى تقف على يمين العصبة العسكرية الحالية فيما يتعلق بالشئون الداخلية على الاقل في المراحل المبكرة لوجودها في السلطة ·

الفصل الرابع

تعليقات ونتائج

(١) طبيعة عملية الروافع

لا يحدث عندما تتدخل الوكالات الدولية في السياسات الاقتصادية العامة، أن يجلس موظفو الوكالات الدولية والحكومة المعنية معا ، ويتناقشون بعقول متفتحة في افضل الحلول للمشاكل الخاصة لتلك الحكومة . وفي نفس الوقت ليس دور الوكالات محدودا — كما يفترض في بعض الاحيان أن يكون عليه — في مجرد تقديم المقترحات والاشارة الى الاخطاء ، دون أن تستفيد من حقيقة امتلاكها لسلطة تخصيص المصادر المالية .

ان العملية في الحقيقة هي ان الوكالات تحاول ضمان أن السياسات — التي اخذت هي نفسها قرارا بها — سيتم تبنيها من قبل الحكومات التي تأمل في تلقي المساعدات . فاذا ما كانت الحكومة تتبع تلك السياسات على أي حال فستؤيدها الوكالات الدولية في الغالب وتحاول أن تساهم في نجاح تلك السياسات اما اذا لم تكن الحكومات تتبع تلك السياسات فان الوكالات الدولية تهتم بنشاط كبر أم صغر ، بأن تضمن أنها ستغير من سياستها . ويمكن أن تؤدي المفاوضات في هذه الحالة الى حل وسط، أي الى اجراء بعض التعديلات في مطالب الوكالات ولكن بدون أي تغيير في النمط العام واتجاه التأكيد لتلك المطالب وفي بعض الظروف ، طالبت الوكالات كشرط لتأييدها بتبني سياسات محددة بدون أية مشاورات مسبقة مع الحكومة المعنية . اما الحكومات التي لديها سياسات اقتصادية محددة بوضوح فيمكن — في حالة اذا ما كانت تلك السياسات في داخل اطار عام مقبول للوكالات — اي تكون قادرة على المفاوضة على قبول سياساتها

الخاصة (أي سياسة الحكومة ــ المترجم) وعلى بعض التنازلات مــن جانب الوكالات .

ولكن طبيعة واتجاه مطالب الوكالات أمر يمكن التنبؤ به . وليس لــدى حكومات امريكا اللاتينية اي شكوك حول نوع السياسات التي يجب أن تتبعها لكي تحصل على تأييد « صندوق النقد الدولي » ، ثم بعد ذلك كما تبين من قبل على تأييد « ايد » و « البنك الدولي » .

ويقال في بعض الاحيان أن الوكالات الدولية لا تخرج عن نطاق توجيــه توصيات ذات طبيعة فنية وأنها تتجنب المسائل الايديولوجية . ويبرر في بعض الاحيان تركيز تلك الوكالات على المسائل المالية والنقدية على هذا الاساس . ولكن ــ وكما سيحاول فيما بعد ــ لا يتضمن مثل هذا التركيز اهمال المشاكل الاخرى فحسب ، بل يتعارض ، في أحيان كثيرة مع حلها ، فليس هناك مسائل تكنيكية خالصة .

وعندما يتم تبني سياسات الوكالات ، يكون لها مضامين عميقة لطبيعــة واولويات المجتمع . وهي مبنية على قيم وافتراضات بشكل يجعلها خادعة بدرجة أكثر لانها لا تكون دائما قاطعة . وفي تقارير الوكالات ــ وحتى بدرجــة أقل من مطالبها ــ لا تتم الا محاولة ضئيلة لمناقشة ما تنطوي عليه الاجراءات السياسية المختلفة ، أو لاقتراح أساليب بديلة ، واقل من ذلك اهداف بديلــة . ان ادعاء الوكالات الموضوعية ، وأنها ليست لديها مصلحة ذاتية ، وبالذات من قبل « البنك الدولي » ، لهي ادعاءات مضللة اذا ما تم تصديقها .

وتفترض سياسات الوكالات افتراضا مسبقا وجود شكل حر للتنظيــم الاقتصادي ومراعاة للقوانين الدولية كما هي محددة في الغرب . وهي مبنيــة على القبول ومراعاة الاطار الدولي والقومي للعالم الرأسمالي : فكمــا حاول الفصل الثاني أن يبين ، فالوكالات الدولية لا يمكن أن تقبل تغييرات في البلدان النامية قد تعرض للخطر الانماط الموجودة للتجارة الدولية والاستثمار الاجنبي الخاص وتسديد الديون ودفع فوائدها ، أو المصالــح العامــة الاخرى لهــذا الشكل أو ذاك ــ للبلدان الرأسماليــة المتطورة أو البلدان الدائنة . وهنــاك تأكيد في سياسات ومطالب الوكالات علــى مبادىء الاستثمار الحر ، وعلــى الاعتماد علــى ميكانيزمات السوق ، وعلــى احترام الملكية الخاصة المحليــة وبالذات الاجنبية . ان الحاجة الى التغيير معترف بها الى حد ما، ولكن الاولوية الاولى للاستقرار . والدكتاتوريات اليمينية والعسكرية التي ليس لديها اهتمام بالتنمية بمعنى رفع مستوى المعيشة لكل طبقات المجتمع هي الطرف المقبول ، وحقيقة هي الطرف النموذجي ، المتلقي للمساعدات ، طالما انها تقدم امكانية الاستقرار المالي والاقتصادي . ويمكن القول أن الوكالات الدولية تحاول مجرد ضمان التسيير الناعم لنظام ليس لديها هــي نفسها القوة على تغييره ، ومــن

غير المرغوب فيه على اية حال ان يتغير . ولكن لا يجب الادعاء بأية حال بأن أحكام تلك الوكالات بغير ثمن أو ان مواقفها محايدة .

فلو فرضنا أن انحيازا من هذا النوع مقبول على اساس انه مرغوب فيه، لثارت بعض الاسئلة الجانبية .

وأولها : عما اذا كان التحليل الاقتصادي للوكالات الدولية كافيا بالغرض أو يمكن أن يكون كذلك . فمن الممكن الاشارة الى أخطاء وعدم ثبات تقارير الوكالات ، والى طلبات تفشل أن تؤدي الى النتائج المطلوبة منها ، حتى اذا قدمت في اطار مجموعة معينة من الافتراضات . والعصرية الاقتصادية لاعضاء بعثات الوكالات هي في بعض الاحيان أقل من تلك التي يتميز بها موظفو الحكومات الذين يتعاملون معهم . وفي هذه الحالة فان تبرير الضغوط التي تنهجها الوكالات هو في الافتراض بأن الضغط في اتجاه هدف عام معين ، وليس في انه يساهم بالتحديد في فعالية سياسات الحكومة ،وليس من الواضح تماما هل يمكن علاج مثل هذا الفشل ، بتحسين مستوى موظفي الوكالات الدولية وأساليبها ، أو ان كان ذلك الفشل كامنا فى نظام تحاول فيه وكالات خارجية أن تتفهم وتحكم على مشاكل دول ليس لتلك الوكالات خبرة بها نسبيا . وهناك المشكلة الاضافية ، وهي ان هناك قليلا من السياسات الاقتصادية التى يمكن أن تكون فعالة وهي في معزل . فتلك السياسات تتطلب التزاما كاملا وتفهما من الحكومات المتوقع منها أن تنفذ تلك السياسات . ويمكن المجادلة ـ كما تم فى أحيان كثيرة ـ بأن الخبرة الاجنبية ستكون على الاغلب اكثر فائدة في قطاعات محددة بوضوح ، أكثر منها في المسائل الاقتصادية العامة .

وثانى المسائل المثارة : هو السؤال عن المدى الذى يمكن أن تكون فيه الروافع فعالة فى اداء ما تحاول التوصل اليه . فللبلدان المتقدمة وسائل أكثر قوة من المساعدات يمكنها حفز البلدان النامية لكيلا تمزق العلاقات الموجودة . ومحاولة استخدام المساعدات في تشجيع تغييرات محددة في السياسات يمكن أن تنقلب الى الضد ـ وادت في بعض الحالات الى مجرد الارتباك والازمة والتأخير . وفي حالات كثيرة أخرى أدت ببساطة الى عدم وجود مساعدات أو الى تقديم مساعدات أقل ، بينما استمرت سياسة الحكومة كما كانت . ويرجع ذلك في بعض الاحيان الى ان المبالغ المعروضة كانت قليلة لدرجة أن الحكومة لم تجد ما يدعوها الى تغيير سياسات لكي تحصل عليها . ان جهود الوكالات الدولية لضمان تبني سياسات محددة يمكن حقيقة أن يكون له تأثير عكسي، فقد يزيد من مقاومة الحكومة للسياسات على أساس انها ستكون مظهرا من مظاهر التبعية . واذا ما افترضنا ان الحكومة ستكون مرغمة على تبني سياسات معينة،نتيجة لضغط الوكالات فانها ستفعل ذلكبدون حماس،حتى ان التصرفات المكملة لا تتم ، ويبدو كما لو أن السياسات قد فشلت . . . وقد يبدو الامر كما

لو أن الروافع « فعالة » بمعنى أن يتـم تبني سياسات البلدان التي كانت حكوماتها ستتبع تلك السياسات أو سياسات تشبهها على أية حال. والنتيجة الفعلية هي ببساطة ان تلك الحكومات تكافأ بمقدار اكبر من المساعدات . ويحاول حتى أولئك الذين يتفقون مع الاهداف العامة للوكالات الدولية بأنه من الافضل التخلي عن تعقيدات التأثير في السياسات الاقتصادية العامة ، لكي يتم الحفاظ على تدفق المصادر ، ويمكن أن يكون ذلك لمشاريع وقطاعات قـد يكون لنصائح الوكالات فيها فائدة (٢) .

(٢) تأثير سياسات الوكالات الدولية

في امريكا اللاتينية

ولكن كل ما ذكر — كما قيل من قبل — هو مسائل جانبية . ان المحك هو ما اذا كانت النظم الحالية للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي في امريكا اللاتينية — المبنية على : الاستثمار الفردي ، واحترام الملكية مهما كانت عدم عدالة توزيعها ، والاعتماد الاقتصادي والسياسي على الولايات المتحدة — اذا ما كانت تلك النظم قادرة على توفير تحسينات حقيقية في ظروف معيشة الجماهير الشعبية . فسياسات الوكالات الدولية تشير ضمناً الى ان تلك النظم قادرة على فعل ذلك ، او ان مثل تلك التحسينات غير ضرورية او ثانوية بالنسبة لاعتبارات اخرى . او ببساطة ان الولايات المتحدة — تؤيدها الوكالات المالية الرئيسية مصممة على الابقاء على الوضع الموجود لاطول وقت ممكن .

ومهما كانت الاسباب فالوكالات الدولية في الحقيقة تتبع سياسات تبعد الانتباه عن — وفي احيان كثيرة تتعارض مع — العمل من اجل تحسين ظروف معيشة اغلبية سكان امريكا اللاتينية . فكما تبين في الفصلين الثاني والثالث ، ركزت تلك الوكالات على المسائل المالية والنقدية ، وبالذات على الجهود للتوصل او الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي . ولكن نادرا ما نجحت برامج تلك الوكالات لتحقيق الاستقرار ، حتى في تحقيق شروطها . اي ان الاسعار استمرت في الارتفاع ولم تحدث الاستجابة المتوقعة من القطاع الخاص. والنتيجة الاكثر شيوعا هي الانكماش والازمة السياسية حتى ان الحكومة التي تتلوها تضطر للتخلي عن برامج تحقيق الاستقرار المالي والنقدي .

وبينما قد تعدل الوكالات الدولية — من بعض ملامح سياساتها ، فقد استمرت في ترديد ان مثل تلك البرامج يمكن ان تكون ناجحة اذا ما اتبعت بتصميم ودأب اكثر ، وان الاستقرار المالي والنقدي شرط مسبق ضروري للنمو مثلا او لاعادة توزيع الدخول او لزيادة الانفاق العام ، وذلك في حالة اعتبار تلك اهدافا مرغوبا فيها . ويتوقع ان يكون النمو بالذات نتيجة لبرامج

الاستقرار . وحتى أحيانا يكون نتيجة مباشرة بمعنى أنه يتوقع أن يتم أوتوماتيكيا — بهذا الشكل أو ذاك — اذا ما أعادت السياسات المالية والنقدية السليمة الاتزان الى الاسعار التي خلخلتها أفعال الحكومة السابقة . وعلى أية حال فلقد ضحي بالاهداف بخلاف تحقيق الاستقرار بقدر من الثبات ، انتظارا للتوصل الى الاستقرار . وحيث انه نادرا ما يتم تحقيق الاستقرار ، فان الحكومات الراغبة في تتبع أهداف أخرى يجب عادة ان تفعل ذلك بدون الوكالات الدولية ، أو بدون مساندتها الكاملة .

وقد نتج عن برامج تحقيق الاستقرار التي تؤيدها الوكالات الدولية — باستثناءات قليلة — معدل نمو منخفض أو صفر ، ومعدل منخفض او سلبي للنمو ، بالنسبة لكل فرد . أثناء الفترة التي تمت فيها محاولة تحقيق الاستقرار (٣) .

والحقيقي أن هناك الآن اهتماما أكثر بانه يجب الا يحدث ركود نتيجة لتطبيق برامج تحقيق الاستقرار المالي والنقدي . ويبدو ان الوكالات الدولية مستعده للقبول بأن الاستقرار يجب التوصل اليه تدريجيا . وهي ترحب في تلك الاثناء بتوجيه بعض الانتباه لزيادة ايرادات الحكومة ، ولسياسات الانفاق العام ولتنويع الصادرات ، ولتوفير حوافز معينة للانتاج الزراعي ، وبالذات لتشجيع الاستثمار الخاص . وتظهر الوكالات علامات على القبول بالآراء التي تقول بالحاجة الى الاستثمار الانتاجي على أساس أن التضخم يتسبب جزئيا في مشاكل التموين . ويمكن أن تساهم الزيادة في المساعدات في حد ذاتها في الاستثمار والنمو (٤) . ولكن — في حدود الاجراءات الايجابية — يظل اهتمام الوكالات الدولية بالنمو ثانويا لاهتمامها بتحقيق الاستقرار . والسبب الاساسي لضغط الوكالات من أجل تحقيق زيادات في ايرادات الحكومة ينبع من رغبتها في تقليل عجز الحكومة « لاننا لا نستطيع وقف الحكومات عن أن تنفق » ، كما قال أحد موظفي «صندوق النقد الدولي » . أما بالنسبة للقطاع الخاص فتبدو التأثيرات الناتجة عن برامج تحقيق الاستقرار مختلطة . فالامال في استثمار خاص متزايد تعتمد في معظمها على الافتراض — غير المحتمل نوعا — بأن القطاع الخاص سيصبح لديه ثقة في النتائج النهائية لبرامج تحقيق الاستقرار ، وسيقوم بالاستثمار بشعور مجدد من ضمان التوافر الاكبر لقطع الغيار والخامات . ويتم التوصل الى ذلك عن طريق اجراءات تحرير الاستيراد . ولو أن الانكماش وتخفيض العملة قد يقللا المستوى الكلي للواردات . اما بالنسبة للشركات الاجنبية فيفترض انه سيكون لديها ثقة في توافر احتمال اكبر لاعادة اخراج أرباحها . ان التأثيرات المعاكسة لبرامج تحقيق الاستقرار المالي والنقدي فورية ومحسوسة اذ ينخفض الطلب وتوفير الائتمان . وينخفض تحرير الاستيراد اذا لم يتم معادلة تأثيراته بتخفيض العملة حماية للمصنوعات المحلية — من البضائع الاجنبية ، ويزيد تخفيض العملة وازالة قيود الاسعار من

التكلفة ، وقد يتسبب عن تخفيض العملة أيضا اعادة توزيع الدخول لمصلحة الاغنياء ، وهكذا يجوز أن يقلل أكثر من الطلب (٥) .

أما بالنسبة لاجراءات تشجيع الانتاج الزراعي ، فقد تحددت عموما في اطار حوافز الاسعار ، وفي بعض الاحيان بتوفير الائتمان — في المدى الذي تسمح به قيود الائتمان — وما زال تأثير تلك الاجراءات حتى هذا الوقت ، صغيرا . وما زالت برامج تحقيق الاستقرار تتسم بالتأثيرات التي تؤدي الى هبوط عام في الانتاج والنمو .

ولتلك البرامج آثار أخرى لا تظهر الوكالات الدولية ناحيتها سوى دلائل اهتمام أقل . فالعمل من أجل اتخاذ اجراءات في اتجاه معاكس للتدهور في مستويات المعيشة المتزايدة في مناطق ريفية كثيرة ، والعمل من أجل تخفيض الهجرة الضخمة للسكان الى المناطق السكنية الفقيرة في المدن ، والعمل من أجل تحسين الظروف الاجتماعية ، كل ذلك يتم تأجيله وأهماله . ويتجه النمو الذي قد يحدث وبالذات عندما يكون محدودا في اطار القطاع الخاص ، لان يكون مركزا في المدن ، ويعني التأكيد على خفض العجز في الميزانية انه سيكون هناك مطلب شائع جدا، الا وهو انه يجب تحديد الانفاق الحكومي أو تخفيضه. وينطبق هذا بالذات على البرامج التي تعتبر ذات طبيعة غير انتاجية أو اجتماعية . كالانفاق على الخدمات الاجتماعية مثلا والرواتب والاجور والاسكان والصحة والتعليم والاصلاح الزراعي .

والحقيقي ان التصريحات العلنية « لايد » قد أكدت على أهمية التعليم والزراعة ، وفي وقت أقرب — « البنك الدولي » . ولكن حتى من ناحية اظهار الاهتمام بتلك القطاعات ، فان التأكيد هو على المساهمة التي تستطيع تأديتها لزيادة الانتاج . وفي حالة الزراعة — فان التأكيد هو على مساهمتها في تحقيق الاستقرار من خلال زيادة التموين بالمواد الغذائية (٦) . وعلى أية حال فمن المستبعد أن تكون تلك القطاعات (التعليم والزراعة) موضوعا لشروط اداء محددة ، والانفاق المسموح أو الممكن تشجيعه من قبل « الايد » على سبيل المثال — هو انفاق محدود وجزئي .

وفي الظروف النادرة التي تتم فيها مناقشة المسألة الزراعية ، فمن النادر أن تناقش في حدود علاقتها بالتحسين العام للظروف في المناطق الريفية . اذ تقيم الرغبة في الاصلاح الزراعي على سبيل المثال عمليا في اطار تأثيرها على الانتاج الزراعي وعلى الاموال العامة . فمن الواضح ان برامج الاصلاح الزراعي التي تنفذها الحكومات الاصلاحية ، تشتمل على بعض الصرف من الاموال العامة . وحيث ان الوكالات الدولية مقتنعة الآن بانه من المحتمل أن يكون للاصلاح الزراعي — في المدى القصير — تأثيرات سلبية على الانتاج الزراعي ، ما عدا في الحالات القليلة التي كانت الاراضي تستغل فيها استغلالا

غاية في السوء (قبل الاصلاح الزراعي) فان تلك الوكالات تميل في الحقيقة الى عدم تشجيع الاصلاح الزراعي . والقول بان الاصلاح الزراعي هــو ضرورة مسبقة للتنمية طويلة الامد لا يعطى له أي وزن عند الوكالات الدولية ، حيث انها تهتم أساسا بالاستقرار قصير المدى .

وكما قيل فان اهتمام الوكالات الدولية بالزراعة محدود في اطار الغاء قيود الاسعار وتنويع الصادرات الزراعية ومن الجائز توفير الائتمان. ومعظم المشاريع الزراعية التي تمولها المساعدات ، مزارع تجارية عالية الميكنة تعمل في مجال الانتاج الحيواني في أحيان كثيرة . وقد يكون ذلك أو قد لا يكون أسرع طريقة لزيادة الانتـــاج الزراعي والصادرات الزراعية . ولكن فلاحي امريكا اللاتينية لا يستفيدون الا قليـــلا ، ان كانوا يستفيدون عـــلى الاطلاق ، من الاجراءات السياسية من هذا الصنف ــ ذلك أن نظـــم الاستغلال الزراعي الموجودة تجعل فوائد الاسعار الاعلى والارباح الاكثر تذهب الى الوسطاء أو كبار الملاك ، الذين قد يكونون على أي حال غير مهتمين بزيادة انتاجية الارض ... واذا ما قمنا بوزن الامور فان الفقراء وبالذات فقراء المـــدن هم الذين سيتضررون من الاسعار الاعلى للغذاء .

وينتج عن برامج تحقيـــق الاستقرار أيضا تخفيض العمالـــة في كل من القطاعين العام والخاص . ففي القطاع الخاص تضطر بعـــض الصناعات الموجودة الى الاستغناء عن العمال . وهناك عموما كما قيل فشل في تشجيع الصناعات الجديدة . أما في القطاع العام ، فتضغط الوكالات الدولية وخصوصا « البنك الدولي » في بعض الاحيان من أجل تخفيض العمالة ، بدون أن تبحث أمر توفير الاعمال البديلة (٨) . وتشكو معظم بلاد امريكا اللاتينية بالفعل من البطالة الحادة ومن العمالة الاقل من المطلوب ، ويصحب ذلك معدلات عالية لزيادة السكان وهجرة ثقيلة من المناطق الريفية الى المدن . ويزيد من حدة تلك المشكلات الاتجاه نحو الاوتومية والميكنة ، مع وجود أعداد ضخمة من الفلاحين العاطلين الذين لا يمتلكون أرضا ولا يشتغلون في المناطق الريفية .

واظهرت الدراسات التي أجريت في وقت قريب وبالذات من قبل «ايكلا» و « يادب » ان هذا الوضع يزداد سوءا . وفي بـــلدان كثيرة ينخفض عدد العاملين في الصناعة على سبيل المثال . والبطالة مشكلة تحتاج الى الحـــل العاجل لا أن تزداد سوءا ، ومع هذا فان الوكالات الدولية مستعدة لان تضيف الى البطالة الموجودة أصلا ، وذلك من أجل « الاستقرار » .

هكذا تقوم سياسات الوكالات الدولية بمد أجل ، وأحيانا تزيد مـــن ، التباين القاسي الموجود فعـــلا في توزيع الدخول والسلطة في بـــلدان امريكا اللاتينية . وهي تفعل ذلـــك ليس فقط باحباط وتأجيل الاستثمار ، الذي قد تكون من نتيجته في بعض الاحيان هبوط في الانتاج ، وبالمطالبة بتحديد نفقات

الحكومة ـــ وبالـــذات النفقات ذات الطبيعة الاجتماعية ـــ ولكنهـــا ـــ أي السياسات ـــ تفعل ذلك بطرق مباشرة أكثر . فيمكن أن تزيد تلك السياسات كما قيل من قبل ، من البطالة . وفي أحيان كثيرة يطالب بازالة قيود الاسعار على الغذاء بالذات . وبالاضافة الى ذلك هناك هدف نموذجي الا وهو ضمان عدم زيادة الاجور الاسمية ، أو أن تكون زياداتها عادة محدودة ، بحيث تصل الى مستوى أقل من مستوى الارتفاع في نفقات المعيشة (٩) .

ورغم انه من الحقيقي أن بعض الذين يعملون بأجر يلقون معاملة تفضيلية ـــ بالنسبة لبعض الفـــلاحين والعاطلين وأشباه العاطلين ، الا انهـــم غير متميزين بالنسبة لاصحاب الارض ورجال الاعمال والسياسيين ، حيث انـــه لا يتعرض أحد من أولئك للضرر المادي من سياسات الوكالات الدولية . ويوجد استثناء جزئي لتلك الاتجاهات المضادة للمساواة هـــو طلب زيادة ايرادات الحكومة . ولكن في أحيان كثيرة تكتفي الوكالات الدولية بمجرد الضغط من أجل زيادة الضرائب غير المباشرة أو على الرسوم المقررة على استخدام المرافق العامة ، وكثير من تلك الرسوم يقـــع عبئه الاكبر على القطاعات الافقر من السكان . وقد عرف عن الوكالات أيضا انها تعبر عن الرأي بأن اعادة توزيع الدخول من خلال فرض الضرائب قد زاد عن حده وذلك على أساس ان ادخار الاغنياء سيتأثر (١٠) . والوكالات الدولية ـــ اذا عبرنا بصراحة فظة ـــ لديها سلسلة من الاهتمامات اولها الاستقرار ، وثانيا النمو الذي يتساوى في أحيان كثيرة مع « التنمية » . وثالثا عدد من المسائل التي يعترف موظفو الوكالات بأهميتها وبالذات في اطار مساهمتها الممكنة في الاستقرار أو الانتاج ، ولكن يمكن في نفس الوقت تنحيتها جانبا باعتبارها مسائل اجتماعية وليست سياسية. وعلى أية حال ، فعندما يصل الامر الى السياسة العملية لا يلقى بالا الى هذه المسائل . ومن بين تلك المسائل : توزيع الدخول ، والعمالة ، والصحة ، والتعليم ،وحتى الزراعة ، والظروف المادية والاجتماعية لفقراء المدن والريف على وجه العموم . ويثور الجدل بطبيعة الحال بأن الاستقرار المالي والنقدي شرط مسبق للنمو ، وان النمو شرط مسبق لتحقيق البـــاقي . ويجادل بأن مشاكل عدم الاستقرار المالي والنقدي هي مشاكل عاجلة وملحة لدرجة انـــه يجب الاهتمام بها أولا ، وهكذا . ولكن . . . الى متى تتوقع الوكالات الدولية من حكومات امريكا اللاتينية أن تكون قادرة على اتباع هدف « الاستقرار » المحير ، مع ازاحة معظم القضايا الاخرى ؟

(٣) سياسات بديلة في أمريكا اللاتينية

ا ــ الاصلاح :

تم تجربة البدائل من الصنف الذي لا يمزق الوضع القائم من أساسه ، والتي لا تشتمل بالضرورة على قطع العلاقات مع الدول الصناعية والوكالات الدولية ، أو اقترحت في عدد من الظروف . وأحد البدائل هو النمو مع التضخم، كما حدث مثلا في البرازيل تحت حكم كوبتشيك ، ومع بعض اعادة توزيع الدخول ، كما حدث في البرازيل أيضا تحت حكم جولارت قبل الانقلاب العسكري عام ١٩٦٤ .

وتعتقد الوكالات الدولية ان ذلك يخلق الفوضى ، وان النمو لا يمكن الحفاظ عليه تحت تلك الظروف ، وأن التضخم على أية حال يؤذي الفقراء أكثر مما يؤذي الاغنياء الذين لديهم من الوسائل ما يمكنهم من الالتفاف حوله . ويقترح أيضا ان الفترات الدورية للانكماش الناتج عن تنفيذ طلبات « صندوق النقد الدولي » ضرورية ، ببساطة حتى لا يتطور التضخم الى تضخم عال . وعلى أية حال فان أولئك الذين يعتقدون الان أن هناك سياسات بديلة يمكن تطبيقها في أمريكا اللاتينية ــ وهي سياسات ذات طبيعة اصلاحية وتوسعية ــ يجادلون عادة بأنه في الامكان أن يكون هناك نمو أكثر واعادة لتوزيع الدخول في اتجاه تقدمي ، وتضخم أقل ، جميعها في نفس الوقت . ويجادلون أيضا بأن تلك الاهداف الثلاثة في الحقيقة ليست بديلة بل شرطية لبعضها البعض . ويرتكز هذا الجدل على وجهة النظر القائلة بأنه من غير الممكن أن يتم التحكم في التضخم بمجرد تقييد الطلب ، وأن الاسباب الكامنة وراء التضخم على عكس أعراض التضخم هي أساسا : عنق الزجاجة في التموين وبالذات في المواد الغذائية والواردات . ولذلك فان التضخم لا يمكن أن يشفى بدون النمو ، ويضاف أيضا عادة : بدون بعض اعادة في توزيع الدخول لصالح الفقراء ، مما سيغير من انماط الطلب . وسينتج عنه بعض التغيرات البنيوية الهامة ، وبالذات في نظام استغلال الارض . وأكثر من ذلك فانه يجادل بأن مشاكل أمريكا اللاتينية يمكن أن ترجع بقدر كبير الى صعوبات ميزان

المدفوعات ، وان تلك الصعوبات بدورها تتسبب أساسا من تدهور شروط التجارة بالنسبة لمنتجي المواد الاولية أثناء الخمسينات ، وهو تدهور غالبا ما سيستمر في المستقبل . ولذلك تبذل جهود لاقناع (١١) الدول الصناعية بتغيير سياساتها التجارية والا أصبح من العسير كما يقال في أمريكا اللاتينية التوصل الى الاستقرار والنمو .

وهذا بالتقريب هو موقف المدرسة — الشهيرة الان — « للبنيويين » (١٢) ولقد تطورت الافكار البنيوية في معظمها من قبل امريكيين لاتيين من « ايكلا » (١٣) ... وذلك لمعارضة الاورثودوكسيه المقبوله عموما للوكالات الدولية واتباعها ، والتي اصبحت معروفه باسم « النقديه » Monetarist كان هناك بعض التوافق بين مدرستي الفكر تلكما ، وكان للافكار البنيويه بعض التاثير على الوكالات الدوليه (١٤) . وكما قيل ، فان الوكالات الدوليه مهتمه اكثر مما كانت معتاده أن تكون ، بمشاكل التموين ، وبجوانب الايرادات في الميزانيه وبالانتاج الزراعي ، ويبدو أن الوكالات ككل مستعده لقبول فكره تحقيق الاستقرار التدريجي . ولكنها غير مهتمة بجدل البنيويين حول توزيع الدخول وعن الحاجة للاصلاح البنيوي ، وما زال هناك قدر كبير من عدم الاستعداد لمناقشة الافكار البنيوية بجدية ، أو للتحول عن تاكيد الوكالات المبدئي على تحديد الطلب في دول أمريكا اللاتينية .

وزيادة على ذلك لم تظهر الوكالات الدولية اهتماما خاصا بالافكار البنيويه حول مصاعب ميزان المدفوعات في دول أمريكا اللاتينيه ، وحول مسؤولية البلدان المتقدمة عن تلك المصاعب . وبالطبع فليس من المستغرب أن توجه التغييرات المطالب بها الى الدول الاضعف أو التابعة . ان سلطه الوكالات الدولية للتأثير على السياسات التجارية للبلدان المتقدمة لا تزيد كثيرا عن سلطة دول أمريكا اللاتينية . فلا تستطيع الوكالات الدولية أن تفعل اكثر من أن تلحف في الرجاء . ويقوم كل من « البنك الدولي » و « صندوق النقد الدولي » الان بناء على طلب من « الانكتاد » بدراسة مشاكل منتجي المواد الاولية . وقد نبها الى خطورة مشاكل المديونية في البلدان النامية وجادلا من أجل زيادة المساعدات . ومن ناحية اخرى فان موظفين في مناصب كبيرة بالوكالات الدولية مستمرون في القول بأنه يمكن ارجاع مشاكل أمريكا اللاتينية ، الى سوء ادارة حكوماتها وبالذات في الشؤون المالية والنقدية . ولم يقدم هؤلاء اية انتقادات أو تقييم أساسي لآثار التجارة الدولية والنظم النقدية على البلدان النامية وركزوا بدلا من ذلك على الحفاظ على ذلك النظام . ولا يشغلهم على ما يبدو جور نظام سوق حر جزئيا في عالم من القوى الاقتصادية غير المتكافئة . وهم يرفضون بحق أو بدون حق نظرية الهبوط على المدى الطويل في شروط التجارة بالنسبة لمنتجي السلع الاولية .

وهناك بين معظم موظفي الوكالات الدولية عدم استعداد مماثل، ينعكس في

سياساتهم ــ بأن ينظروا بجدية في المقترحات الاخرى للاصلاحات وفي الشكوك الاخرى عن مدى ملاءمة الادوات الاقتصادية وصفتها الشاملة ، تلك الادوات التي طورت في ، ومن أجل ، الولايـــات المتحدة وبريطانيـــا وقليل من البلاد الصناعية الاخرى (١٥) . وتحاول الوكالات الدولية من الناحية الفعلية أن تطبق في أمريكا اللاتينية نوعا من النظريات الاقتصادية يغلب عليه الكلاسيكية والآلية (مثلا عن وسائل الحفاظ على اقتصـــاد متوازن من خلال التعديل في المستوى العام للطلب) وبشكل جزئي لم يعد لتلك النظريات في الوقت الحالي سمعة طيبة حتى فيما يبدو انه أنسب الظروف في بريطانيا مثلاً . وتفشل تلك النظريات الى حد كبير في أن تأخذ في حسبانها بعض السمات الرئيسية لامريكا اللاتينية ، وحقيقة في معظم البلدان الاقل نموا ، ومنهـــا على سبيل المثال : تركيز النمو في بعض المناطـــق القليلة الصغيرة ، والتباين الحـــاد في توزيع الدخول ، ووجود نسبة كبيـــرة من البطالة ، وصعوبـــة تشجيع التغييرات الزراعية حيث يعيش الناس على هامش الحياة ، والمعـــدل العالي للغاية في نسبة زيادة السكان ، وسيطرة الشركات الاجنبية ، والاعتماد الكبير للاقتصاد على قطاع التصدير ، وتفشل تلك النظريات عموما في النظر الى البلدان النامية على أنها وحدات متجانسة قادرة على تنظيم مشاكلها في استقلالية عن التأثيرات الخارجية . على أن هناك مؤسسات وأناســـا اخرين ــ حكومات في امريكـــا اللاتينية وأكاديميين من تلك الدول ، و « أيكلا » وحتى « بنك التنمية للـــــدول الامريكية » ــ الذين يظهرون دلائل على الاهتمام بموضوعـــات مثـــل كيفيـــة امتصاص الزيادات في عدد السكان وقيمة التكنيك الذي يستخدم عـــــــددا كبيرا من العمال ووسائل تشجيع التغيير في الريف ومشاكل « أحزمة الفقر » حول المدن ، ويهتمون فوق كل شيء بالزيادة في البطالة واستمرار التباينات الحادة في توزيع الدخول وفي بعض الاحوال زيادتها ، وعلى كل فانه يفترض أن تقوم دول امريكا اللاتينية ، مع شعور مكتمل من الرضا عن النفس ، بمجرد تكرار خبرات الولايات المتحدة والدول الصناعية الاخرى . وفي تلك الاثنـــاء لا تواجه المشاكل الرئيسية لامريكا اللاتينية كالجوع والمرض والفقر ، دعك من حلها .

والسؤال هو ان كان **يمكن** حلها حتى في حالة قبول الاطار الموجود للمؤسسات الداخلية والخارجية وبالعلاقات الاقتصادية . وحتى في تلك الحالة فما زال الجدل من أن النمط العام لسياسات الوكالات في محاولاتها للحفاظ على النظام وضمان استقراره شيء لا يمكن ادخال تحسينات عليه ، كذلك لا يمكن تجنب التضحيات بأولئك الذين لم يصمـــم النظام القـــائم لافادتهم ، عند اتمام تلك المحاولات .

ولم يظهر تاريـــخ الحكومات « الاصلاحية » ــ مثـــل حكومات شيلي وكولومبيا وبيرو ــ في الفترة التي غطتها هـــذه الدراسة ــ التي بدا وكأن زعماءها يشعرون بالحاح وجدية المشـــاكل ، ومستعدون لان يفعلوا شيئا

لحلها ، انها كانت ناجحة على وجه الخصوص . ويتطلب الامر جهودا بطولية لتحرير اي اجراء اصلاحي في الكونجرس . وتميل البرلمانات في ظل احسن الفروض الى تمثيل مصالح فئوية ، وذلك في حالة اذا لم تكن مجرد ادوات لحماية مصالح ملاك الارض ، ولمنع زيادة الضرائب . وتمرر الاصلاحات بشكل مهلهل بعد سنتين او ثلاث من الصراع وفي بعض الاحيان بعد خلق ازمات بشكل مصطنع . وتنفيذ مثل تلك الاصلاحات بطيء وجزئي . ويرجع ذلك جزئيا لاسباب مالية . فالاهداف المتواضعة تعاد « الى اسفل » عندما تجد الحكومات انها غير قادرة على تحملها . وتظهر الحكومات وكأنها غير قادرة على جمع وادخار الاموال حيث يتضرر منها اي شخص ، عدا اولئك الذين لا تمثل مصالحهم تمثيلا كافيا في بنية السلطة الحالية ، وهم عموما الفلاحون والعاطلون في المدن ...

وتقود محاولات انفاق النقود بالرغم من عدم القدرة الى الازمات المالية ، التي تقدم الاعذار المدعاة لاستيلاء العسكريين على السلطة ، وتؤدي الى اعادة فرض اجراءات تحقيق الاستقرار من النوع التقليدي . وتجري مثل تلك الحكومات « الاصلاحية » على الاغلب ، وراء اهداف لا تتمشى مع بعضها ، وذلك عند محاولتها القيام في نفس الوقت بالحفاظ على الفوائد والمزايا الخاصة للاغنياء ــ التي تمثلهم تلك الحكومات ، وتقليل الضغوط الاجتماعية بمحاولة تحسين ظروف الفقراء .

ان التباينات الضخمة في الدخول ، التي تظهر دلائل قليلة على التغيير بل وتزداد في بعض الاحيان ، تعني أن الاستثمارات تتم لارضاء نمط مشوه من الطلب . وقد ذكرت من قبل بعض الطرق المتميزة بالدهاء النسبي التي تحاول بها السياسات الاقتصادية الحالية ان تشتت الانتباه عن المسائل الرئيسية أو تتعارض مع حلها . ولكن هناك اساليب صارخة اكثر . فان بعض النشاطات التي يفترض انها تمثل التنمية ، مثل بعض مشاريع البناء الاساسي الضخمة التي يستفاد منها اقل من اللازم ، وبعض المدارس المترفة اكثر من اللازم ، وبعض المستشفيات في مناطق المدن ، وبعض الاستثمار في جامعات يقتصر القبول بها على خريجي المدارس الثانوية الخاصة ، وبعض الصناعات التي تنتج البضائع الاستهلاكية الكمالية ، وايضا نشاطات اخرى من الواضح انها لا تمثل تنمية وبالذات العمارات السكنية الفاخرة والمؤسسات العسكرية الضخمة ــ كل هذا يلتهم مصادر محدودة ويخدم قلة متميزة . ومن الصعب تجنب الانطباع بأن بعض « مشاريع التنمية » الكبيرة والظاهرة يتم القيام بها لانها بالضبط لا تؤثر في العلاقات الاقتصادية الحالية بأي اسلوب حاد ، أو يقصد بها تشتيت الانتباه عن عدم قدرة الحكومة او عدم استعدادها لان تقوم بتحسينات اساسية اكثر في الوضع الاجتماعي والاقتصادي للجماهير .

وهناك قليل من الاحساس الحقيقي بأن المسألة ملحة . وبالطبع فليس

هناك ميل واسع المدى للاهتمام بما قد يحدث خلال عشرين سنة مثلا . فان بعض التغييرات التي يعتبر كثير من الناس أنها ضرورية على المدى الطويل ستحدث تأثيرها على الاغلب ببطء ، أو ستتسبب تمزقــات يجب الانتهاء منها بأسرع ما يمكن . والحالة الاولى صحيحة بالنسبة لاجراءات السيطرة على زيادة السكان والاصلاحات الادارية وما الى ذلـك من الامور . أما الحالة الثانية - فيجادل بأنها تنطبق على الاصــلاح الزراعي . فمعظــم مشاريع الاصلاح الزراعي - ان لم تكن جزئية لحد كبير أو مكلفة لحد كبير - ينتج عنها في البداية انخفاض في الانتاج . وبالاضافة الى ذلك فبينما يكون هناك تردد حول مدى الاصلاح المحتمل ، فمن غير المتوقع أن يستثمر ملاك الارض الحاليين في الارض . وتلك محاورة يستخدمها خصوم الاصلاح الزراعي ،ولكن تلك المحاورة يمكن ان تؤدي بالمثل الى نتيجة بأن الاصلاح يجب أن يتم على الفور ، وليس بالتدريج . ففي بعض الحالات عندما تكون سياسة الاصلاح الزراعي حريصة للغاية وبطيئة وتبرر رسميــا على اساس يسمح للانتاج بالهبوط ، تكون قد صدرت في الحقيقة بدرجة أكثر عن تردد في مجابهة ملاك الارض ، مع عدم تقدير أساسي لامكانيات الفلاحين . ان المجادلات بتأخير الاصلاح الزراعي على أساس أنه عبء على الاموال العامة يمكن أن يؤدي بنا ثانية الى انه يجب أن يكون فوريا ، ولكن التعويض يجــب أن يؤجل أو يخفض أو يلغى ، وهي نتيجة غير مقبولة من الحكومات الاصلاحية في أمريكا اللاتينية ، بمثل ما هو غير مقبول من الوكالات الدولية (١٦) .

وعلى أية حال فرغم أن حكومات أمريكا اللاتينيـــة مهددة بطريقة أكثر الحاحا من ، وفي بعض الاحوال - أكثر وعيا - بنتائج الفشـــل في تحسين ظروف معيشة الفقراء ، ومهمة أيضا ببقائها ، لذلك فانهـــا يجب في بعض الحالات ان تستسلم للضغوط الشعبية . وتشترك الحكومات الاصلاحية مع اهتمام الوكالات الدولية في الحفاظ على الوضع القائم . ورغم أن تلك الحكومات تشكو على أسس وطنية من سيطرة الشركات الاجنبية ، وتشكو من انعدام حرية المناورة ومن الخسائر الاقتصادية المفروضة عليها بسبب اعتمادها على الوكالات الدولية ، فهي واعية بالمثل بالنتائج الخطيرة التي تحدث لها من جراء قطع علاقاتها بالولايات المتحدة والوكالات الدولية ومن فقدان تأييدها . صحيح أن تلك الحكومات لا تلغي ديونها ولا تؤمم الاستثمارات الاجنبية ، وتتجنب عموما التحدي الظاهر للولايات المتحدة ، الا انه يمكن تفسير ذلك جزئيا بالخوف من انتقام الولايات المتحدة ، وايضا بالخوف من ان مثل تلك التصرفات قد تؤدي الى تغييرات داخلية لا يمكن التحكم فيهـــا ولا يمكن للصفوة المحلية أن تحفز ضدها التدخل الخارجي . ان ضمان أمن المصالح الاجنبية ومصالح الطبقات الحاكمة الحالية في أمريكا اللاتينية لهي متصلة اتصالا وثيقا .

ومرة اخرى يمكن أن ترجع المصاعب الاقتصادية لدول امريكا اللاتينية الى مشكلات ميزان مدفوعاتها ، وبالذات الى التدهور في شروط تجارتها .

ولكن ان لم تتم تغييرات أساسية في توزيع الدخول يمكنها أن تقلل من الطلب على البضائع الاستهلاكية المستوردة — وجواز التخلي عن بعض الصناعات الموجودة التي تنتج بضائع استهلاكية كمالية وتعتمد على الماكينات وقطع الغيار المستوردة ، أو تغييرات أساسية في العلاقات المالية والتجارية مع البلاد الصناعية ، ان لم يتم ذلك فان قدرة حكومات امريكا اللاتينية على حل مشاكل ميزان مدفوعاتها تظل محدودة . هناك حاجة الى النقد الاجنبي بكميات متزايدة ليس فقط من أجل النمو ولكن من أجل تشغيل الصناعات الموجودة ومن أجل الواردات من المواد الغذائية ويجوز للمساعدة في السيطرة على التضخم . وفي بلدان امريكا اللاتينية التي بها مشاكل بسبب عدم الاستقرار المالي ليس هناك في احيان كثيرة مجال أوسع لتخفيض الواردات « غير الاساسية » من البضائع الاستهلاكية ، من خلال الاستبدال في الواردات ، حيث تنتج تلك البضائع بالفعل في البلد . وعلى العموم فان الصناعات التي تنتج مثل تلك البضائع ، تكون غير كفؤة ومحمية حماية عالية ، ويمكن أن تكون قد زادت المتطلبات من النقد الاجنبي أكثر من أن تكون قد قللت منها حتى بافتراض ان انتاج تلك المصانع كان سيستورد ان لم يكن موجودا . ولكن استمرار وجود مثل تلك المصانع قد أمسى بمثابة مصالح ذاتية للراسماليين المحليين والاجانب . وهي توفر بعض العمالة في بلدان غير قادرة على توفيرها في أماكن أخرى (١٧) . وتمتص نسبة متزايدة من الايرادات الكلية لبلدان امريكا اللاتينية من النقد الاجنبي — في تسديد الديون الخارجية لتلك البلدان عن طريق خروج رأس المال والارباح الناتجة من الاعتماد على القروض الاجنبية ، ومن الاستثمار الاجنبي الخاص ومن الاستثمارات الوقائية في الخارج من قبل مواطني امريكا اللاتينية.

وفي نفس الوقت فان دول امريكا اللاتينية عندها قدر كبير من المصاعب في زيادة ايراداتها من النقد الاجنبي . ومعظم صادراتها هي سلع أولية أسعارها محدودة في معظمها طبقا لسياسات دول أخرى تشمل الدول المتطورة. وتميل تلك الاسعار ميلا متطرفا للتذبذب ، ويجوز أيضا ميلا على المدى الطويل للانخفاض بالنسبة لاسعار البضائع الصناعية . وبالنسبة لكثير من تلك المواد الاولية ، فان احتمالات زيادة الاستهلاك العالمي محدودة . وفي بعض الاحيان ينتج عن زيادة حجم الصادرات مجرد هبوط في ايرادات النقد الاجنبي ، أما للبلد المعني أو للبلدان النامية ككل . وفي بعض الحالات فان مستوى الانتاج نفسه للصادرات الاساسية لبلد ما ، تتحكم فيه الشركات الاجنبية التي يجب أن تقدم لها حوافز مكلفة لانتاج اكثر بدون وجود ضمان ان ذلك سيكون ناجحا ، حيث ان قرارات تلك الشركات ستكون متأثرة بعدد من العوامل السياسية والدولية الاخرى . ومن غير المحتمل التوصل الي تنمية

الصادرات التبادلية بمعدل هام على المدى القصير . وفي حالات كثيرة تعني الجهود لتنويع صادرات السلع الاولية مجرد ان احدى الدول ستنتج — في ظروف أقل ملاءمة — سلعة تواجه دولة أخرى صعوبة في بيعها . فالخبراء الاجانب يقولون لكولومبيا أن تنتج الكاكاو ولغانا أن تنتج البن. ويحتاج تطوير صادرات جديدة للبضائع المصنعة حتى في حالة كون الاسعار والاصناف تنافسية ، الى وقت . وعلى أية حال فعندما تنجح دولة في تصدير بضائع مجهزة او مصنعة بكميات ذات مغزى ، فان هناك احتمالا كبيراً بانها ستجابه بالعراقيل في أسواق الدول المتطورة . فالبلدان المتطورة لديها القوة وتستخدمها للتصرف من جانب واحد لحماية زراعتها أو صناعاتها ضد ما يصفونه بانه منافسة غير شريفة ، وهي قد تجبر أيضا الدول النامية ذاتها على التصرف لتقليل صادراتها. وينطبق ما يشبه ذلك كثيرا على احتكار الدول للنقل البحري والتأمين . واكثر من ذلك تكون الصناعات الاساسية في بلدان امريكا اللاتينية في الاحتمال الاغلب في أيدي فروع تابعة للشركات الاجنبية التي استثمرت عادة للحفاظ على قدرتها للوصول الى أسواق بعينها في أمريكا اللاتينية ، ويمكن أن تكون الشركات الام غير مهتمة بالتصدير لبلدان أخرى ، يكون لها فيها أسواق للمصالح الصناعية التي تريد أن تحميها .

ومن المحتمل أن حكومات امريكا اللاتينية التي تريد الحفاظ على العلاقات الاقتصادية الموجودة أن تكون مضطرة للجوء الى العلاج الذي تقدمه الوكالات الدولية لحل مشاكل ميـــزان المدفوعات . وذلك العلاج هـــو : الانكماش ، وتخفيض العملة ، وبذل الجهود لزيادة دخول راس المال الاجنبي ، وتخفيض العملة . ومن غير المحتمل انه يمكنها تخفيض العملة من زيادة صادراتها من المواد الاولية . انها لن تعمل الا على مجرد تقليل ايراداتها ، الا اذا فرضت رسوما على التصدير . أما الانكماش فقد يؤخر خطط انتاج بضائع أخـــرى للتصدير .ويمكن أن تفعل الزيادات في الاستثمار الاجنبي الخاص وفي المساعدات شيئا لحل المشاكل القصيرة المدى ، ولكنها ستضيف الى ثقل ديون الدول — وفي حالة الاستثمار الاجنبي الخاص يمكن أن تؤدي بسرعة الى خروج للارباح المعاد توطينها بنسبة أكبر من التدفق الاصلي لراس المال . واكثر من هذا فان الكميات المتوفرة من المصادر الاجنبية الجديدة — ســـواء أكانت رسمية أم خاصة ، تصبح اكثر فأكثر غير كافية ولا مناسبة . وبتخصيص اكثر فان الكمية الكلية لتدفق راس المال الاجنبي والخاص الى امريكا اللاتينية ككل يتجاوزها الآن الكمية الكلية لخروج الارباح ، ولراس المال المعاد توطينه او المهجر ، والتسديد والفوائد ، وذلك كما يظهـــر الجدول الاتي في الصفحتين التاليتين المأخوذ من «ايكونوميك سيرفي أوف لاتين امريكا» الصادر عن « أيكلا » .

وهناك تعقيد آخر يواجه الحكومات التي تعتمد على تدفق رأس المال الاجنبي لحل مشاكل ميزان مدفوعاتها الا وهو عدم قابلية ذلك التدفق للتوقع . ان توافر رأس المال هذا سيكون على الاغلب متأثرا بدرجة أقل بالسياسات الاقتصادية في امريكا اللاتينية ، عن تأثره بالظروف السياسية الخارجية تماما، أو بالاهتمامات الداخلية للدول النامية . والدولة التي تعدل سياساتها الاقتصادية لارضاء الوكالات الدولية والمستثمرين الاجانب ، لا تضمن تبعا لذلك التأييد الكامل حتى من الوكالات الدولية . فلا يمكن أن تقلل المساعدات أو توقف تماما فحسب اذا ما فشلت الدولة في الوصول الى الدرجة المطلوبة من التوازن المالي والنقدي خلال المدة المطلوبة ، بل قد يكون هناك رد فعل من الولايات المتحدة ضد بعض المضايقة البسيطة لمواطنيها ، وقد يكون على « اليدا » ان توقف صرف دفعاتها لان خزائنها قد فرغت ولم يعد ملئها ، وقد تكون الوكالات الثلاث جميعها متأثرة باحداث سياسية . ان فرص نجاح السياسات التي تحفز عليها الوكالات الدولية مثل تخفيض العملة أو تحرير الاستيراد — يمكن ان تلغى بهذه الطريقة . كل ذلك يضاف الى المساوىء الاخرى التي وضعت فيما سبق لتبني سياسات الوكالات الدولية .

ان احتمالات النمو والاستقرار مرتبطة بالحفاظ على العلاقات الاقتصادية الموجودة والتحسينات الحقيقية في المستويات العامة للمعيشة ، لتبدو مظلمة. لقد تخلت الولايات المتحدة — لحد كبر أم صغر — عن الاهتمام الرسمي — الذي كان موجودا — بمثل الاصلاحات التي كانت في «التحالف من أجل التقدم». ويبرر رسميو الولايات المتحدة في بعض الاحيان هذا التخلي باشارتهم الى عدم استعداد الطبقات الحاكمة في امريكا اللاتينية بأن تشغل نفسها بالتنمية والاصلاح . لكن سياسات هؤلاء المسؤولين الامريكيين تهدف في نفس الوقت الى حماية تلك الطبقات الحاكمة ضد التغيير الاجتماعي . وتدعي حكومة الولايات المتحدة بأنها تخوض حربا على «جبهتين» ، حرب ضد النشاط الهدام والاخرى ضد الفقر . ولكن يتزايد التأكيد على الحرب الاولى ، ويتم القيام بمجهود متناسق لبناء القدرة المضادة للنشاط الهدام — للقوات المسلحة في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . لقد تم القيام بالانقلابات العسكرية التي يدعى القيام بها لاعادة توطيد النظام السياسي والمالي في بوليفيا والبرازيل والارجنتين وبعض التنوع الذي يجذب الاهتمام في بيرو . لهذا السبب يرى كثيرون في داخل امريكا اللاتينية ان الثورة هي البديل الحقيقي للركود والقهر.

جدول يبين صافي مساهمة الاموال الخارجية في قدرة دول امريكا اللاتينية على الاستيراد في سنوات ١٩٦٠ — ١٩٦٦ (بالمليون دولار)

العام	صافي الاموال الخارجية المستقلة والتعويضية مخصوم منها مدفوعات استهلاك رأس المال أ	الفوائد على القروض الخارجية والارباح والمدفوعات الاخرى على الاستثمار الخارجي ب	المساهمة الصافية في القدرة على الاستيراد ج (أ — ب)
	امريكا اللاتينية (عدا كوبا)		
١٩٦٠	١٥٨٥ر٢	١٢٥٣ر٦	٣٣١ر٦
١٩٦١	١٧٤٦ر٢	١٤٣٩ر١	٣٠٧ر١
١٩٦٢	١٥٠٩ر٣	١٤٨٣ر٠	٢٦ر٣
١٩٦٣	١٣٥٩ر٧	١٤٥٧ر١	٩٧ر٤
١٩٦٤	١٨٠٧ر٥	١٧٠٤ر٥	١٠٣ر٥
١٩٦٥	١٠١٠ر٦	١٨٩٣ر٦	٨٨٣ر٥
١٩٦٦	—	٢٠٤٩ر٦	—
	البرازيل		
١٩٦٠	٥٥٣ر٠	١٩٨ر٥	٣٥٥ر٠
١٩٦١	٤٥٤ر٠	١٨٧ر٠	٢٦٧ر٠
١٩٦٢	٤٧١ر٠	٢٠٢ر٠	٢٦٩ر٠
١٩٦٣	٢٨٦ر٠	١٤٧ر٠	٨٩ر٠
١٩٦٤	٧٦ر٠	١٩١ر٠	١١٥ر٠
١٩٦٥	٢٨ر٠	٢٦٨ر٠	٢٩٦ر٠
١٩٦٦	—	—	—
	فينزويلا		
١٩٦٠	١٧١ر٥	٥٣٣ر٣	٧٠٤ر٨
١٩٦١	١٤٥ر٠	٥٩٧ر٠	٧٤٢ر٠
١٩٦٢	٣٥٧ر٠	٦٤٣ر٠	١٠٠٠ر٠
١٩٦٣	١٥٩ر٠	٦٢٧ر٠	٧٨٦ر٠
١٩٦٤	٤ر٠	٧٠٠ر٠	٦٩٦ر٠
١٩٦٥	١٤٤ر٠	٧٤٧ر٠	٦٠٣ر٠
١٩٦٦	—	—	—

المكسيك			
١٩٦٠	١٩٤ر٤	١٩٠ر٠	٣ر٩
١٩٦١	٤٠٦ر٠	٢٠٤ر٠	٢٠٢ر٠
١٩٦٢	٢٢٨ر٠	٢٣٧ر٠	٩ر٠
١٩٦٣	٣٥٩ر٠	٢٦٦ر٠	٩٣ر٠
١٩٦٤	٧١١ر٠	٣٢٤ر٠	٣٨٧ر٠
١٩٦٥	٢٠١ر٠	٣٣٩ر٠	١٣٨ر٠
١٩٦٦	—	—	—
الارجنتين			
١٩٦٠	٦٩٦ر١	٨٨ر٤	٦٠٧ر٧
١٩٦١	٣٢٧ر٢	١٦٥ر٨	١٦١ر٤
١٩٦٢	٢٣٤ر٦	٨٠ر١	١٥٤ر٥
١٩٦٣	٤٣ر٥	٧١ر٥	٢٨ر٠
١٩٦٤	١٣١ر٤	١١٣ر٢	٢٤٤ر٦
١٩٦٥	١٣٢ر٢	٩٤ر٨	٢٢٧ر٠
١٩٦٦	—	—	—
امريكا اللاتينية (عدا الارجنتين ــ البرازيل ــ كوبا ــ المكسيك وفنزويلا)			
١٩٦٠	٣١٣ر٢	٢٤٣ر٤	٦٩ر٨
١٩٦١	٧٠٤ر٠	٢٨٥ر٣	٤١٨ر٧
١٩٦٢	٩٣٢ر٧	٣٢٠ر٩	٦١١ر٨
١٩٦٣	٨٨٠ر٢	٣٤٥ر٦	٥٣٤ر٦
١٩٦٤	١١٤٧ر٩	٣٧٥ر٨	٧٧٢ر١
١٩٦٥	٨٢٥ر٨	٤٤٤ر٨	٣٨١ر٠
١٩٦٦	—	٥٧٥ر٦	—

مصدر الجدول : « ايكيلا » : ايكونوميك سيرفي أوف لاتين امريكا ١٩٦٦ و « الامف » الكتاب السنوي لميزان المدفوعات الاجزاء ١٧ ، ١٨

ب ـ الثورة

اذا افترضنا صحة انه لا السياسات من الصنف الذي تحبذه الوكالات الدولية ، ولا السياسات الاصلاحية من الصنف الذي نوقش في الجزء السابق من هذا الفصل ، من المحتمل أن توفر تحسينات ذات شأن في التحسن العام في حال معظم سكان أمريكا اللاتينية : فانه يجب الاهتمام بماهية البدائل التي يمكن انجازها من خلال الثورة . ولا تحاول هذه الدراسة تقديم أية مقترحات محددة للتغيير الثوري ولا تحاول تعريف ماذا نعني بالثورة ، بل هي تحاول أن تعطي بعض الاشارات الى ما يمكن توقعه من الثورة في أمريكا اللاتينية ، بأن تفحص في ايجاز حالة كوبا (١٩) .

ان كوبا تقدم المثل على مايمكن التوصل اليه خلال عشر سنواتمن الثورة رغم الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة، ورغم الاعتماد السابق غير العادي للاقتصاد الكوبي على الولايات المتحدة . ان الثورة الكوبية حتى وقتنا هذا ليست ناجحة نجاحا متميزا، فطبقا لما يمكن التأكد منه من الاحصائيات المنشورة عن متوسط مستويات انتاج السلع المادية ، كانت هناك زيادات كبيرة في انتاج بعض السلع وانخفاضات في انتاج البعض الاخر ، ومن المحتمل خلال عدد قليل من السنوات وجود انخفاض كلي في الناتج القومي ، كما يعرف عادة . وبالاضافة الى ذلك تلقت كوبا كميات ضخمة من المساعدات من الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية . على أن الارقام التي تقدم عادة تشتمل على اثار الاسعار الاعلى التي يدفعها الاتحاد السوفييتي لشراء صادرات كوبا من السكر وهي أسعار تزيد عن الاسعار المتبقية للسوق « العالمية » بنفس درجة الزيادة تقريبا التي كانت تدفعها الولايات المتحدة في السابق . وتشتمل تلك الارقام أيضا على المساعدات من أجل الواردات من قطع الغيار ، وفي بعض الاحيان من أجل استبدال المعدات والماكينات التي كانت تستورد بالكامل تقريبا من الولايات المتحدة فيما سبق . حيث أن بعض تلك المعدات والماكينات لم يعد لها أهمية بسبب الحصار التجاري . وتحل المساعدات الى حد ما محل مصادر رؤوس الاموال الاجنبية المتوفرة سابقا . وأخيرا فانه من الحقيقي ان الثورة ـ من بعض النواحي ، وبالذات بالمقارنة برفاهية العاصمة هافانا

وفسادها قبل الثورة ـ تتسم بالتقشف ، وبقدر أن كوبا تستثمر في الوقت الحالي ٣٠٪ أو اكثر من دخلها القومي ، وتبذل الجهود لتصدير نسبة أكبر من انتاجها ، والواردات وبالذات من السلع الاستهلاكية ، مقيدة بشدة . ويعمل معظم الكوبيين وبالذات موظفي الحكومه بجد غير عادي . وقد عنت الثورة فوق كل شيء بذل جهود أكثر ، وخلقت عزيمة مروعة لتنمية مصادر البلاد ولضمان أن يعمل مجموع السكان من أجل تلك التنمية والمشاركة فيها والاستفادة منها على عكس ما يبدو في أي مكان آخر في امريكا اللاتينية .

ومن الصعب تقرير نتائج تلك الجهود بترجمتها الى تنمية اقتصادية (٢٠) ولكن يمكن الاشارة الى بعض الملامح الجديرة بالانتباه للثورة الكوبية . فقد قامت الثورة على سبيل المثال بالقضاء شبه الكامل على البطالة ، التي كان من المقرر انها تشتمل على ٥٠٪ من السكان الزراعيين عدا فترة الثلاثة أشهر التي يستغرقها حتى محصول القصب ، ويقدر متوسط نسبة البطالة السنوية عام ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ـ وهو عام « جيد » ـ ب ١٦٪ (٢١) . وتوصلت الثورة الى درجة كبيرة للغاية من المساواة في توزيع الدخول . وهي توفر لكل الكوبيين حدا ادنى من الاجور ، أكثر من كاف لشراء كل شيء متوفر في البطاقة التموينية، وهي بذلك توفر المأكل والملبس لكثيرين ممن كانوا في السابق محرومين منها ، ويتبقى بعد ذلك مبلغ للسفريات وللمطاعم . وقضت الثورة على الامية ووفرت التعليم الابتدائي والثانوي لكل السكان الذين في سن التعليم تقريبا . كما قامت بادخال أساليب عصرية في المدارس والجامعات . وانهت أو قللت لحد كبير أمراضا كثيرة ، ومدت الخدمات الطبية والتعليمية الى الجهات الريفية النائية التي كانت مهملة في السابق . وأخيرا فان جهودا مادية وفكرية غير عادية تبذل باخلاص لتحديث وتطبيق التقنيات الجديدة في الزراعة وفي المناطق الريفية عموما .

ان النجاح في توفير الوظائف لكل الكوبيين تقريبا ، لهو أمر يعطي انطباعا كبيرا بالنظر الى التشاؤم الجاري حول امكانية زيادة العمالة في الدول النامية الاخرى ، وبالنظر أيضا الى حقيقة أن مستويات البطالة الظاهرة و « المقنعة » تبدو وكأنها تتزايد ـ في دول امريكا اللاتينية الاخرى .

وهناك انجازات تنفرد بها كوبا الى حد ما ، وهي ان مزايا التنمية ونشاطات المهرة من السكان موزعة الان على مدى أوسع بكثير في انحاء البلاد كلها، وبذلك قللت من استحواذ هافانا السابق غير المتناسق للسكان وللثروة، ذلك الاستحواذ الذي كان يصاحبه البؤس وانتشار مدن العشش . وهناك أيضا الزيادة الكبيرة في الانفاق « الاجتماعي » ذي الطبيعة « غير الانتاجية » على التعليم والصحة بالذات ، ولكن أيضا في مجالات مثل الاسكان والمعاشات، وفي ذلك تعارض ملحوظ مع الانجازات والاهداف في أماكن اخرى في أمريكا اللاتينية ، وبالذات مع توصيات وسياسة الوكالات الدولية . وصاحب ذلك

الانفاق استثمار ذو طبيعة انتاجيـة تفضله الوكالات الدولية في بعض الاحيان وبالذات في الزراعة حيث انه من المؤكد رغم عدم كفايـة الارقام ، ان نسبـة الاستثمار في ذلك القطاع من الدخل القومي أكثر منها في دول امريكا اللاتينيـة الاخرى . وكان ذلك في الامكان أساسا بسبب القيود على استهلاك الكماليات وعلـى اعادة اخراج راس المـال بالنسبة للكوبيين والاجانب (٢٢) . وبسبب الاستيلاء على الصناعات والخدمات المربحة ، ذلك الاستيلاء الذي حدث نتيجة للثوره . واخيرا فرغم التاكيد بشدة في كوبا على اهمية الزيادة في مستويـات الانتاج فهـي ليست الهدف الاول للسياسة (٢٣) . ويفترض وفي احيان كثيره يعتبر ان الهدف الاساسي مـن التنمية هو زيادة الانتـاج وخاصة من ناحيـة الوكالات الدولية . أما توزيع الانتاج وطبيعته ، وطبيعه المجتمع ككل فتهمل . وهناك أيضا ميل للافتراض بان المسائل الاقتصادية يمكن ان تؤخذ في الاعتبـار في معزل (٢٤) عن المسائل الاخرى . ومن المحتمل أن تكون اكثر انجازات الثورة الكوبية في الحقل الاجتماعي ، وفي تحقيق أكبر قدر مـن المساواة ، وفي القضاء على العلاقات الطبقية القهرية ، وفي درجة مشاركة الكوبيين في اتخاذ القرارات وموافقتهم عليها ، وفي الزيادة الكبيرة للوعي ، والنشاط السياسي والثقافـي بين الكوبيين . وتتعارض مثل تلك الاهداف في بعض الحالات مع التوصل الـى زيادة سريعة في انتاج السلع المادية ومـع « الكفاءة » الاقتصادية الاكبر كمـا تعرف عادة في اقتصاديات السوق . وهكذا قال جيفارا : « ان التخلف وهروب راس المال المعتاد الى البلدان » « المتمدنـة » يجعلان للتغيير السريـع بدون تضحيات شيئا غير ممكن ، فما زال يتبقى طريق طويل يجب أن يقطع في بنـاء الاساس الاقتصادي ، واغراء اتباع المسارات المطروقة باعتبار المصالح المادية كمحرك للتنمية السريعة ، لهو اغراء هائل (٢٥) . ان الموضوع ليس مسالـة كم عدد كيلو جرامات اللحم التي تؤكل أو كـم عدد المرات التي يستطيع فيهـا الشخص أن يذهب في اجازة للشاطىء ، أو عدد الاشياء الجميلة المستوردة التي يمكن أن تشترى بالاجور الحالية. ان الموضوع هو أن الفرد يشعر اكثر بالرضا وان لديه غنى داخلي أكثر ، وان عليه مسؤوليات أكثر بكثير (٢٦) .

ولكن كوبا لا تتلقى المساعدات من أي من الوكالات الدولية التي يوجد مركزها في واشنطن . وما زالت الولايات المتحدة تحاول تخريب الجهود الكوبية (٢٧) لماذا ؟ أساسا لان كوبا أممت مصالـح الولايات المتحدة الامريكية ، والولايات المتحدة ليست مستعدة للمخاطرة بأن يحدث هذا فيمكان آخر في امريكا اللاتينية. ولكن تأميم مصالح الولايات المتحدة والمصالح الاجنبية الاخرى ، يحتمه التحول الاجتماعي من النوع الذي جرى في كوبا ، فمن غير المتصور أن تحرر أي دولـة في أمريكا اللاتينية نفسها من سيطرة وسوء تخصيص المصادر اللذين تقوم بهما جماعات من مواطنيها، ثم تفشل في تحرير نفسها من الاجانب الذين يفعلون نفس الشيء . ان حجم الدين الاجنبي لمعظم البلدان النامية ، وحجم اعادة تصديـر الارباح والمصالح الى الخارج — وحقيقة انه يمكن تبين أن تلك الدول ستستفيد

لحد كبير من الناحية الاقتصادية من الاستيلاء على الاستثمارات الاجنبية ، ومن الغاء ديونها (٢٨) ـ كل ذلك سيزيد من توضيح ان الحكومات لن تتصرف ضد الصفوة فيبلادها وتترك الاجانب . ان بعض خيبة أمل الولايات المتحدة من برنامج « التحالف من أجل التقدم » ـ ينبع من تلك الحقيقة (٢٩) . ان الولايات المتحدة ليست مستعدة لاتباع الافكار المتجسدة في « التحالف من أجل التقدم » الى نهاياتها المنطقية ، بالاعتراف بامكانية تأميم الاستثمارات الاجنبية . وليس ذلك مستغربا حيث ان « التحالف من أجل التقدم » قصد به القضاء على امكانية خطر حدوث ذلك . وقد اصبحت الولايات المتحدة اكثر حذرا مما كانت من قبل، من الحكومات التي قد تتبع الطريق الكوبي . وهناك معاملة عامة متحاملة ضد كل السياسات والاحداث في البلدان النامية والتي تبدو وكأنها تحتوي خطر التحرك في اتجاه الاشتراكية .

(٤) السياسات البديلة في المساعدات

من الواضح ان التهديد بقطع المساعدات ان لم يكن نذيرا باشياء أسوأ في المستقبل ، فمن غير المحتمل أن يكون لــه تأثير كبير بطريق أو بآخر على امكانيات الثورة في المستقبل في امريكا اللاتينية . ومن الصحيح ان فقدان كل من المساعدات وامكانية الوصول الى المصادر التقليدية للائتمان والتمويل ، يمكن أن يسببا مشاكل صعبــة أثناء فترة التحــول . ورغم ان الاعتماد على الواردات وبالذات الواردات من السلع الكمالية أو واردات من أجل تشغيــل المصانع التي تنتج البضائع الكمالية سينخفض ، فان بعض الواردات ستظل ضرورية . فمثلا سيكون هناك احتياج مستمر لاستيراد قطع الغيار للصناعات القائمة التي يجب الحفاظ عليها وأيضا لاستيراد البترول الخام غير المتوفر محليا ، ولشراء ماكينات للاستثمارات الجديدة ، وكذا الخبرة التقنية من أنواع متعددة . ان قــدرة البلدان الاشتراكية الاخرى للتمــوين بتلك الاحتياجات محدودة . ومصاعب زيادة الايرادات التصديرية — كما قيل — كبيرة . ومن الناحية الاخرى فان بلدانا كثيرة في امريكا اللاتينية، ستستفيد، عند وزن الامور حتى من وجهة النظر المالية القصيرة الامد ، من تأميم الصناعات الاجنبية ، ومن التخلص من ديونها ، ومن منع تدفق رأس المال والفوائد والارباح الى الخارج طالما نتج عــن ذلك مجرد فقدان تلك الدول للتوصل الــى قروض واستثمارات جديدة . أما على المدى الطويل فهناك الضرورة الواضحة بالنسبة للبلدان النامية ، انها يجب أن تقلل من اعتمادها على الدول الصناعية وبذلك تقلل من فرص استغلال تلك الدول لها . ومن هذا المنطلق يمكن القــول بان خسارة « المساعدات » كانت بمثابة فائدة . وبالاضافة الى ذلك بالطبــع فان قطع المساعدات هو رد الفعل الادنى تجاه وضع ثوري . والعقوبات الاخرى التجارية والعسكرية التي تفرضها الامبريالية هي تلك التي يحتاج حقيقــة لمواجهتها والتعامل معها ، ولذلك فان مسألة « المساعدات » غير هامة نسبيا.

ولكن بعض أولئك الذين يتفقون مع بعض أو كل الانتقادات الموجهــة لوكالات المساعدات الرئيسية في هذه الدراسة ، قد يفكرون مع هذا انــه سيكون من الواقعي المجاملة من أجل ادخال اصلاحات على المساعدات ، وأن يطلبوا أن تكون المساعدات متوفرة للدول حتى ولو حدث أثناء ثورة مثلا —

انها اغضبت الطبقات الحاكمة في الدول الصناعية . ولذلك فانه من الضروري مناقشة امكانية اجراء تلك الاصلاحات .

فقد يمكن الاقتراح مثلا بأنه يجب على الوكالات الدولية الموجودة أن تغير من سياساتها أو أن تقام مؤسسات دولية جديدة ، وأن تخصيص المصادر يجب أن تحدده مبدئيا أو كليا البلدان الاقل نموا ، وان نفوذ الوكالات المسؤولة عن تخصيص المصادر يجب أن يتحدد في نطاق اختيار المشاريع التي تمولها والاشراف عليها ، وان الوكالات الدولية يجب أن تشارك في حوار عن السياسات العامة للدولة واستخدام المصادر ولكنها لا يجب أن تجعل من حجم مساهمتها المادية واستمراريتها مشروطين بتبني سياسة بذاتها، أو ان المصادر يجب أن تخصص أوتوماتيكيا طبقا لمعادلة تعتمد أساسا على حجم السكان .

ان معظم هذه المقترحات غير واقعية . فقد يعلق بعض الامل على فكرة انتقال المصادر طبقا لمعادلة أوتوماتيكية تكون محددة مسبقا وعن طريق وكالة ليست لها سلطة التقرير المنفرد ، وبالتقريب استخدام مبدأ الضرائب . لقد قبل مبدأ التخصيص غير المشروط للمصادر جزئيا بالفعل في اتفاقية « الامف » عن « حقوق السحب الخاصة » . ففي البداية قدم اقتراح بأن حقوق السحب الخاصة يجب أن تخصص فقط للدول المتقدمة ، وذلك على اساس ان الدول النامية لن تستخدمها بمسؤولية ، ولكن اتفق في النهاية على أن تلك الحقوق يجب أن تخصص لكل أعضاء « الامف » بنفس نسبة حصصهم . ويمكن أن يمد ظل هذا المبدأ نظريا . وأكثر من هذا فقد كان في النية أصلا أن تكون المصادر الذاتية للصندوق متوفرة لحد كبير أو صغير اوتوماتيكيا لاعضائه (٣١)، وربما يمكن تصور العودة ثانية الى تلك النية . ويحتمل لحد هامشي أن تتحمل الدول المتقدمة فكرة نقل المصادر الى دول لا ترضى عن سياساتها ان كانت المصادر ستنتقل أوتوماتيكيا بدرجة أكثر مما اذا ما كانت المصادر تنقل طبقا لاتفاق ثنائي ، أو من خلال مؤسسة لها سلطة اتخاذ القرار المنفرد ويمكن أن تؤثر عليها تلك الدول المتقدمة . لكن تلك الفكرة تتسم مثلها مثل المقترحات الاخرى بعدم احتمال تخلي الدول المتقدمة عن سلطتها في استخدام التهديد بقطع المساعدات بغرض تشجيع مصالحها الذاتية السياسية والاقتصادية ، أو أن تلك الدول ستعتبر انه من المفيد نقل المصادر متى حرمت من تلك السلطة .

ويجوز أن تكون الاعتراضات الموجهة للبدائل الاخرى أساسية أكثر . فاذا بدأنا بامكانية تغيير الوكالات الدولية لسياساتها، أو استبدالها بمؤسسات اخرى لها مجموعات مختلفة من السياسات والاولويات ، فقد قيل ما يكفي عن ذلك ، وبالذات في الفصل الثاني ، لتبين أن هناك حدودا لمدى امكانية تغيير الوكالات الموجودة . ومن المحتمل أن تنطبق نفس الحدود على أي مؤسسة دولية بديلة . والصحيح ان الخبرة مع « سياب » ومع بنوك التنمية الاقليمية

وبالذات « الانتر اميريكان ديفيلوبمنت بانك » وحتى مع « البنك الدولي » نفسه — في حدود كونه دوليا — قد أظهرت أن هناك بعض الرغبة من جانب الدول المتقدمة في تدويل نقل المصادر ، وأيضا في اقناع الآخرين بما فيهم الدول النامية نفسها ، بأن تلعب بعض الدور في فحص السياسات ومن ثم تخصيص المصادر . وهذا هو الوضع على الخصوص في الولايات المتحدة حيث التأكيد على «حسن الاداء» على أشده،وحيث تقارن مهام«سياب» بمهام«منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي» .

Organization For European Economic Co-Operation

من حيث لعب الدور في اتخاذ القرارات حول مساعدات « مشروع مارشال » . ولكن السبب الاساسي الذي يحدو الولايات المتحدة الى تشجيع المؤسسات الدولية ، هو نقل بعض المسؤولية في اتخاذ قرارات غير مستحبة — الى الآخرين . وليس لدى الولايات المتحدة أية رغبة لجعل القرارات نفسها مختلفة . وأكثر من هذا فان « سياب » لم يسمح لها بالرغم من الضغوط الامريكية اللاتينية بأن تسيطر على تخصيص المصادر التي توفرها الولايات المتحدة في ظل برنامج « التحالف » من أجل التقدم » وأكثر ما يمكن أن تأمل فيه هو « اقناع » الولايات المتحدة والآخرين بتخصيص مصادرهم طبقا لوجهات نظرها مهما كانت . ومن المحتمل أن « يادب » تمثل حدود حرية العمل المحتمل التوصل اليها من قبل وكالة مسؤولة فعلا عن تخصيص نسبة كبيرة من « المساعدات » . على أن « يادب » عموما تجنبت المسائل الشائكة » . فكوبا لم تعد عضوا ولم تعد تتلقى مساعدات من « البنك » . وحيث حاولت « يادب » التأثير في السياسات العامة ، فقد فعلت ذلك تعضيدا للوكالات الاخرى أو متبعة نفس الاسس التي تتبعها الوكالات الاخرى . ولم تكلل بالنجاح جهود الدول النامية لاقامة وكالة مالية «للامم المتحدة» يكون لها فيها أغلبية الاصوات . ان مصادر وكالات الامم المتحدة المتخصصة أو التقنية — صغيرة — ورغما عن عضوية الاتحاد السوفييتي وكوبا الا ان تأثير الولايات المتحدة على ايديولوجية وسياسات الوكالات المتخصصة للامم المتحدة — مثل « الفاو » — تأثيرا كبيرا . ان مصاعب حصول « بنك التنمية الافريقي » African Development Bank على التمويل ، ذلك البنك الذي عبر عن رغبته في الاستقلال ورفض المديرين من خارج أفريقيا ، لهي مصاعب ذات مغزى ، وبالذات بالمقارنة بخبرة « بنك التنمية الاسيوي » Asian Development Bank الاكثر تعاونا (٣٢) . ومن غير المحتمل تماما أن تتوصل أية وكالة دولية ذات مصادر مالية وتمولها بالضرورة القوى الصناعية الكبرى ، الى أية حرية حقيقية واستقلالية في قراراتها .

ان احدى البدائل التي يمكن أن تقترح ، هي ان كميات المصادر التي ستخصص لبلدان بذاتها ، يجب أن تتأسس على معادلة محدودة مسبقا ، ولكن استخدام تلك المصادر يجب أن يتحدد دوليا ليس من قبل الحكومات

الوطنية التي تتلقاها . وتجذب تلـك الفكرة أولئك الذين يقلقهم « تبديد » المساعدات . فلن تتم أية محاولة للتأثير على السياسات العامة لدولة ما ، ولكن الحكومات ستمنع نظريا من اساءة التصرف في المصادر الموفرة . على ان الخبرة أظهرت ان الاشراف الخارجي على استخدام « المساعدات » حتى من قبل أكثر الوكالات الدولية احتراما ، لم يمنع ابدا اي شيء سوى أكثر الاشكال تطرفا من تبديد المصادر ، فالمشروعات التي تبـدو وكأنها محضرة ويشرف عليها بعناية ، قد يكون لها عائد اجتماعي واقتصادي سلبي . وقـد يؤدي الاشراف الخارجي على اختيار المشروعات ــ بنفس نسبة الاحتمال في ألا يتم ــ الى تشوهات في أولويات تخصيص المصادر ، وبالذات عندما يكون هناك رفض لجعل المصادر في متناول أي طلب عدا تكاليف الاستيراد المباشرة للمشروع ، وعندما يكون هناك تأكيد أكثر من اللازم على قابلية المشروع للنمو ماليا وليس على مدى مساهمته في التنمية عموما ، وأكثر من هذا فالفكره ليست عملية تماما . فاذا اصبحت الدولة متأكدة من تلقي المصادر المالية على أيـة حال ، فمن الصعب اجبارها على استخدامها في أغراض محددة . والفكرة التي تبدو أبسط هي أن تخصيص المساعدات يجب أن يعتمد ليس على معادلة أوتوماتيكية ، ولكن على توافر مشاريع جيدة ، ان هذه الفكرة تنادي بها الآن بالفعل بعض الحكومات والوكالات وهي أساس سياساتها لتخصيص المصادر جزئيا أو كليا ، وقد كانت هذه الفكرة في الماضي هي عموما أساس سياسة « البنك الدولي » (٣٣) . ولكن حالما يكون هناك زيادة في « المشاريع الجيدة » عن المصادر المتوفرة فان تلك الفكرة تشوبها نفس المضار مثلها مثل محـاولة تخصيص المصادر طبقا لبعض وجهات النظر عن السياسات العامة للبلد . فكيف يصبح ممكنا الحكم على ما اذا كان من المستحسن أن ينفق مبلغ معين على مستشفى في تركيا أو مدرسة في غانا بدون أن تأخذ في الحسبان عددا من العوامل العامة والسياسية الاخرى ؟

وقد اقترح أيضا أن تشترك الوكالات المعنية بنقل المصادر ، في حوار مع الدول النامية (٣٤) . وطبقا لوجهة النظر تلك يجب على مثل تلك الوكالات كلما كان ذلك ممكنا أن تشارك في تخطيط القرارات وأن تقدم النظرة النقدية لتلك القرارات ، وهو ما لا يتوفر أحيانا في البلاد النامية ، ولكن لا يجب أن تضغط من أجل تبني سياسات بعينها ، ويجب عليها أن تكون مستعدة حقـا لتغيير نصائحها اذا وجدت انها تتقبل بسهولة أكثر من اللازم . ومن المفروض انها ستفضل تلك الدول المستعدة لمناقشة سياساتها معا ، ولكنها ــ اي تلك الوكالات ــ لا يجب أن تجعل مساعداتها المالية معتمدة على قبول آرائها ، كما عليه الحال الآن . ومرة أخرى فمن غير الواقعي توقع تغير الوضع الحالي . فلو لم يكن هناك اي شروط ، واذا لم يكن موقف المساومة لوكالات المساعدات ليقوى بحقيقة أن لديها سيطرة على تخصيص المصادر فانه لمن الصعب أن نرى ما هي الفوائد الخاصة التي تعود على الحكومات من مناقشة سياساتها مع الوكالات على عكس تلك التي لا تفعـل . وعلى أية حال فليس هناك وكالة

دولية محترمة ومؤيدة ماليا من الدول المتقدمة تستطيع أن تقدم حتى النصيحة التي قد تعتبرها تلك الدول غير متمشية مع مصالحها الاساسية . فهناك حدود لما يمكن حتى « لسياب » — التي ليس لها سيطرة على تخصيص المصادر — ان يسمح لها بقوله . ان « سياب » يمكن أن تؤدي دور الوسيط بين الحكومات ذات السياسة التوسعية أو الاصلاحية في امريكا اللاتينية وبين الوكالات الدولية ، وربما تمكنت من تحسين الوضع من بعض النواحي . ولكن دورها محدود والسلطة التي لديها في الحقيقة ليست أكثر بكثير — ان كانت موجودة — من سلطة مقدمي النصائح الكثيرين الآخرين للدول النامية . وهذا الوضع موجود لانه ليس لدى « سياب » القوة المالية لفرض وجهة نظرها ، سواء على الوكالات الدولية أو على حكومات امريكا اللاتينية . فاذا كان لديها مثل تلك القوة ، لتغيرت وجهات نظرها الحالية . ان اي محاولة لربط تقديم النصائح بتوفير المساعدات سينتج عنها — على الاغلب وطبقا لطبيعة الاشياء — محاولة لفرض وجهة نظر مقدم المساعدات .

وبالطبع فمن المتصور أن تغير البلدان المتقدمة ، وتبعا لذلك الوكالات التي تخصص القروض ، من موقفها . فيجوز على سبيل ،المثال ، وكما فعلت « الايد » في أوائل الخمسينات أن نتصورها وقد وضعت تأكيدا أكثر على السياسات الاجتماعية ، على اعادة توزيع الدخول وهكذا ، وأن تصبح عموما أكثر « تقدمية » مما هي عليه الآن . ولكن مثل الجدل الذي تم في الجزء المخصص عن الاصلاح فمن المحتمل أن تكون تلك السياسات فعالة بدون تغييرات راديكالية تؤثر على موقف المصالح المحلية والاجنبية القوية . ولكن في غياب تغيير أساسي في موقف الولايات المتحدة والدول المتقدمة الاخرى تجاه استثماراتها ومصالحها الاخرى في العالم الثالث — ربما لا يمكن تصوره — الا كنتيجة لتغييرات داخلية في الولايات المتحدة والدول المتقدمة — فان مثل هذه التغييرات ستظل خارج نطاق السياسات المقبولة . وتعتمد امكانية أن تصبح تلك التغييرات مقبولة جزئيا على المدى الذييكون فيه حياة وتطور المجتمعات الرأسمالية معتمدة على قدرتها على الاستثمار في الدول النامية والاتجار معها ، وان تفعل ذلك في الظروف الموجودة حاليا . وترتكز كثير من المحاورات التي يقدمها مؤيدو المساعدات « والروافع » على الافتراض بأن مصالح حكومات وشعوب الدول الصناعية وغير الصناعية متطابقة ، ولكن تحت الظروف الحالية على أية حال فغالبا ما تتعارض تلك المصالح في أحيان كثيرة . وأكثر من هذا فان كان للدول الاشتراكية النامية أن تتلقى مساعدات، فان ذلك يتطلب ألا تكون سياساتها مقبولة فحسب ، بل يجب توفر حافز آخر غير الحفاظ على الاستثمارات والمصالح التجارية و « النظام » و « الاستقرار » العامين — على أن يكون ذلك الحافز قويا بما فيه الكفاية لكي يحفز الدول الصناعية على نقل المصادر . ومن غير الواضح ما يمكن أن يكون عليه ذلك الحافز .

واخيرا فحتى لو افترضنا جدلا بأن السياسات التي تفضلها البلدان الصناعية هي او يمكن أن تكون موصلة للتنمية والتقدم في البلدان غير الصناعية ، فستظل هناك المضار الكامنة في اي محاولة من البلدان الصناعية للتأثير على البلدان غير الصناعية .

فاولا : مهما كانت طبيعة الحكومات أو الوكالات التي توفر المساعدات ووجهات نظرها ، فسيكون هناك في الغالب اغراء مستمر لها بأن تستغل الفرصة المتوفرة من « المساعدات » لكي تشجع مصالحها السياسية والتجارية الذاتية ، طالما كانت محتفظة بسلطة اتخاذ القرار والتأثير على استخدام « المساعدات » حتى لو كان ذلك على حساب سياسات أخرى يعتبر مرغوبا فيها .

وثانيا : وبشكل اساسي اكثر ، فان المبدأ الكلي لمحاولة استخدام هيئة موظفي وكالة خارجية ، للقوة المالية للوكالات في تحديد السياسات التي يجب اتباعها في مناطق كثيرة من العالم ، هو مبدأ مشكوك فيه . وفي وقتنا هذا تتم مثل تلك المحاولة عن طريق منظمات غير ممثلة اطلاقا للاراء في تلك المناطق . ولكن حتى لو أصبحت تلك المنظمات أكثر تمثيلا ، فستظل هناك معارضة قوية لمنظمة تستعمل سلطتها المالية بهذه الطريقة. فكيف يمكن اختيار هيئة موظفيها؟ وما هي مؤهلاتهم وميولهم ؟ والى اي درجة يحتاجون لمعرفة الظروف المختلفة وتقاليد الدول في المناطق المختلفة ؟ وكيف سيقومون على اية حال بأخذ ذلك في الحسبان ؟ وفوق كل شيء كيف يحدد « حسن الاداء » ؟ وفي سبيل العدل ، هل من الضروري تطوير مقياس أو اثنين بسهولة وان كانا تقريبيين بالضرورة عن « حسن الاداء » (٣٥) ، يمكن تطبيقهما على كل البلاد ؟ وان لم يكن ذلك في الامكان فكيف يمكن تجنب الاحكام الشخصية لهيئة موظفي المنظمات ؟ فكيف سيمكن المقارنة بين احكام بعضهم البعض ؟ فحتى بداخل أمريكا اللاتينية مثلا فان واحدا من أكثر الاخطاء شيوعا هو تعميم مشاكل القارة وحلولها. ان الحلول المعممة عندما تتكون ، تفشل بالضرورة في أن تأخذ في الحسبان بعض اهم الحقائق والاولويات ويمكن ان تهمل قطاعات مهمة كبيرة في الاقتصاد والمجتمع . فان لم يكن في الامكان تقديم تعريف أكثر حيدة ووضوحا عن «حسن الاداء» مما هو موجود الان وان لم يرتكز تخصيص المصادر مبدئيا على عدد السكان ومستويات الدخول ، فالاحتمال هو ان تخصيص المصادر سيستمر في أن يتحدد في معظمه بالتفصيل السياسي والمصالح الخاصة لواهبي المصادر . اذن ، فان البدائل الواقعية في وقتنا هذا ، اما انها السياسات الحالية — المحددة سياسيا — للوكالات الدولية ، **أو لا مساعدات .**

وتعتمد هذه النتائج السلبية على ملاحظة أسلوب عمل النظام الاجتماعي والاقتصادي المتواجد . وفي ظل الاشتراكية ومع مبادىء التضامن الدولي التي تعمل بكل قوة ، تصبح الامور مختلفة . ولكن ذلك سيكون موضوع كتاب مختلف ، ويمكن أن يعتبر يوتوبيا من قبل أولئك الذين جعلتهم الراسمالية لا يأملون خيرا في أي شيء .

هوامش الفصل الرابع

١ ـ يعتمد هذا الفصل على القرائن المتوفرة في الفصلين الثاني والثالث ، ولكن ليس ذلك فقط ، فقد كتب هذا الفصل نتيجة للنقاش والقراءة حول تلك المسائل عموما ، ولم يكن ذلك بالطبع محصورا في البلدان الاربع التي نوقشت حالتها في الفصل الرابع٠

٢ ـ لمناقشة اكمل حول تلك المسائل والتي تنتهي الى انه يجب تجنب الاشتـراط القاطع للمساعدات على تغييرات في سياسات الدول المتلقية ، وايضا الى انه يجب ان تتم ترتيبات بعناية لفصل تبادل الاراء حول السياسات الاقتصادية الملائمة ـ عن عملية تقديم المساعدات نفسها ـ انظر البرت أو٠ هيرشمان « المساعدات الخارجية » : نقـد واقتراح ، في ٠أ أو٠ هيرشمان جمع في « مسائل امريكية لاتينية ـ مقالات وتعليقات »ـ صندوق القرن العشرين ـ نيويورك ١٩٦١ ـ انظر ايضا جون هوايت : «ملتزم بالتنمية» أودي ١٩٦٧ ـ وأيضا اندرزيج كراسوفسكي : « علاقة المساعدات » ـ أودي ـ ١٩٦٨ ٠

٣ ـ ادعى بأن بيرو في الستينات المبكرة ، كانت استثناء ٠ ولكن النجاح انتهى عندما ضعفت اسعار السمك وبدأت الحكومة في الانفاق ٠ انظر الفصل الثالث الجزء المخصص لبيرو ٠ انظر ايضـــا روز ماري ثورب « التضخم والسياســـة الاقتصادية التقليدية في بيرو » ـ « نشرة معهد اوكسفورد للاقتصاديات والاحصاءات » ـ اغسطس ١٩٦٧٠ اظهرت احدث برامج تحقيق الاستقرار المالي في الارجنتين (وقت كتابة الكتاب) التي كان لها بعض الملامح الجديدة ، علامات تدل على انها اكثر نجاحا على المـــدى القصير من السياسات السابقة وذلك بشكل جزئي كنتيجة للتدفق الضخم وللاستثمار الاجنبي الخاص الى الارجنتين ٠ ولكن من المشكوك فيه اذا كان قد أمكن الحفاظ علـى التحسينات متى نتج عن الاستثمار الاجنبي الجديد ارسال دفعات اكبر من الاربـــاح والفوائد الى الخارج ٠ وعلى أية حال أدى البرنامج الى زيادة حدة التوترات السياسية والاجتماعية وساهم في الازمة السياسية الحادة التي بدأت في يونيو ١٩٦٩ وما زالت مستمرة (حتى وقت كتابة الكتاب) والتي أدت بالطبع الى تعديل برنامج الحكومة وجددت من الازمة الاقتصادية ٠ وعن البرازيل أنظر الفصل الثالث الجزء المخصص للبرازيل ٠

وفي فنزويلا والمكسيك وهما البلدان في امريكا اللاتينية اللذان مرا بفترات طويلة من النمو والاستقرار المالي ، يرجع هذا الانجاز في بعض الاحيان الى اتباع سياسات من الصنف الذي تفضله الوكالات الدولية ٠ ولكن هناك عوامل استثنائية : البترول في فنزويلا والسياحة وثورة ١٩٢٠ في المكسيك ذات اهمية اكبر في الغالب ٠ وهناك عديد من الوصف والنقد المنشور عن برامج تحقيق الاستقرار المالي ، وعن آثار تلك البرامج ٠ انظـــر مثـــلا :

ي· ايشاج ، ر· ثورب : «النتائج الاقتصادية والاجتماعية للسياسات التقليدية في الارجنتين في سنوات ما بعد الحرب » ـ « نشرة معهد اوكسفورد للاقتصـاديات والاحصاءات » ـ فبراير ١٩٦٥ ·

ـ أو· براون ، ل· جوي نمط من انمـاط الركود الاقتصادي ـ دراسة حالـة للارجنتين ـ ايكونوميك جورنال ـ ديسمبر ١٩٦٨ ·

ـ كارلوس دياز اليجاندرو : « تخفيض سعر الصرف في دولـة شبه مصنعة ، خبرة الارجنتين ١٩٥٥ ـ ١٩٦١ » · مطبعة معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا ١٩٦٦ ·

ـ فرانسيس ماسون وجيمس فيبرج « متطلبات رؤوس الاموال الخارجية والتنمية الاقتصادية « ـ حالة الارجنتين « مجـلة الجمعية الاحصائية الملكية » ـ المجلد ١٣٠ ـ الجزء الثالث ـ ١٩٦٧ ·

ـ « الارجنتين » و « الامف » : امكانيات التعاون والبناء « ريفيو أوف ريفر بلات ـ فبراير ١٩٦٦ · نص تقرير « للامف » وخطاب لمدير ادارة « الامف » من وزير الاقتصاد الارجنتيني ·

ـ جورج جاكسون ادار « التضخم والتنمية في امريكا اللاتينية ـ تاريخ حالـة للتضخم وتحقيق الاستقرار في بوليفيا ـ مطبعة جامعة ميتشغان ١٩٦٨ ·

ـ ٠١ او هيرشمان : « رحلات في اتجاه التقدم » انشوربوكس دوبلدان وشركاه ـ نيويورك ـ ١٩٦٥ ·

ـ جوان فاسكويز نيولا : الديسارولو ايكونوميكو اي لا انفلاسيون ان مكسيكو اي ان اوتروس بيوس لاتيفـو امريكانو · انفستيجاسيون ايكونوميكا ـ اكتوبر ـ ديسمبر ١٩٥٦ ·

ـ ليوبولدوسوليس : « انفلاسيون ـ ايستابيليداد اي ديسارولو ايلكاسـو دي مكسيكو » الترميستر ايكونوميكو ـ يوليو ـ سبتمبر ١٩٦٨ ·

ـ كوريل ليختنتسنين ، الـ ف· م· ي اي لاكريزيـز ايكونوميكوناشيونـال ـ مونتفيديو ١٩٦٨ ص ٩١ ـ ١٣٩ ·

ـ نورمان ماكريد : ليس هناك مسيح على جبال الانديز ـ مسح اقتصـادي لامريكا اللاتينية » المنشور كملحق للايكونوميست ٢٥ سبتمبر ١٩٦٥ (على الارجنتين والبرازيل والمكسيك) · انظر ايضا الفصل الثاني ـ حاشية رقم ٢٣ ·

٤ ـ ولكن انظر كيث جريفين الورقة المقدمة الى مؤتمر في المركز الافريقي (على هيئة مذكرة) حيث يجادل ـ جزئيا على اساس الاحداث التاريخيـة ، بأن المستويات الاعلى للمساعدات ينتج عنها مستويات أقـل للادخار والاستثمار الكلي في امريكا اللاتينيـة ·

٥ ـ انظر كارلوس دياز اليجاندرو « تخفيض اسعار الصرف في دولة شـبه

مصنعة » ، خبرة الارجنتين ١٩٥٥ ـ ١٩٦١ ـ مطبعة معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا ـ ١٩٦٦ ٠

٦ ـ انظر ما بعد ذلك ص ١٦٣ ـ ١٦٤ ٠

٧ ـ انظر مثلا الفصل الثالث الجزء عن شيلي ٠

٨ ـ يجوز ان تكون اهم حالة هي في الارجنتين حيث استخلص «البنك الدولي» تعهدا من الحكومة العسكرية بتخفيض العمالة في السكك الحديدية بـ ٧٠ر٠٠٠ شخص٠ وأحد أكبر موظفي «البنك الدولي» المعنيين لم يكن له أي وجهة نظر عن التشغيل التبادلي لهؤلاء سوى انهم يستطيعون دائما العودة «ثانية» الى المناطق الريفية التي جاؤوا منها والتي لم يأت منها سوى القليل منهم منذ الاربعينات ٠ وعلى أي حال فكثير من موظفي السكك الحديدية من ذوي الياقات البيضاء وليس من السهل تكاملهم مع الزراعة حيث تقلل الميكنة من فرص العمالة ٠

٩ ـ انظر مثلا الفصل الثالث الجزء عن البرازيل ص ١٣٦ ـ ١٣٧ ٠

١٠ ـ انظر مثلا الفصل الثالث الجزء عن البرازيل ص ١٣١ ٠

١١ ـ مثلا من خلال مؤتمر الامم المتحدة عن التجارة والتنمية « الانكتاد » ٠

١٢ ـ يجادل البنيويون في بعض الاحيان ايضا بأن برامج تحقيق الاستقرار من الصنف الإنكماشي البحت هو على أي حال مستحيل التطبيق لاسباب سياسية ٠

١٣ ـ اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية او «سيبال» وهناك قدر كبير من آراء البنيويين المنشورة ـ انظر الفصل الثاني حاشية ٢٤ ٠

١٤ ـ تمت مجابهة بين المدرستين الفكريتين في مؤتمر بريو دي جانيرو عام ١٩٦٣ ، نشر عنها في « التضخم والنمو في امريكا اللاتينية » الذي جمعه و٠ باير ، ي كيرستينيتسكي ونشره ايروين لحساب « مركز النمو الاقتصادي » بجامعة ييل ٠

١٥ ـ انظر مثلا محاضر مؤتمر مانشستر لتدريس التنمية الاجتماعية ١٩٦٤ ـ (التفاصيل في الفصل الاول حاشية ١٥) وبالذات المقالة التي قدمها دولي سيرز «حدود الحالة الخاصة» ٠

لوشلين كيوري : « الاسراع في التنمية » : الضرورة والوسائل « ماكجرو هيل ١٩٦٦ ـ وحقيقي ان ورقة سيرز قد اشار اليها اندرو٠ س٠ كامارك الذي يقول أيضا : «من وجهة نظري فليس هناك نمط قياسي ـ ليس هناك طريق ملكي واحد للتنمية ٠ فكل بلد يجب ان يشق طريقه الخاص ٠ ان ما لا يجب عمله هو ان نأخذ نموذجا حقيقيا خياليا يكون قد خطط من أجل دولةمتقدمة ونطبقه على دولة نامية ، وعندما نجد ان الدولة النامية غير ملائمة ، نصف التغييرات التي تجعلها تنطبق على ذلك النموذج ٠ (بعض ملامح الفلسفة الاقتصادية «للبنك الدولي» ـ «البنك الدولي» ـ سبتمبر ١٩٦٨) ولكن ذلك هو بالضبط وصف جيد جدا لطريقة تناول «البنك» للامور ٠

١٦ ـ عن نظم استغلال الارض وعن التقدم او عدم التقدم في الاصلاح الزراعي

انظر على وجه الخصوص سلسلة الدراسات عن الدول التي نشرتها «سيدا» (اللجنة الانترامريكية للاصلاح الزراعي) ٠

١٧ ـ انظر مثلا IMD ليتل ، م٠ سكوت ، ت٠ سكيتوفسكي « الصناعة والتجارة في بعض البلدان النامية » ـ اويسد OECD انظر أيضا أ٠ و٠ براون ، ل٠ جوي « نموذج للركود الاقتصادي : تاريخ حالة الارجنتين » ايكونوميك جورنال ديسمبر ١٩٦٨ ٠

والمحاولات لتبني سياسات متحررة مخططة جزئيا لكي تقوم بالغاء او اصلاح الصناعات غير الكفؤة المخصصة لانتاج البضائع البديلة المستوردة ـ ستكون على الاغلب غير مؤثرة في المجتمعات التي تكون فيها الحكومات تحت رحمة نشاطات قوى ضغط قوية محلية او اجنبية ٠ مثلا كما في حالة البرازيل والمعاملة الخاصة لصناعة السيارات ٠

١٨ ـ انظر ايضا دراجو سلاف افراموفيتش : « المصادر الخارجية لتمويل النمو الامريكي اللاتيني » المقالة المجهزة لمؤتمر ـ من « اجل الحقبة القادمة في التنمية في امريكا اللاتينية » ـ جامعة كونيل اتياكا نيويورك ٢٠ ـ ٢٢ ابريل ١٩٦٦ (على هيئة مذكرة) ٠

١٩ ـ بلدان آخران في امريكا اللاتينية وهما بوليفيا والمكسيك مرا بما قد يسمى «ثورة حقيقية» ٠ ولكن في بوليفيا تم تلافي آثار ما يسمى بثورة ١٩٥٢ الى حد كبير ويرجع ذلك جزئيا الى ضغوط مباشرة من الولايات المتحدة ٠ انظر لورنس هوايتهيد «الولايات المتحدة وبوليفيا ـ حالة للاستعمار الجديد» ٠ الصادر عن جماعة هازلير ٥١٥ طريق ليفربول لندن ٠

اما في المكسيك فترجع الفترة الطويلة الحديثة للاستقرار والنمو في احيان كثيرة الى ثورة ١٩٢٠ وآثارها التالية (انظر ايضا هذا الفصل حاشية رقم ٣) ولكن عدم المساواة في الدخول والقهر السياسي يزدادان الان ويصاحبهما زيادة في الاستثمار الاجنبي الخاص ، واعتمادا على دخل السياحة والعلاقات الطيبة مع الولايات المتحدة٠ ويساء الان استعمال كلمة الثورة فقد استعملها مثلا الرؤساء فري وكاستللو برانكو واونجانيا لوصف النشاطات غير الثورية البتة لحكوماتهم ٠

٢٠ ـ هناك نقص في المنشور عن التنمية الاقتصادية في كوبا ـ وبالذات النشرات التي تدعي الموضوعية ٠ ولكن أنظر دولي سيرز ـ محرر كوبا : « الثورة الاجتماعية والاقتصادية » مطبعة جامعة نورث كارولينا ١٩٦٤ ٠ وسيجري تعديل ذلك المقال ليضم حقائق احدث ٠ وانظر رينيه ديمون :« كوبا الاشتراكية والتنمية » : مجموعة الحدود المفتوحة ـ باريس ١٩٦٥ ـ وأيضا ميشيل جوتلمان « الزراعة الاشتراكية في كوبا » باريس ـ فرانسوا ماسبيرو سنة ١٩٦٧ ٠

٢١ ـ انظر دولي سيرز (نفس المرجع السابق) ص ١٢ ان ذلك الانجاز في مجمله نتيجة للتشغيل الاكثر انتظاما في الزراعة والعمالة الجديدة في الصناعة والانشاء ٠

ويمكن ان ترجع نسبة قليلة فقط الى الزيادة في القوات المسلحة وعلى الاغلب لا ترجع ابدا الى الزيادة في التوظيف البيروقراطي ، فالكوبين احرقوا المكـــاتب ولم يضيفوا اليهـــا .

٢٢ ـ عن تدفق رأس المال خارج كوبا قبل الثورة انظر مثلا تقرير « البنك الدولي » عن كوبا الذي نشرته مطبعة جون هوبكنز سنة ١٩٥٠ ـ ص ٥١٨ .

٢٣ ـ انظر مثلا الفصل الثاني الحاشية٤ التي نقتطف منها ما قاله ارفنج فريدمان من «البنك الدولي» وبالذات الجملة التالية : «وينطوي الاسراع في التنمية بالطبع على مسائل زيادة القدرة الانتاجية وزيادة الكفاءة الاقتصادية داخل البلدان الاعضاء فـي البنك الدولي » .

٢٤ ـ وأحد الامثلة هو الموقف المنتشر بين الاقتصاديين الغربيين تجاه التمرد في باكستان ، واسقاط حكومة الرئيس ايوب خان . وقد نظر الى ذلك على انه ارتداد يثير الغضب ذو طبيعة خارجية ، لسياسات اقتصادية كانت تظهر دلائل «النجاح» .

٢٥ ـ من مقالته «الانسان والاشتراكية» في كوبا المكتوبة عام ١٩٦٥ ـ والتـي أعيد نشرها في فينسيريموس ، « خطب وكتابات ارنستو تشي جيفارا » ـ التي نشرها جون جيراسي ، ويدنفيلد آند نيكولسون ١٩٦٨ ص ٣٩١ .

٢٦ ـ نفس المرجع ص ٣٩٨ .

٢٧ ـ ما يلي مستخلص من محضر لجنة استماع بالكونجرس الامريكي : ـ
عضو الكونجرس طومسون : هل تعتقد انه من المستحيل نقلبعض رجال العصابات الى هناك حيث يمكنهم القاء قنبلة مورتار على احد الاهداف الاستراتيجية في احـــد الايام ، وعلى هدف ثان في اليوم التالي ، فيخلقون بذلـــك قليلا من الفوضى في كوبا ؟ لا أقصد مجابهة رئيسية . الجنرال درابر : (أقواله مشطوبة لدواعي الامن) .

النائب طومسون : اعتقد انه اذا كـــان الفيتناميون يستطيعون ضرب دانانج بالقنابل فان شخصا ما يمكن ان يرمي مكانا ما في كوبا بالقنابل اذا كنا نريد ذلـــك حقيقة . وفي وقتنا هذا فقد لا يكون في ذلك فائـــدة كبيرة لنا . الجنرال درابر : (أقواله مشطوبة لدواعي الامن) .

عضو الكونجرس طومسون : نعم دعنا نأمل ان ذلك سيستمر .

(لجنة الشئون الخارجية لمجلس النواب الامريكي جلسة الاستماع عن العلاقات في نصف الكرة الغربي ١٥٢٦٣ ص ٨٣٩ ، ٨٤٠ ـ ٤ ابريل ١٩٦٨).

٢٨ ـ انظر مثلا الكتاب المعد للطبع لـ ر. ب. ستكليف عن «الصناعة والتخلف».

٢٩ ـ برامج اعادة توزيع الارض والملكيات في امريكا اللاتينية مقبولة مجملا ، وفي الحقيقة تشجع طالما انها لا تمس مصالح الولايات المتحدة . وهناك امثلة عديدة احدها حدث قريبا (١٩٦٨) في كولومبيا حيث قامت وكالة الاصلاح الزراعي بعد ان استولت على اراضي عدد من ملاك الارض في كولومبيا وقامت بتعويضهم ، ثم حاولت

الاستيلاء بنفس الشروط على ممتلكات شركة اخشاب تابعة للولايات المتحدة ، فهددت سفارة الولايات المتحدة بقطع المساعدات ٠

٣٠ ـ كما اظهرت سياسات الولايات المتحدة في جمهورية الدومينيكان وجوايانا ٠ وعن جوايانا انظر المقالة المعدة للطبع من تاليف كوليه هينفري « انماط التاثير الخارجي في الكاريبي » التي نشرها ايمانويل دي كادت ـ مطبعة جامعة اوكسفورد ٠

٣١ ـ انظر الفصل الثاني الجزء الخاص « بالامف » ٠

٣٢ ـ انظر جون هوايت: «بنك التنمية الاسيوي ـ مسألة اسلوب» ـ انترناشيونال افيرز ـ المجلد ٤٤ رقم ٤ اكتوبر ١٩٦٨ ـ وأيضا مقاله المعد للطبع من «الاودي» عن بنوك التنمية الاقلية ٠

٣٣ ـ داخل الحدود المفروضة من طبيعته كبنك ـ لتشجيع سريان الاستثمار الدولي ٠

٣٤ ـ انظر جون هوايت : « ملتزم بالتنمية » الاودي ١٩٦٥ ـ وايضا اندرزيج كراسوفسكي « علاقة المساعدات » الاودي ـ ١٩٦٨ ٠ انظر ايضا الفصل الاول الحاشية الاولى ٠

٣٥ ـ مثل : «نسبة الاستثمار العام الممولة من الادخارات على الحساب الجاري»؟ الصادرة من «البنك الدولي» ، ويفترض ذلك مسبقا شكلا محددا من التنظيم الاقتصادي بطبيعة الحال ٠

ملحق

ميلاد وموت دراسة « الاودي »

قرر « البنك الدولي » ، لاسباب يعلمها هو أفضل من سواه — أن يمول سلسلة من الدراسات التي يقوم باجرائها « معهد التنمية لما وراء البحار » (الاودي) . واعتقد « الاودي » بأنه يفترض أن يقيم وينشر على الملأ نشاطات البنك . واقترح « الاودي » بأن أقوم أنا بتقديم الدراسة الثانية في تلك السلسة (١) . كان على الدراسة أن تركز على نشاطات البنك في امريكا اللاتينية وهي منطقة أصبحت محل اهتمام حديث بين دوائر الاعمال والدوائر الاكاديمية البريطانية .

وقبل ذهابي الى أمريكا اللاتينية قدم مشروع « للبنك الدولي » ، وقبله ، وكان المشروع يقرر من بين أشياء أخرى ان الدراسة تقترح التركيز على النشاطات التي تتداخل فيها علاقات وثيقة لحد لابأس به بين الوكالات الدولية ودول أمريكا اللاتينية « .. وتركز أيضا على » فحص للدور الكامن للمؤسسات الدولية وللمساعدات الاقتصادية كعوامل مساعدة في التنمية ، مع افتراض ان الامر يشتمل على أكثر من مجرد نقل بسيط للمصادر أو اقامة مشاريع منعزلة .

على انني بعد ان انتهيت من معظم بحوثي ، اكتشفت هيئة موظفي « البنك » في وقت متأخر أن لديها اعتراضا على أي شيء يكتب حول « الروافع » مهما كانت الاحكام التي تصل اليها الدراسة . وهكذا أصبح لدي بعض الخبرة الشخصية بأساليب البنك : فقد دعيت الى مقابلة بذلت فيها محاولة لاجباري على التخلي عن بحوثي وان اكتب عن « شيء آخر » . شعر « البنك » انه قد يعمل بفاعلية أقل ان أصبح معروفا أنه مشارك في اعمال «الروافع» . وذكر على وجه القياس اسلوب الدبلوماسية السرية . خرجت من المقابلة وأنا مرهقة ولكني أدركت بعد حين انني في موقف لا يمكن ارهابي فيه للتخلي عن بحوثي . كان لدي كمية كبيرة من المعلومات عن نشاطات « البنك الدولي » وكنت أريد مجرد أن أسمع منهم روايتهم . وهكذا وافقت ادارة المعلومات على

ترتيب سلسلة من المقابلات . رأيت كل موظفي « البنك » الذين طلبت رؤيتهم ، مع استثناء واحد ، فالموظف المعني أكثر من غيره بكولومبيا تهرب . كانت بعض تلك المقابلات مساعدة ومليئة بالمعلومات . واستمرت بعض المقابلات لاكثر من ساعة أو تكررت في ظروف تالية . ولكن الموقف المعتاد كان لحد كبير أم صغير موقف شك عدائي أو شك مستتر . كانت مقابلتي مع رئيس قسم نصف الكرة الغربي مكرسة تقريبا بأكملها للتفسيرات — التي أطلبها — عن سبب تفضيل « البنك » في الا يعلم الرأي العام شيئا عن الروافع ، وكذا لمحاولة اكتشاف ما سأصل اليه من نتائج لما اكتب . ورغم كل شيء فقد صممت على رغبتي في الكتابة عن الروافع .

وقد قابلني نجاح أقل مع « الامف » الذي لم يكن « للاودي » معه أي صلات . قابلت واحدا فقط من موظفي « الامف » الكبار الذين طلبت أن أراهم من خلال القنوات الرسمية. على انني قابلت عددا من موظفي « الامف » بطريقة غير رسمية . ومن ناحية أخرى فقد كانت « الايد » مساعدة وتحدث معي موظفوها ، وهم في احيان كثيرة أكاديميون منتدبون لفترات قصيرة ، لفترات طويلة وبصراحة نسبية ، ورأيت معظم كبار الموظفين الذين طلبت رؤيتهم . وبطريقة مشابهة كان من اليسير مقابلة السياسيين والمسؤولين في أمريكا اللاتينية على العموم ، وكانوا مستعدين تماما للحديث عن مفاوضاتهم مع الوكالات الدولية .

قدمت المسودة الاولى لدارستي بخلاف فصل ختامي قصير ، في يونيو ١٩٦٨ . كانت اجابة المدير الجديد « للاودي » موجزة . « فالى حد علمه » قد أكون على حق في انتقاداتي ولكنه يعتقد « بصراحة » ان الدراسة سيصرف عنها النظر من قبل القراء الجادين ومن يستعرضون الكتب أيضا . « أرسلت لي مذكرة من مدير الدراسات في يوليو ، وكانت تعبيراتها أكثر لياقة . فقد اعتقد انني « انتجت وثيقة مكتوبة بقدر كبير من القوة » وقال :«انك بوضوح تشعرين بعمق بالموضوعات التي تناقشينها ، واعتقد ان النقد الذي تبينينه هو تناول أكثر اصالة وأهمية لتلك المواضيع ، . . ولكن أشعر أن علي أن أوجه لدراستك بعض الانتقادات . . . ولا يرجع هذا الى انني غير راض عن الخط الذي اتبعتيه .

أراد مني « مدير الدراسات » أن أوفر بعض المعلومات الحقيقية من النوع الاساسي . وبالاضافة الى ذلك فقد خرج بانطباع انني نظرت الى « الوكالات الدولية » كمؤامرة واحدة ضخمة . وأضاف :

« . . . ان انطباعي من مسودتك هو انك تشعرين أن الاستقرار النقدي والقبول بالتعهدات السابقة المتعاقد عليها (وبالذات تلك المعنية بالديون) والتغيير الاجتماعي والاقتصادي الذي يجري ببطء لحد ما وبأسلوب الجنتلمان. . الخ. كلها خواص يجب أن يلقى بها عرض الحائط» كان لدى «مدير الدراسات»

شكوك « في اعتقادي بأنه يجب على شيلي لمصلحتها أن تستغني عن المساعدات والاستثمار الخارجي ، وان تؤمم مصالح الولايات المتحدة وتتوقف عن تسديد ديونها . وانني لم أحدد ما اعني » بالحلول الراديكالية « هل هي الثورة » ..؟ فاذا كان ذلك هو ما اعنيه « فان علي ان اجادل بفاعلية أكثر بان التطور الابطأ المصاحب لاحترام القيم الاكثر « تقليدية » ليس خطأ فحسب ، بل وأيضا مرغوب بدرجة أقل مما تقترحينه » ...

واعتقد المدير أيضا ان طريقتي في الكتابة :« بها لمسة من أسلوب صحافة يوم الاحد » المتنورة — « احسنها طبعا ، ولكن بالاسلوب الصحفي مع ذلك .. ومن وقت لآخر ظللت اعتقد انني أقرأ لنورا بيلوف وهي تراسل جريدتها على وجه العجلة من باريس عن مؤتمر حيوي انعقد لتوه ... » واكتشف المدير في كتابي بعض التلميحات المثقلة مثل قولي :

« وذلك الامل تشجعه الوكالات الدولية التي تؤمن بالطبع بدور رأس المال الاجنبي في تشجيع التنمية » . وأضاف يقول انني كتبت : « وثيقة مستقطبة تقبل الجدل لحد ما لكي أبين أن الاستثمار الفردي والولايات المتحدة والوكالات الدولية » كانت « عصبة » .

اقترح « الاودي » بعد ذلك ان تنقل النتائج التي توصلت اليها — والتي كانت موجودة في البداية في المسودة الاولى أن تنقل بدلا من ذلك الى نهاية المسودة . ومرت عدة شهور قبل أن يوافق « الاودي » على توزيع المسودة للتعليق عليها .

كانت تعليقات « البنك الدولي » على المسودة الاولى والتي وصلت في نوفمبر — ذات حجم كبير . كانت « مبقعة » بادعاءات « عدم الدقة » ، ولكن باستثناء نقطة أو نقطتين لم تكن الانتقادات معنية بالحقائق ولكن بادعاءات من نوع التشويه « والتميز » ضد ومع التأثير المحتمل للدراسة على صورة «البنك» وقال المستر ايرفنج فريدمان من مكتب رئيس مجلس ادارة « البنك » في مذكرة موجهة الى قسم الاستعلامات بالبنك : « اني آمل أن يفكر » « الاودي » كثيرا قبل نشر مثل تلك الوثيقة — ان قلقي الاساسي يرجع الى عما اذا كانت تعطي الانطباع بأن ما يفعله البنك خطأ .

وتعاطف مسؤول كبير بقسمنصف العالم الغربي شخصيا معي وساعدني وكتب في مذكرة لقسم الاستعلامات بانه « يأمل ان تدفن الدراسة في هدوء » ثم كتب لي خطابا من ٦ صفحات قائلا :

« انه يعرفني بما فيه الكفاية ليعرف انني أؤمن بآرائي باخلاص « ولكنه يعتقد ان قراءتي غير كافية . وفيما يلي عينة من انتقاداته :

دعيني احاسبك هنا عن بعض التأكيدات التي تقدمينها، وأحاول أن اظهر لك لماذا اعتقد انك تشوهين القرائن باستمرار لتوائم أحكامك .

ففي صفحة ٦ من الفصل الاول تقولين ان احد المعتقدات الاساسية للوكالات الدولية تبدو وكأن «مشاكل أمريكا اللاتينية من نوع يمكن حله عن طريق السياسات المالية والنقدية من صنف سياسات » « الامف » ثم تقترحين في صفحة ١٠ من نفس الفصل كما لو كنت قد اكتشفت فكرة جديدة ، وان المشاكل الرئيسية لامريكا اللاتينية ليست اقتصادية بل سياسية ، وان ما هي في حاجة اليه هو تغييرات اجتماعية وسياسية ، وان الوكالات الدولية ملتزمة بالدفاع عن الوضع القائم . فكيف تتمشى تصريحاتك مع المقتطف التالي على سبيل المثال من التقرير الاقتصادي « للبنك » لعام ١٩٦٦ عن شيلي ؟

ان حقيقة أن التقدير يذكر القليل عن الملامح الاجتماعية والسياسية للتنمية الاقتصادية لا يجب أن يؤخذ على أنه يعني أن تلك الملامح تعتبر مهمة . ان المجتمع في شيلي ما زال مركبا بطريقة لا تسمح للموارد الانسانية بأن تستخدم بفعالية ، واننا نعتقد أن الحكومة الشيلية على حق تماما في اعتبار الاصلاح الاجتماعي البعيد المدى ، شرطا لا بد منه على المدى الطويل « لحسن الاداء » الاقتصادي . ان الاصلاح الزراعي ضروري اطلاقا لاعادة الحيوية للزراعة ، وان مد ظل التعليم الابتدائي والثانوي والقضاء على الامية يمكن أن يساهما بقدر كبير في زيادة الانتاج . ان ظروف الاسكان الاحسن يمكن أن تساعد على ضمان الاستقرار السياسي . وتلك كلها أهداف مناسبة لبرنامج تنمية اجتماعية . ولكن شيلي اتجهت باصرار عند تخصيص المصادر بين الاستخدامات المختلفة ، الى تفضيل الاستثمار الاجتماعي (واستثمار البناء التحتي في الاشغال العامة) على حساب الاستثمار الاكثر انتاجية في الصناعة والزراعة (٢) .

كان هناك الكثير في الخطاب حول فشلي في تقدير محاسن « البنك » ووجهات نظره ، ونقاط قليلة عن الاخطاء الحقيقية والتفسيرية . وأنهى خطابه اخيرا بأن قال :

ان كانت هناك أي فرصة لنشر البحث بأي صورة مثلما هو عليه الآن ، اعتقد انه علينا أن نتقدم باعتراضات رسمية « للاودي » ، لان النشر سيسيء الى علاقاتنا مع دول امريكا اللاتينية . وبالتأكيد فان الصورة التي تقدمينها « للبنك » في معاملاته مع امريكا اللاتينية لهي صورة مختلفة تماما عن تلك التي يحاول رئيسنا الجديد أن يوجدها . . .

وقال معلق كبير آخر من « البنك » : ان نصيحتي هي ضرورة اجراء مراجعة رئيسية للكتاب، أما ان كان ذلك يمكن فعله فيعتمد على مدى المراجعات

المحتاج اليها وحول ذلك فاني متأكد ان قسم نصف الكرة الغربي سيكون لديه وجهات نظره .

وفي مذكرته المكونة من خمس صفحات تعرف على «نوع ميثاق السلوك» الذي يطلبه « البنك » حيث في اعتقاده انـــه « من الصعب عمل استثناء » ويشتمل هذا الميثاق على التالي :

« اجراءات موصلة الى تدفق أكبر لرأس المال الخاص والاموال العامة »، وتضخم ليس بالكثير ، و « تسعير المشاريع التي يمولها البنك اعتمادا بالكامل على التكاليف » قدر ليس كبيرا وسريـــع النمو من الانفاق الاداري و « عدم وجود سيطرة ادارية على الانتاج والاسعار » . و « خطـــة مالية من أجل برامج الاستثمار العام لا تتطلب تمويلا ائتمانيا للموردين أكثر من اللازم أو طبع نقود أكثر من اللازم » . وتسديد ... الديون الخارجية » .

أما همزة الوصل الرسمية بيني وبين « الامف » في خطاب لي فقد قدر « لباقتي » بارسال مسودة له ، ولكنه اخبرني عن عدم استطاعته تقـــديم تعليقات محددة ومفصلة أساسا بسبب :

« ان هناك كثيرا مما في البحث لا أتفق معه لدرجة انه لن يكون من السهل محاولة تخطي عدم الاتفاق هذا بتقديم اقتراحات ، وايضا لن يمكنني بالتأكيد من التعليق على البحث نقطة بنقطة . وأكثر من هذا ففي الحقيقة لا يبدو فصل المعلومات الحقيقية عن « الاحكام عمليا حيث أن الاولى متشابكة مع الآراء حتى عند اختيار الالفاظ » لدرجة انه يمكن للانسان أن يخمن حتى في كل سطر ماذا سيكون اتجاه الاحكام النهائية ... وانني متأكد اننا جميعا متحدين في الاخلاص العميق للتنمية الاجتماعية في البلدان النامية ، واننا نشترك في الاقتناع بأن هذا موضوع له أولوية أولى ، ومن ناحيتنا فاننا ندرك أن تلك العملية لا بد وأن تكون عملية شاقة وانني أخشى ان وزعت مقالتك أو نشرت في الشكل الحالي فانها لن تساعد الوكالات المعنية بما فيها وكالتك أو البلدان النامية .

وأخيرا فقد عرض أن يعلق على مسودة مراجعة واقترح :

« ومن الافضل لو كانت لديك الفرصة واتيت الى واشنطن ثانية، لاعداد مناقشة شفوية بينك وبين أعضاء هيئة موظفيها المهتمين بالامر » . وأكد لي انه يقدر « الجهد المتسم بالعناية والتفكير والاخلاص اللذين من الواضح انك تناولت بهما هذه المهمة» .

ولاحظت باهتمام التغيير في الموقف الرسمي « للامف » في ترتيب المقابلات لي مع هيئة موظفيه .

ثم تبع ذلك مناقشة مع « الاودي » عما اذا كنت سأقدم مسودة أخرى للدراسة . كنت مستعدة لمواجهة الاعتراضات التي قيلت ، خصوصا فيمـــا

يتعلق بالتقديم والاخطاء الفعلية والالغاءات ، وعدم الوضوح فيما كنت أعنيه «بالتغييرات الراديكالية ». ولكني سألت باستمرار عما اذا كانت الاعتراضات التي ذكرت هي الاعتراضات الحقيقية ، وعما اذا كانت المسائل السياسية غير داخلة في الموضوع . وتم التأكيد لي بأن الاعتراضات تكنيكية وانه ليس هناك محل لوجود اعتراض على ما خرجت به أو قلته ، بل على الطريقة التي قلته بها . وتم التأكيد لي بعد ذلك بان قرار النشر سيكون في يد مدير « الاودي » بعد التشاور مع بعض أعضاء هيئة الموظفين ، ويجوز مع واحد أو اثنين من أعضاء المجلس المختارين ، وان النشر لن يعتمد على موافقة مجلس « الاودي» حيث يسود رجال أعمال يمثلون شركات لها مصالح في العالم الثالث ، ولن يكون معتمدا على الموافقة من « البنك الدولي » .

وعلى هذا الاساس وافقت على تقديم مسودة جديدة وأجلت بدء دراستي للاقتصاد والالتحاق بوظيفة جديدة بجامعة أكسفورد — واشتغلت في المسودة لبعض الوقت بعد توقف « الاودي » عن دفع مرتبي في نهاية عام ١٩٦٨ . كان عملا مملا محبطا : كان المتوقع مني أساسا أن ألوي الدراسة بحيث أذكر وجهة نظر الوكالات بطريقة « فيها عدل » منذ البداية ، ثم أذكر وجهات نظري في النهاية . كانت المسودة الثانية (٣) في رأيي لا تختلف كثيرا عن الاولى . كانت أطول قليلا وتضمنت حقائق أكثر ومراجع مسندة ، وبالذات في الفصل الثاني . وكانت قاطعة أكثر في بعض المسائل واشتملت على جزء عن كوبا حيث قضيت هناك خمسة أسابيع . وأيضا فان المسودة الاولى كما هو الحال بالنسبة للمسودات الاولى عادة ، كانت تحتاج الى بعض التنظيم ، وكانت المسودة الثانية منظمة أكثر . بــدا وكأن « الاودي » مسرور . وفي ٢٩ ابريل ١٩٦٩ تلقيت خطابا من مدير الدراسات كالتالي :

« لقد فحصت أنا وطوني مسودتك ، واني لمسرور غاية السرور لامكاني القول باننا نحن الاثنين نعتقد أن « الاودي » في طريقها الآن الى نشر المسودة. وهناك عدد من الخطوات التي علينا أن نتبعها الان خلال المراحل الاخيرة :

١ — سنحتاج الى ارسال مسودة لاحدهم في البنك الدولي من أجــل التعليقات .

٢— اني أنوي ارسال نسخة من المسودة لشخصين أو ثلاثة من الذين لم يشاركوا لحد كبير في حلقة التعليقات الاولى .

٥. . . . — هلا اتصلت بمكتب MH/Jo لترتيب جدول زمني من أجل تاريخ ممكن للنشر ؟ اني لا اتوقع أن تستغرق التعليقات من الاشخاص الآخرين وقتا طويــلا أو أن ينتج عــن ملاحظاتهم اشتغالك بكمية كبيرة مــن العمل الاضافي » . . .

كان هناك تعليق آخر من « الاودي » هو أن الدراسة « الآن مقنعة بدرجة أكثر بكثير » ، ولكن الجزء المخصص عن كوبا « متوهج » أكثر من اللازم ويستحسن أن يستبدل « بقائمة من التوصيات المضبوطة للوكالات » . أعدت كتابة الجزء المخصص لكوبا كما هو عليه الآن ، وقمت باجراء بعض التغييرات الصغيرة الاخرى على ضوء تعليقات « الاودي » والتعليقات الاخرى وقدمت المسودة للنشر كما كنت آمل .

وفي يوليو تسلمت رسالة من « الاودي » تقول الآتي :

« للاسف لسنا على بر الامان حتى الان لان « الامف » و « ابرو » كتبا لنا في وقت قريب ، وناقشا موضوع استخدام المعلومات السرية ... وقد كتبنا لهما وطلبنا منهما أن يكونا محددين في حالة ما اذا كان لديهما أية شكوك » .

وسلمت لي بعد ذلك نسخ من خطابات « الامف » و « ابرد » المعنية . كان هناك أولا خطاب من قسم الاستعلامات بالبنك ومعنون باسم مدير « الاودي » ومؤرخ بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٦٩ . وبه الآتي :

... كان أول شيء وجدته على مكتبي عند عودتي هو موضوع قصة هايتر وأصدائها كالعاصفة وأرسل مع هذا — بطريقة غير رسمية — نسخا من مذكرتين .

ولسوف يكون شيئا غير مبهج للغاية أن نضغط بأي نوع من الفيتو على نشر الدراسة. ولكني أرى الاحراج الشديد الذي سينتج عن نشر ما يعتبره رجال « البنك » معلومات غاية في السرية . لقد فعل لارس ليند أكثر مما هو مطلوب منه ليضمن أن تيريزا ستقابل كل كبار الموظفين وكذا ليضمن أنهم عاملوها كزميلة . وقد توقعوا بطبيعة الحال أن تحافظ على العهد . وبالمثل فانني أرى أن تيريزا محتاجة لتلك الادلة لتثبت قضيتها ، وانها ستعتقد ان ما جمعته هو أدلة متوفرة . وتلك مشكلة يقابلها الصحفيون في أحيان كثيرة . ولقد تعلموا أساليب الدوران حولها ، وان كانت ليست معروفة لتيريزا كما هي معروفة لجون (هوايت صاحب « ملتزم بالتنمية » — المترجم) .

ويجب علي ان أضيف أن آراء الاشخاص الذين قرأوا المسودة المراجعة ما زالت ضدها على أساس انها ما زالت غير متوازنة ولذلك فهي غير علمية. انني لا أعتقد أن كل أولئك الاشخاص يعتقدون بأننا لم نخطىء ولكنهم يشعرون أن لدينا بعض الحق أيضا .

وكان مع الخطاب مذكرتان ، واحدة من المستر آلتر رئيس قسم نصف الكرة الغربي بالبنك ، موجه الى قسم الاستعلامات بالبنك ونصه كالتالي :

١ — اتصل بنا « الامف » في وقت متأخر من الاسبوع الماضي ، ليعبروا عن قلقهم عما فهموه عن نية « الاود » في الاسراع في نشر بحث الانسة هايتر .

ويجب علي القول انني ، مثل « الامف » ، كنت مفترضا انه كنتيجة للتعليقات التي قدمناها لكم على المسودة الاولى ، سيتم اتخاذ خطوات لضمان عدم نشر البحث بشكله الحالي . واننا نعترف ان التغييرات التي وجدناها تغييرات واسعة عما في المسودة الاولى ، بما فيها الجزء القصير الذي أدخل عن كوبا، ولكن تلك التغييرات لا تزيل أسس الاعتراضات التي اثرناها من قبل .

٢ — لم يكن لدينا الوقت لفحص المسودة الثانية بالتفصيل ، ولا أعتقد انه سيكون من المفيد أن نفعل ذلك حيث انه لا يمكن الاجابة على اعتراضاتنا بمجرد اجراء تغييرات غير أساسية في المسودة . ان الاشكال الحقيقي هو أن المؤلفة حاولت لوي الحقائق لتناسب أحكامها . وأثناء ذلك فهي لم تفهم أشياء كثيرة بشكل غير صحيح فحسب ، ولكنها أيضا استخدمت استخداما غير واع المعلومات التي أعطيت لها عن ثقة من الاشخاص الذين تحدثت معهم في «البنك» و « صندوق النقد » (لاحظ مثلا المقولات المختلفة عما ذكر في تقارير البنك الاقتصادية والاسناد في صفحة ٥ من الفصل الثاني الى مذكرة عمليات البنك رقم ٢،٠٤) .

٣ — اسمح لي أن الفت انتباهك الى فقرات قليلة من كثير مما جاء في البحث والذي سواء كان حقيقيا أم زائفا (ومعظمه زائف) يمكن أن يحرج « البنك » احراجا جديا في علاقاته مع البلدان أعضائه في نصف الكرة الغربي، ويمكن أيضا أن يحرج رئيس البنك في معاملاته مع المديرين التنفيذيين :

الفصل الثاني ص ٢ (٤) : حدثت مناقشات بين بعثات المؤسسات الثلاث (امف . أبرد . أيد) في سفارة الولايات المتحدة في الدولة المعنية .

الفصل الثاني ص ٢٧ : ان هيئة موظفي « البنك » لا تخبر مجلس محافظيها ولا أي شخص آخر بالجهود التي تقوم بها لتحسين (كما ترى هي) الاداء الاقتصادي العام لاعضائها .

الفصل الثاني ص ٤١ : ان اتفاقيات البنك مع الدول وخصوصا دول امريكا اللاتينية ، تميل الى أن تظهر وكأنها نسخة بالكربون من اتفاقيات « الامف » .

الفصل الثاني ص ٤١ ، حاشية — وادعى البنك أيضا ان تخفيض العملة في الهند هو نجاح واضح وجيد في القيام بعملية الروافع .

الفصل الثالث ص ٥ : واخبر « البنك الدولي » بنوك نيويورك بأن توقف الاقراض في كولومبيا .

الفصل الثالث ص ٢١ : وقد شعر على حق أو بدون حق (من قبل « الامف » و « البنك الدولي » في شيلي) ان الاصلاح الزراعي غير مرغوب فيه ولذلك لم يشجع .

الفصل الرابع ص ٦ : وباستثناءات قليلة فان برامج تحقيق الاستقرار التي تؤيدها الوكالات الدولية، نتج عنها معدل نمو صفر أو منخفض أثناء الفترة التي أجريت فيها محاولة تحقيق الاستقرار .

الفصل الرابع ص ٩ : حاشية : كان « البنك الدولي » (في الارجنتين) يوجه ضغوطا على الحكومة العسكرية لتخفيض العمالة في السكك الحديدية بمقدار ٧٠٫٠٠٠ شخص ولم يكن لديه رؤية للعمالة التبادلية سوى انهم يمكنهم العودة دائما الى المناطق الريفية .

٤ — ان كانت تلك مجرد عبارات غير متحفظة لصحفي ليس لديه اسلوبه الخاص للتوصل الى معلومات « البنك » فانه سيصبح من الصعب علينا الاعتراض على نشرها . ولكن أن تأتي تلك المقولات من معهد ذي سمعة طيبة مثل « الاودي » بما له من علاقة خاصة مع « البنك » (استغلت للغاية في حالتنا هذه) فانه لأمر مخالف تماما . وانني أعتقد ان لدينا حقا واضحا للتصميم على عدم نشره . فاذا كان هناك تساؤل حول هذا فدعني أعرف من فضلك ، لانني قد أريد اثارة الموضوع مع سلطات أعلى !.

كانت المذكرة الثانية من« الامف » الى « ابرد » وكانت كما يلي :

« لم يكن لدي فرصة لقراءة النسخة المنقحة من (المسودة) . ومع ذلك فقد قام أحد زملائي بمتابعتها في غيابي ... وقد انتهى الى ان البحث لم يتحسن . حدث تغيير طفيف للغاية في الفصول التي تتعلق بالعمليات « الشريرة » للوكالات الدولية . وعلى هذا فاننا ما زلنا نعتقد أن نشر هذه الدراسة سيكون غير مرغوب فيه على الاطلاق من وجهة نظر « الامف » و « البنك » ، ولو انه يمكن المجادلة بأن النشر سيسيء الى « الاودي » اكثر من اساءته الى الوكالات الدولية .

واكثر من هذا فاننا نشعر كما شعرنا عند فحص المسودة الاولى ، ان البحث يتميز بقدر كبير من الميل الى جانب واحد ، والتشويه الموجود فيه كله، لدرجة انه ليس من السهل تعديله طبقا لتعليقات محددة . واننا ننوي ان نخبر الانسة هايتر بذلك ثانية ، ولو ان ذلك سيتم بعبارات اقسى واكثر حدة مما حدث في المرة السابقة . ولمعلوماتك فانني أرفق مع هذا نسخة من خطابي السابق للأنسة هايتر . ولعلك تتذكر أن (أحد موظفي البنك) قد اخبرني انه أثناء زيارته للندن في نوفمبر الماضي تناقش في الامر مع رئيس « الاودي » الحالي ، الذي اكد له ان البحث لن ينشر ، ومع هذا فان الانسة هايتر في خطابها المرفق بالمسودة الثانية تقول أن « الاودي » يخطط الآن للنشر السريع للبحث ...

وللاسف لم اتلق أبدا خطابا قاسيا وحادا من « الامف » . على انه أعطيت لي نسخة من خطاب مرسل الى مدير الدراسات « بالاودي » من المستر

ادوين. م. مارتن. رئيس لجنـــة مساعدة التنمية للاوسيد (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) الذي وصف لي بانه شخص عالي المقام وتقدمي . وفيما يلي مستخرجات من خطابه :

اذا وصفت الامر بالتقريب ، فان المسودة تذكرني بتعليق كتب في كتاب لاحد الفكاهيين الامريكيين بعد زيارة قام بها لانجلترا في الثلاثينات لاول مرة ، حيث قال ان أحذية السيدات الانجليزيات في تلك الفترة بدت كما لو كان قد صنعها صانع احذية وضعت له قدم المرأة ولكنه لم يرها أبدا بالفعل . فقـــد اندهشت من أن أجد الجدول بافتراضاته الساذجة المنتشرة حاليا في بعض الدوائر في امريكا اللاتينية ــ بان النتيجة الاقتصادية للاستثمار الاجنبي يمكن أن يحكم عليها من صافي تدفق رأس المال الداخل والخارج للفوائد والارباح على الحسابات الجارية ، ان مـــا اتذكره هو أن ٤٠٪ مـــن الارباح الجارية للصادرات من امريكا اللاتينية هي نتيجة مشاريع يمتلكها الاجانب (٥) . . .

كان جزء كبير مما جاء في ذلـــك الخطاب عن كوبا وعن « نظام الدولة البوليسي الوحشي والقهري الذي اقامه كاسترو » ، وذلك أظهر ضعفا واضحا في قدرته على صنع الاحذية ! وأخيرا فقد قال في خطابه انه ما زال يأمل : « في أن واهبين أكثر وأكثر ــ وان كانوا غير مستعدين لكي يروا نقودهم تبعثر أو تستعمل لتمويل ثورات على غرار ثورة كوبا ــ سوف يصبحون مستعدين لان يضعوا في برامجهم وبرامج الوكالات المتعددة الاطراف ، تأكيدا أكبر على ظواهر التنمية على التشجيع الواعي للتغيير الاقتصادي والسياسي الـــذي تقوده الولايات المتحدة قيادة ظاهرة حتى الآن ــ ولا نستثني الاتحـــاد السوفييتي من ذلـــك .

واجابة على طلب « الاودي » بأن يحدد البنك تلك الاجزاء من دراستي التي تشتمل على الاخلال بالسرية ، كتب « البنك » خطابا الى مدير « الاودي » فشلت في أن أراهولكن قيل لي انـــه كان يشتمل على ثلاث فقرات : الاولى تحتوي على الشكوى المعتادة بأن الدراسة ليست علمية ــ غير متوازية وغير دقيقة. أما الفقرة الثانية فقررت ان الدراسة استخدمت معلومات سرية قدمها « البنك » ولا يجب اذاعتها ، والفقرة الثالثة قررت أن « البنك » يعارض بقوة في نشر الدراسة وانه في حالة قيام « الاودي » بنشرها أو السماح بنشرها في مكان آخر فان ذلك سيكون خرقا للثقة ، وسيضطر البنك للخروج باستنتاجاته الخاصة عن ذلك الوضع . وفهمت « الاودي » من ذلك انه يعني ان « البنك » سيسحب مساندته له والتي كانت تصل الى حوالي ٦٥٠٠ جنيه استرليني في السنة وكانت الخسارة الكلية ستبلغ ١٥٫٠٠٠ جنيه استرليني .

كان « اودي » يقترح أن يطلب تأكيدا بأن ذلك قرار استشيرت فيه أعلى سلطات في « البنك » بما فيها ماكنمارا . وقرر مدير « الاودي » أيضا ان قرار

النشر من عدمه يجب ــ كنتيجة لما يتضمنه الموضوع من أمور تتعلق بتمويل « الاودي » ــ أن يحال الى اللجنة التنفيذية لمجلس « الاودي » . كان ذلك يعكس التأكيدات التي قدمت لي قبل اعادة كتابة الدراسة بأن قرار النشر سيكون في يد المدير وحده . وكان يعني ان القرار حتما سيكون سلبيا حيث ان ما تتضمنه الدراسة يتعارض تعارضا حادا مع مصالح معظم أعضاء اللجنة التنفيذية ــ اذا تركنا جانبا مسألة تهديدات « البنك » المالية .

وقيل لي ان « الاودي » رغبت في أن تضمن لنفسها ان الدراسة تستحق النشر ، وعليه فقد بحثوا عن آراء أشخاص من الخارج . كتبت مذكرة للمدير أقصد منها أن اطمئنه ، تقول انني قبل أن أذهب الى امريكا اللاتينية لم يكن عندي آراء مسبقة يمكن أن أكون قد لويت الحقائق لتناسبها كما صمم مدير رئيس قسم نصف الكرة الغربي في « البنك » على القول . واشرت الى أن قليلا فقط من المعلومات التي اعترض عليها المستر آلتر قد ذكرت لي في معرض الثقة بالفعل ، سواء من « البنك » أو من « الصندوق » ، وان بعض المعلومات الاخرى قد حصلت عليها من أماكن أخرى ، وأكدها بعد ذلك موظفو « البنك »، وان موظفي « البنك » كانوا يعرفون ما أنا فاعلة ، وكانوا يعرفون انهم لا يحبون ما أنا فاعلة ولذلك :

فقد اظهروا لي ما يريدون اظهاره من الحقائق وكان آلتر نفسه حريصا على وجه الخصوص ، وقد انشغل في معظم مقابلتي معه بمحاولته لان يعرف ما هي الاستنتاجات التي سأخرج بها عن موضوع الروافع ، وهو في نفس الوقت يحاول أن يؤكد لي الطبيعة السرية للعملية جميعها (ومن هنا المقتطف الذي يعترض عليه). وعموما فان تعاون « البنك » لم يكن كاملا وحرا كما يدعون ، ومعظم النقاط التي يعترض عليها أكثر لهي دلائل مهمة للغاية لما يجب علي قوله . وربما كان هذا هو السبب الاساسي لاعتراضه عليها . ولقد فكرت بعناية فيما اذا كانت تلك النقاط دقيقة ، وهي تعتمد جميعا على مصادر وقرائن أعتقد انه موثوق بها ، وانني متأكدة انني كتبتها بدقة. فان كان موظفو «البنك» قد ذكروا لي مقولات غير دقيقة ، أو انهم يعتقدون أن الآخرين قد فعلوا ذلك ، فمن الجائز انهم يجب أن يعطوا فرصة أخرى لتصحيح أقوالهم ، لكني أعتقد من محادثاتي مع موظف « بالبنك » انه ليس من المحتمل انهم سيساعدونني على ذلك وأن المشكلة من وجهة نظر « البنك » ليست هي دقة الدراسة بل هي طبيعة وجهات النظر التي قيلت ، وان النشر اذا تقرر لا يجب أن يؤخر بأمل الحصول على تعليقات مفيدة أكثر من « البنك » . انني شخصيا أشعر بثقة في ان ما قلته هو أدق ما يمكن وبالتأكيد لا يشوه القرائن .

رد مدير «الاودي » على أحد نقاط مذكرتي كما يلي :

لاطمئنك عن الفقرة الاخيرة في خطابك ، فان ما وعدت به « البنك » منذ

عام كان ان الدراسة لن تنشر بالشكل الذي كانت عليه عندئذ ...

كانت الحلقة التالية في هذه الملحمة الصغيرة على هيئة سلسلة من الاتصالات من أحد أعضاء هيئة موظفي « الاودي » يقترح فيها أن يعيد كتابة بعض أجزاء الدراسة ، واقترح انه ان قام بذلك فان المجلس يمكن أن يوافق على النشر ، وإن موقف « البنك » يزيد في الحقيقة من فرص النشر ولا يقلل منها . ولكن « الاودي » يجب أن يشعر باقتناعه بقيمة الدراسة ... وكتب لي يقول :

« ان الاودي بعد كل شيء ليس معهدا أكاديميا ، بل انه موجه نحو السياسة ، وفي حدود ذلك المفهوم سيكون علينا الدفاع عن قرار النشر . ان موضوع الروافع يجب أن يناقش علنا . واستمر قائلا :

لقد أصابنا الضيق جميعا بسبب الاطار الايديولوجي الذي وضعت فيه الدراسة الاولية .

وقد يمكنك الاجابة المعقولة بأن أحكامك المحددة هي جزء لا يتجزأ من اطار ايديولوجي أوسع ولكني اعتقد في هذه الحالة ان المحاورة المضادة قد تكون انه ليس من مهمة « الاودي » أن ينشر تخصيصات ايديولوجية من اليمين أو اليسار أو الوسط... أما المسألتين الاخريين فيما يتعلق بموضوع الحقائق ، وما بصفة سرية — فقد تم تسويتها الى حد كبير أم صغير ، ويبدو انه من المقبول الآن ان الاثبات التام بالادلة ليس ممكنا في دراسة من هذا النوع ، وان « البنك » قد أعطى كل الفرصة لان يقول رأيه في موضوع السرية . والنقطة التي اثرتيها في تعليقاتك الاخيرة حول الاخلاص فيبدو وكأنها قبلت أيضا .

واذا كنت أرغب في الاحتفاظ بالطابع الايديولوجي ، فسيكون علي أن أجد ناشرا آخر ، ولكن الاحكام ستفقد انذاك قدرتها في التأثير على صانعي السياسات ، تلك القدرة التي تتسم بها الاحكام في حالة النشر تحت اسم « الاودي » من الهجوم ، وهي ان مجموعة صغيرة ستقوم :

بمراجعة المسودة وتعريتها الى الاساسيات الصلبة ، وأيضا باستخدام الالفاظ الصحفية المعتادة مثل : « مصادر موثوق فيها عادة » الخ ، لتقوية قدرتها على الاقناع . ولن يكون هناك أي تغيير في الحقائق أو التفسير بالنسبة للفصول من الاول الى الثالث . أما بالنسبة للفصل الرابع فقد يكون علينا أن نكون أشد قسوة ، فكل الجزء الخاص بكوبا لا بد وأن يلغى ، وأيضا معظم الوصف الثوري .

رددت عليه ذاكرة من بين أشياء أخرى :

انك ترتكب نفس أخطاء « البنك الدولي » بأن تقول أن كتب « الاودي »

ليست « ايديولوجية » بينما هي في الحقيقة كذلك . (وانت تعرف انها كذلك) ولكن ايديولوجيتها ليست قاطعة عادة ، ولو انني يمكن أن أعطي جملة من المقتطفات من نشرات « الاودي » ، بما فيها نشراتي حيث يتضح تماما المحتوى الايديولوجي لها (هل أقوم بذلك) ؟. ان ما يعيب آخر مجهوداتي في الاساس ليس هو انها داخل اطار ايديولوجي بل انها داخل الاطار الايديولوجي غير المطلوب (بالنسبة « للاودي ») وربما أيضا لان كتابي كان قاطعا أكثر مما هو معتاد عادة .

واقترحت أيضا انه سيكون من الصعب تماما استخلاص الروافع من السياسة .

كتبت خطاب ترضية الى مدير « الاودي » طالبة التوضيح قبل قيامي باعادة الكتابة :

... وانني لاعجب هل لديك تأكيد من « البنك » بانهم سيقطعون مساندتهم المالية اذا ما نشرت « الاودي » الدراسة ؟ .. ربما أثر اعادة كتابة المسودة في قرار اللجنة التنفيذية ، أكثر مما يؤثر في « البنك » على فرض أن « البنك » قد سحب تهديده على أي حال، مع التسليم بأنك لم تشر الى موضوع النشر « للجنة التنفيذية » ؟

وسألت أيضا التأكيد على انه يمكنني نشر الدراسة في مكان آخر ، خاصة وان « البنك » ذكر انهم سيقطعون معونتهم اذا ما سمح « الاودي » بنشر الدراسة . فهل لدى « الاودي » الحق القانوني ، وبالمثل الحق الادبي، في ايقافي عن النشر (كالذي يمكن « للبنك » معاقبة « الاودي » على عدم استخدامه) ؟

وكتب المدير الاجابة على الشكل التالي :

... أما بخصوص الموضوع ، فاننا لم نسمع أكثر من « البنك » ، رغم انني قد أعلم أكثر من لارس ليند ، عندما يمر على لندن في الثاني من اكتوبر . وبينما مسألة النشر هي الآن بقرار من « اللجنة التنفيذية » بسبب الموضوعات التي اثيرت ، فانني آمل أن يكون التصرف الذي قد يقدم عليه « البنك » أو لا يقدم عليه لن يكون هو الموضوع الرئيسي . ان ما نريد التأكد منه هو : اذا ما افترضنا اننا سنخوض معركة مع « البنك » حول هذا ، فهل نحن متأكدون في عقولنا من نوعية الدراسة ، وأهمية نتائجها ؟ والاجابة على كلا السؤالين هي « نعم » على ما أظن حول الموضوع الرئيسي للروافع ، ومقيد بالشكوك عن النتائج الاوسع التي لا تبدو انها تتبع بمثل هذا الموضوع قرائنك . وعلى ما أعتقد ... وكما فسر لك الامر ، فان « اللجنة التنفيذية » هي التي علينا اقناعها الآن ، وليس « البنك » .

أما بخصوص مسألة نشرك للدراسة في مكان آخر ، فانني لا أرى ان لنا

الحق قانونيا أو بشكل آخر، لايقافك عن هذا . فاذا كان لنا مثل هذا الحق ، لكنا في موقف نحسد عليه ، طالما انك تعرفين أن « البنك » قد عبر عـــن وجهة نظر قوية ،بان الدراسة ينبغي ألا تنشر سواء عن طريق « الاودي » أو أي كائن من كان . فاذا لم تنشر « الاودي » الدراسة فانها مخولة بنشرها في أي مكان اذا ما رغبت في هذا مع المعرفة الكاملة بوجهة نظر « البنك » ...

وتلقيت أيضا خطابا آخر طويلا حول مسألة اعادة المسودة ، يقول :

... أنت مصيبة بطبيعة الحال بقولك ان كل الدراسات لها مضمون ايديولوجي ، وان اعتراض « البنـــك الدولي » على دراستك بسبـــب انها الايديولوجية الخاطئة ... ومن وجهة نظر « الاودي » على وجه الخصوص فان المسألة هي ليست اختيارك للايديولوجية « الصحيحة » ، بل ما هو المكان الذي تشغله في اطارك الكلي ...

لقد بينت دراستي انه « في داخل اطار الايديولوجية المعترف بها » ، نتج عن سياسة الروافع نتائج معينة ، وقد تكون أكدت أن هذه النتائج غير مرضية ، وبدلا من ذلك ، حاولت أن تبين ... « ان الايديولوجية المعترف بها تنتج نتائج بديهية معينة غير مرغوب فيها ، ولا يمكن انجاز عكسها الا من خلال تطبيق ايديولوجية بديلة ... » ولقد كان هذا غير مسموح به ، طالما انه يتطلب عملا تجريبيا أكثر لتثبيته ، وهكذا فان النتائج التي توصلت اليها عن الروافع يمكن الاحتفاظ بها ، أما « الفرض البديل » فيجب اسقاطه ، ليصبح الجدل وكأنه يدور في دائرة مفرغة ، تختلط فيه النتائج بالقرائن ، وكله شيء معقد ، كما اعترف المحرر. وبالاضافة الى ذلك، ارادني أن ارجع قرائني الى مصادرها بشكل أقل استفزازا ... « بدون أن تعطي انطباعا مسبقا انك جاسوسة ماكرة » ... وعلى سبيل المثال يجب ألا اشير بشكل خاص الى المذكرة رقم ٢٠٤ التي ترسم السياسة ، والى حقيقة انها لم تنشر .

كتبت ردا على هذا ، وعجبت لماذا احتلت « النقائص المنطقية » مثـــل « هذه الاهمية الكبيرة فجأة » ، قلت :

... ان النتيجـــة التي توصلت اليها هي ، اذا ما أخـــذنا في اعتبارنا الاختلافات الكبيرة بين وجهات نظرنا ، فانني أعتقد انكم ستستطيعون تغيير المسودة بطريقة ترضي كلينا ... انني أرفض التحديد بشكل مطلق — « داخل اطار الايديولوجية المعترف بها » — انتـــم تفرضون موضوعاتكم « المقبولة » للبحث ... ان الدراسة قد أشارت فقط الى ان : « تطبيق ايديولوجية بديلة » قد يكون هو الحل الوحيد ، وان مثل هذا الحل لن يكون مقبولا من الوكالات الدولية ... وليس علي ان اثبت أن البديل هو الحل الوحيد ، وانا لا أحاول أن أثبت هذا، ولا أنصح بالحل .

ذكرت انني قد قمت باجراء بعض تغييرات طفيفة ، حتى يصبح ذلـك أوضح ، وتخلصت من فقـرة أو اثنتين فيهما : « اسراف سـاذج في التعبير السياسي » من ذلك « النوع التقدمي غير المضبوط » . ولكني لم أوافق على شطب القسم الخاص بكوبا : ان حقيقة انه يبدو هناك مثل هذا التحريم حول كوبا يثبت قضيتي : واعتقدت كذلك أن :

اقتراحك بخصوص المذكرة رقم ٢٠٤ لا يقدم الا نغمة الموافقة والفهم « للبنك الدولي » ... وفي الحقيقة فانني أعتقد انها لفضيحة كبيرة للغاية أن تكون المذكرة رقم ٢٠٤ سرا ، هذا الى جانب وجودها ذاتـه . ولا اعتقد أن مذكرة « البنك » الداخلية يمكن الحصول عليها بسهولة جدا ــ فهل تعتقد حقا انهم سيعطونني نسخة من المذكرة رقم ٢٠٤ لو طلبتها منهم ، أكثر مما يظهرون لي الوثائق الداخلية الاخرى التي طلبت ... أن أراها ؟ ان على الانسان أن يعرف أولا انها موجودة ...

وذكرت انه لو قررت « الاودي » أن تأخـذ موقف المعارضة من نشر المسودة كما هي ، فانني ساحاول نشرها في مكان آخر .

وذكرت أيضا للمدير ، انني لا أريد حذف أجزاء من الدراسة :

لانني أعتقد حقا ان دراسة الروافع التي لا تذكر ولا تتناول الموضوعات السياسية الاوسع، ستكون دراسة غير كافية ومضللة ... وأعتقد أن الكثير من مناقشة الروافع ومقاييس الاداء الخ ... هي مناقشة غير واقعية ، بل وحمقاء ... لانه لم تبذل محاولة للتعرف على الاكراه السياسي العام في عملية تقديم المساعدات ، وتقييم أهميته .

وبالاضافة الى ذلك فانني اعارض كثيرا أي مزيد من « نضح » للدراسة.

وبعد اجتماع ٧ اكتوبر « للجنة التنفيذية » « للاودي » تلقيت الخطاب التالي من « المدير » :

اكتب اليك كما وعدت ، لاعرفك بنتيجة اجتماع اللجنة التنفيذية لمجلس « الاودي » هذا الاسبوع ، عندما نوقشت بالكامل مسألة نشر دراستك حول الروافع .

وأخشى أن اقول انها كانت مخيبة للآمال بشكل كبير ... وفي الحقيقة فقد توصلت اللجنة الى قرارها ، بعد معارضة كبيرة . وقرأ مسودتك عدد متنوع من أعضاء « المجلس » ، بما في ذلك أربعة حضروا الاجتماع ، وأهميتها ونوعيتها الكامنة ليست قابلة للمناقشة ... ولكن لسوء الحظ فان وجهـات النظر المشتركة التي ابداها الحكام المتخصصون ، بينت انها ما زالت تحتوي على ضعف في البنـاء والتوازن والدقة ، وعلى ضوء هـذه الانتقادات فان « اللجنة » لا يمكنها أن تقر نشرها .

واللجنة كانت تدرك بطبيعة الحال وجهات نظر « البنك الدولي » ومعارضته للنشر . ولكني أؤكد لك أن هذا قد أثر على القرار فقـط الى درجة أنه كان هناك شعور بأنه في مثل هذه الظروف ، فان على « الاودي » أن يكون على ثقة تامة بفنية«أي دراسة ينشرها ــ طالما أنها ستثير جدلا لاحقا،اذا ما قدمت خصومة اساسية لنتائج الدراسة كانتقادات صحيحـة لكفاءتها التكتيكية ، واني لأخشى أن تكون هذه الثقة ، مفتقدة ، وطالمـا انك لم تكوني مستعدة للسماح بمزيد من التعديلات في المسودة الحالية عن طريق « الاودي » ، فقد كان هناك اجماع حول عدم الاستمرار .

ان هذه نتيجة مخيبة للآمال ، ليس لك فقـط ، بل ايضا لنا جميعا في « الاودي » ، نحن الذين حاولنا أن نكمل دراسة قابلة للنشر . واستطيع أن أؤكد لك أننا توصلنا الى هذا القرار بعد معارضة ، وبعد تفكير شامل كان لا يفتقر الى المشاركة .

كتبت ردا مرة اخـرى ، أقول فيه انني أبحث عن ناشر اخـر ، وطلبت مرة أخرى أن أرى نسخة من خطاب تهديد « البنك » وادعيت أن :

اقتراحك بأن أسباب قرار عدم النشر كانـت أساسا أسبابا تكتيكية لا تتعارض حتى مع تعليقات « الاودي » وتعليقات من هم من الخارج ، ومع طبيعة مقترحات نشر الدراسة ... وكنت أعتبر المسألة مفهومة تماما ، اذا ما قرر « الاودي » عدم النشر ، اما كما أوضحت الخطابـات السابقة بشكل جلي ، لان « الاودي » غير مستعد لان يفقد نقود « البنك » . غير أنني أحب أن تذكر لي الاسباب الحقيقية للرفض ، وأن يكـون لدي بعض الفكرة عن طبيعة المناقشة التي حدثت في « اللجنة التنفيذية » .

وجاءني الرد التالي :

أشكرك على خطابك المؤرخ ١٣ أكتوبر .

ولا أعتقد انه يمكن أن اضيف شيئا مفيدا لخطابي المؤرخ التاسع من أكتوبر الذي فسر لمـاذا قررت « اللجنة التنفيذية » عـدم نشر « الاودي » لدراستك .

أما بخصوص خطاب « البنك الدولي » ، فلعلك تتذكرين انني قلت عندما أشرت الى جوهر القضية انه وجه لي عن ثقة ، وأنا أحترم هذه الثقة .

وكان هذا هو آخر اتصال لي « بالاودي » .

هوامش الملحــق

١ ـ الكتاب الاول في هذه السلسلة هو «ملتزم بالتنمية» لجون هوايت ـ الاودي ـ ١٩٦٧ ٠

٢ ـ الجملة الاخيرة حاسمة٠و «البنك» مستعد لان يقدم خدمات كاذبة «للاصلاحات الاجتماعية» ٠ ومطالبه الحقيقية هي ان مثل هذه الاصلاحات كما توجد يجب ان تتقلص٠ لاحظ أيضا اسباب ضرورتهـــا : «فالمصادرة البشرية» يجب ان تستخــــدم بكفاءة ، والاصلاحات الاجتماعية هي شرط « للاداء الاقتصادي الحسن » ٠ فالتعليـــم يمكن أن يشارك في « انتاجية أعلى » ، والاسكان الافضل في « الاستقرار السياسي » ٠

٣ ـ وهي المنشورة هنا أساسا مع التعديلات المذكورة بعد ذلك ٠

٤ ـ الفقــــرتان الاوليان من الفصل الثـــاني المذكورتان في الخطــاب موجودتان في هذا الكتاب (بالفصل الثاني أيضا) ٠ اما الفقرة الثالثة والفقرة الرابعة من الفصل الثاني فقد حورتا أو حذفتا طالما ان المذكرة قد كتبت ٠ والفقرات من الفصل الثالث هي في هذا الكتاب وكذلك الفصل الرابع ٠ أما الفقرة الاخيرة المذكورة فقد حورت قليلا ٠

٥ ـ لتفنيد المجادلات من هذا النوع ، انظر لورانس هوايتهيــــد : « المساعدات لامريكا اللاتينية » بحث مقدم لمؤتمر حول « تقارير بيترسون » المنعقد بويليايمز بيرج في فبراير ١٩٧٠ ، ويطبع في جزء واحد هو محاضر جلسات المؤتمر ـ والناشر جامعــة كولومبيـــا ٠

٦ ـ يمثل هذا أحد الاختلافات بيننا : فأنا اتوقع اي شيء من «صانعي السياسة»٠

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

المحتويات

صفحة

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

كتب للمترجم

- شيلي : الثورة والثورة المضادة
- ثورة الصومال : أرض البخور والعطور — نفذ —
- رحلة الى المستقبل : آفاق التعديد ومشاكله
- موقف الكنيسة المصرية من اسرائيل والصهيونية
- قبرص بين أنياب حلف الاطلنطي
- عاصفة على قرن افريقيا
- اليهود والصهيونية في الولايات المتحدة

ترجمات

- العصر الذري (مجموعة مقالات علمية) — نفذ —
- أصل الارض والكواكب : ب . ليفين — نفذ —
- نظرية في أصل الارض : أوتو شميت
- عصر الانسان أم الروبوت : فيلكوف — نفذ —
- القمر في انتظارنا : م . ربروف — نفذ —
- اليسار الجديد : بولشاكوف

تحت الطبع

- البترول العربي : من الامتيازات وحتى التهديد بالتدخل
- عبد الناصر وأمريكا
- المخابرات المركزية الامريكية

هذا الكتاب

تقدم « تيريزا هايتر » ، مؤلفة هذا الكتاب ـ الوثيقة ، من خلال دراستها الميدانية عبر ستة عشر شهرا ، ومن خـــلال رحلتها الى افريقيا الغربية وامريكا اللاتينية وفرنسا ، وثائق تحليلية عن المساعدات الامبريالية التي تقدم للعالم الثالث . العالم الذي تخضعه الامبريالية للهيمنة والتبعية والنهب تحت ستار هذه المساعدات .

« ان دور المساعدات العام كمحافظ على النظام الراسمالي، يمكن أن تعمل بطرق اكثر التواء وتعقيدا من كونها مجرد رشوة أو اتاوة لتحلية جرعة الاستغلال . فقد يمكن أستخدامها لبناء نظم اجتماعية واقتصادية تعتبر قابـــلة للاستمرار ومقاومة للتغيير الثوري . وكان منحها أحيانا مشروطا بتبني اصلاحات معينة داخل بلاد العالم الثالث وبالذات في مجـــال الضرائب والتعليم وحتى في الاصلاح الزراعي » .

ان الهدف من هـــذه الشروط هو تشتيت الظروف الثورية الكامنة ، وضمـــان استمرار الانظمـــة الحاكمة والتـــابعة للامبرياليـــة .

دار ابن رشـــد للطباعـة والنشر
كورنيش المزرعة ـ بناية موسى
تلفون : ٣١٨٧٦٨

الثمن ١٢ ل.ل
او ما يعادلهـــا